



السنة العاشرة

العدد ١١١ . أكتوبر ٢٠٠٩



- احتمالات العلاقات الأمريكية -الإيرانية والخرائط الجديدة للتحالفات الإقليمية
- عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية. وخيارات أمريكية جديدة
- الحكومة الإيرانية الجديدة.. إلى أين؟
- امتيازات أوباما غير المسبوقة لإسرائيل
- حظر البنزين وشعار الاكتفاء الذاتي
- عائلة لاريجاني تدعم أحمدي نجاد

١١١



السنة العاشرة - العدد ١١١ -أكتوبر ٢٠٠٩

صورة الغلاف :

عودة الدفء للعلاقات السعودية - السورية، هل يمكن أن تعيد ترتيب خرائط التحالفات فى الاتجاه الصحيح؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت: ٢٥٧٨٦١٠٠/ ٢٥٧٨٦٢٠٠/ ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس: ٢٥٧٨٦٠٢٣/ ٢٥٧٨٦٠٣٧

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

احتمالات العلاقات الأمريكية - الإيرانية

سؤال إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية – الإيرانية فرض نفسه على دول المنطقة اثر ما أعلن من تطورات بدت إيجابية من منظور الطرفين الأمريكى والإيرانى فى محادثات جنيف التى جرت بين إيران ومجموعة دول "٥+١" (دول مجلس الأمن الخمس دائمة العضوية وألمانيا)، وفى أعقاب الزيارة التى قام بها إلى طهران الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصرح خلالها بأنه "ليس هناك دليل ملموس على سعى إيران لتصنيع أسلحة نووية"، وأن علاقات إيران مع الغرب "تتحرك من التآمر إلى التعاون"، وأن النزاع النووى "يمكن حله عبر الدبلوماسية".

قد تكون الإجابة الأولية لهذا السؤال هى ما جاء على لسان الدكتور البرادعى بأن العلاقات الإيرانية – الأمريكية تتجه من التآمر إلى التعاون، لكن فرص العودة إلى سياسة التآمر لازالت ممكنة فى ظل تطورات تحدث على الجانب الآخر الأمريكى – الإسرائيلى من شأنها أن تحتوى فرص التعاون المحتمل بين طهران وواشنطن وتستعيد أجواء الصراع مجدداً.

فالضغوط الإسرائيلية المكثفة على الرئيس الأمريكى باراك أوباما وإدارته، وهى الضغوط التى تدعمت بضغوط أخرى من المنظمات الصهيونية الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة، ومن أعضاء بارزين فى الكونجرس لإفشال فرص الحوار الأمريكى – الإيرانى نجحت فى أن تفرض على الرئيس الأمريكى أن يتجه إلى التشدد مع إيران، وخاصة بعد الكشف عن إقامة إيران منشأة نووية جديدة بالقرب من مدينة "قم" المقدسة، ويعلن للمرة الأولى عدم استبعاد الخيار العسكرى من بين الخيارات المطروحة للتعامل مع إيران فى حالة فشل الحوار معها، وتعود وزيرة خارجيته هيلارى كلينتون إلى اتباع الأسلوب الأمريكى التقليدى للتعامل مع خصوم واشنطن وتعنى به أسلوب "إما.. أو"، أى "إما" أن تستجيب إيران لمطالب ما تصفه الوزيرة كلينتون بـ"المجتمع الدولى" "أو" تتعرض للعقوبات، ملوحة "بسلاح الوقت" والتأكيد على أن الحوار مع طهران لن يبقى مفتوحاً إلى الأبد ولكن سيكون مشروطاً ومحدداً بوقت محدد، ينتقل بعدها "المجتمع الدولى" إلى تقرير ما يراه من "عقوبات" لازمة ضد إيران فى حالة الإعلان عن فشل الحوار، ولعل هذا ما دفع بالوزيرة كلينتون إلى الذهاب إلى موسكو لإقناع الحكومة الروسية بقبول سياسة تشديد العقوبات ضد إيران فى حالة فشل الحوار معها، فى خطوة استباقية للضغط على المفاوضين الإيرانيين.

لكن التطور الأهم فى هذا الاتجاه (الانحياز الأمريكى للموقف الإسرائيلى) كشفته صحيفة "واشنطن تايمز" بإعلانها أن الرئيس الأمريكى باراك أوباما جدد، خلال استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى واشنطن (مايو الماضى) تعهداً سرياً أمريكياً لإسرائيل بتغطية برنامجها النووى وحمايته من التفتيش الدولى، وهو التعهد الذى قدمه الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون لرئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة جولدا مائير عام ١٩٦٩.

إعلان الصحيفة أكدته بإجابة جاءت على لسان نتنياهو لسؤال من مراسل القناة الثانية الإسرائيلية عن: ما إذا كان قلقاً من أن تكون دعوة أوباما خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عالم خال من الأسلحة النووية شاملة لإسرائيل؟. إجابة نتنياهو جاءت على النحو التالى: "كان واضحاً (أوباما)، إنه يتكلم عن كوريا الشمالية وإيران، لكننى أريد أنْ أذكر بأننى تلقيت خلال لقائى الأول بالرئيس أوباما، بعدما طلبت أن أتلقى منه، لائحة مفصلة بالتفاهمات الإستراتيجية التى أجريت لأعوام عديدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يكن طلبى بلا جدوى، ولم يكن ما تلقيت منه بلا جدوى".

الانحياز الأمريكى للموقف الإسرائيلى من إيران، وهو الموقف الذى يرمى إلى استئصال الخطر النووى الإيرانى نهائياً، أياً كانت الوسائل دبلوماسية أم عقوبات أم الحرب، لم يتوقف عند حدود تجديد التعهد بحماية القدرات النووية الإسرائيلية بما يحول دون فرض أى ضغوط على إسرائيل لإجبارها على التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى وفتح منشآتها النووية أمام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنه امتد أيضاً إلى زيادة التنسيق فى قضية الأمن النووى على النحو الذى كشفه المحلل الاستراتيجى لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية يوسى ميلمان الذى أعلن أن اتفاقاً بهذا الخصوص جرى التوقيع عليه، وأنه سيطور وسيوسع الاتفاقيات السابقة بين الدولتين التى وقعت فى العقدين الماضيين، حيث سيتيح للوكالة النووية الإسرائيلية الاطلاع على معظم المعلومات والترتيبات والتكنولوجيا الأكثر تطوراً فى الولايات المتحدة فى مجال الحفاظ على الأسلحة النووية.

أهمية هذا الاتفاق تتضاعف فى ظل التعاون الأمريكى – الإسرائيلى فى مجال الدفاع الجوى الذى يجعل الدفاع الجوى عن إسرائيل ضمن مسئوليات الدفاع الجوى الأمريكية، وهى المهمة التى سوف تتطور أكثر فى حالة نقل الدرع الصاروخية الأمريكية التى كان من المفترض إقامتها فى تشيكيا وبولندا إلى إسرائيل وشرق البحر المتوسط، الأمر الذى يوفر الحماية الكاملة لإسرائيل من أية عملية رد صاروخية إيرانية فى حالة قيام إسرائيل بشن هجمات على المنشآت النووية الإيرانية.

هذه التطورات أربكت قدرة دول المنطقة على تقديم إجابة واضحة وصريحة لسؤال إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية – الإيرانية، لكن هذه الدول أدركت أن الدعم الأمريكى للقدرات النووية الإسرائيلية وحمايتها يجىء فى الاتجاه العكسى لرغبتها وحرصها على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وأن إسرائيل ستبقى قوة نووية رغم أنف هذه الدول وتحت الحماية والرعاية الأمريكية المباشرة فى الوقت الذى تسعى فيه كل من إسرائيل

والخرائط الجديدة للتحالفات الإقليمية

وواشنطن لمنع إيران من امتلاك برنامج نووى سلمى لم تثبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تقدم أى دليل على أنه برنامج نووى عسكرى حتى الآن.

وزاد حرج هذه الدول فى علاقاتها مع الولايات المتحدة بعدما حالت الولايات المتحدة دون مناقشة مجلس الأمن لتقرير القاضى الدولى ريتشارد جولدستون بشأن جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى حربها على غزة بطلب من المندوب الليبى، وبعد أن رفضت طلب السلطة الفلسطينية التدخل لدى إسرائيل لوقف الاستفزازات ومحاولة البناء غير الشرعى فى القدس الشرقية ومحيط الحرم القدسى الشريف، فى وقت تضاعفت فيه اقتحامات قوات الأمن الإسرائيلية للحرم القدسى والاعتداء على المصلين، وتمكين المتطرفين اليهود من الدخول إلى المسجد والصلاة فيه توطئة لتقسيمه ثم تهويده على نحو ما جرى للحرم الإبراهيمى فى مدينة الخليل الذى جرى تهويد أكثر من ٩٠٪ من مساحته ولم يترك للمسلمين غير أقل من ١٠٪ من مساحة المسجد.

وإذا كانت هذه السياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل تتعارض مع مصالح دول المنطقة (الدول العربية وتركيا) فإن محاولات التقارب الأمريكية من إيران فاقمت هى الأخرى من إدراك هذه الدول لخطر هذه السياسة المنحازة، وهو التعاون الذى سيقرره ما سوف تتوصل إليه الدولتان من إطار حاكم له، هل سيكون خاضعاً للسياسة الإيرانية الحريصة على الربط بين الملفات أى الملف النووى والملفات الإقليمية (العراق، أفغانستان، الخليج، فلسطين، لبنان) أم سيكون خاضعاً للسياسة الأمريكية الحريصة على تفكيك أى ربط بين الملفات والحصول على الدعم الإيرانى للسياسات الأمريكية فى العراق وأفغانستان دون أن يستتبع ذلك تنازلات أمريكية لإيران فى ملفها النووى.

فإيران التى تدرك أنها باتت أقرب إلى أن تكون "المنقذ" للسياسة الأمريكى المرتبكة فى العراق (حسابات ما بعد الانسحاب العسكرى) وفى أفغانستان التى أضحت أقرب إلى الفشل منها إلى الانتصار، تريد أن تحصل على تنازلات أمريكية فى ملفها النووى مقابل تقديم المساعدات المطلوبة للأمريكيين فى الملفات الإقليمية المعقدة.

تأكيدات الرئيس العراقى جلال طالبانى فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك بأنه "لا يرى مواجهة سياسية بين واشنطن وطهران فى العراق بل توافقاً غير معلن على ضرورة تثبيت الوضع العراقى وتطويره وليس تغييره"، ثم تأكيده أن العراق لن يسمح لإسرائيل، أو أى دولة باستخدام مجاله الجوى لتنفيذ هجمات ضد المنشآت النووية الإيرانية، ورفضه سياسة العقوبات ضد إيران، ثم دعوة إياد السامرائى رئيس البرلمان العراقى من طهران إلى إقامة مشروع للتعاون الاستراتيجى السياسى والاقتصادى والأمنى بين دول المنطقة، وتحبيذ على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى (البرلمان) لهذه الفكرة، كل ذلك يمثل تطورات تؤكد أولاً أن هناك فرصاً لتفاهمات أمريكية - إيرانية فى ملفات إقليمية مهمة، كما تكشف ثانياً حرصاً عراقياً على العلاقات الخاصة مع إيران.

وهكذا لم يعد السؤال المهم ما إذا كانت العلاقات الأمريكية - الإيرانية تتجه إلى التعاون أم إلى الصراع بل ما هو تأثير هذه العلاقات على مصالح دول المنطقة؟.

السؤال اكتسب أهميته فى ظل تطورين مهمين: أولهما، قرار تركيا بإلغاء مشاركة إسرائيل فى مناورة عسكرية مهمة تجريها القوات التركية، وإعلان وزير الخارجية التركى أحمد داوود أوغلو أن هذه الخطوة جاءت رداً على العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة. وثانيهما، وصول علاقات الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وسوريا إلى مستوى له أهميته الإقليمية بعد قرار إلغاء تأشيرة دخول المواطنين بين البلدين.

تطور الدور الإقليمى لتركيا وتمايزه، وضع الدول العربية أمام خريطة مرتبكة لتوازن القوى الإقليمى تتنافس فيها الأدوار الإيرانية والإسرائيلية والتركية على مساحة جغرافية هى الوطن العربى دون أدوار عربية بارزة قادرة على فرض حضور عربى حقيقى قادر على موازنة أدوار تلك القوى الإقليمية، ودون قدرات عربية فى إمكانها المحافظة على المصالح العربية، فى وقت تزداد فيه العلاقات العربية تعقداً مع السياسات الأمريكية فى المنطقة، وتتفاقم فيه التهديدات والتجاوزات الإسرائيلية سواء على صعيد القدرات النووية الإسرائيلية أو على صعيد القضية الفلسطينية التى أربكت خيارات دول الاعتدال العربية التى عملت إسرائيل على أن تخلق معها علاقة شراكة استراتيجية لمواجهة ما تسميه بـ "الخطر الإيرانى".

ربما يمكن أن تكون السياسة السورية استثناءً، ولو جزئياً، من هذا الارتباك فى ظل علاقات سوريا المميزة مع إيران وتركيا، ولعل هذا ما حفز التقارب السعودى مع سوريا الذى تدعم بزيارة الرئيس السورى للمملكة ثم زيادة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لدمشق، وهى الزيارة التى اعتبرها البعض بداية لمراجعة دول الاعتدال العربية لتفاعلاتها الإقليمية تحسباً لما يمكن أن يحدث من تطورات جديدة خصوصاً بين الولايات المتحدة وإيران، سلماً أو حرباً، يمكن أن تقلب موازين القوى الإقليمية رأساً على عقب.

د. محمد السعيد إدريس

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
في شهريور ١٣٨٨هـ.ش.
الموافق أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠٩م

كانت الحكومة الإيرانية الجديدة التي شكلها الرئيس محمود أحمدي نجاد لإدارة البلاد خلال فترة رئاسته الثانية، هي الشغل الشاغل للصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهريور ١٣٨٨هـ.ش. الموافق أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠٩م، حيث دارت معظم الموضوعات التي عالجتها افتتاحيات هذه الصحف حول هذا الموضوع، سواء ما يتعلق بتخمينات الصحف والساحة السياسية حول الوزراء المقترحين لعضوية الحكومة، أو بقائمة الوزراء بعد أن تم تقديمها إلى مجلس الشورى الإسلامي، أو بمناقشات نواب المجلس حولها، أو بتصريحات الأعضاء والنخبة السياسية حول قدرات الوزراء، ومدى إمكانية حصولهم على الثقة، أو بتوصية خطيب جمعة طهران للبرلمان بالموافقة على قائمة الحكومة لتبدأ العمل، أو حول تصريحات من جانب النواب بتوجيه الزعيم سيد علي خامنئي للبرلمان بمنح الثقة لحكومة أحمدي نجاد، أو مدى قبول المجلس لضغوط علماء الدين حول منح الثقة للوزيرات الثلاث اللاتي ضمتهن قائمة الوزراء، ثم بنتيجة الاقتراع على الثقة بالحكومة وتداعياته، ثم حول تقديم رئيس الجمهورية للوزراء البدلاء الثلاثة إلى مجلس الشورى الإسلامي، ثم سحبهم في اليوم التالي، والتكهنات حول أسباب هذا التصرف ونتائجه، ثم موقف الرئيس من تعيين مساعد أول له، والتخمينات حول هذا الموضوع.

أكدت معظم افتتاحيات الصحف أن منح البرلمان الثقة للحكومة يعتبر مصالحة بين أحمدي نجاد ومعارضيه من الأصوليين الذين يمثلون أغلبية في البرلمان، مع وعد بالتعاون مع البرلمان عند وضع وإقرار السياسات، والأهم من ذلك الاتفاق على خطة التعامل مع الائتلاف الإصلاحي المعارض، وبعد التغييرات الجذرية التي تمت في وزارتي المعلومات والداخلية، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام القومية والحزبية.

أكدت الصحف ذات التوجه الأصولي أن الحكومة الجديدة تمثل بداية انطلاق الرئيس أحمدي نجاد من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي، الذي دعا البرلمان لمنح الثقة لهذه الحكومة، وكان تفاعل الأصوليين واضحا مع صفقة الزعيم، فرغم أن قيادات البرلمان أكدت أن ثلث الوزراء المرشحين على الأقل لن ينال الثقة، إلا أن نتيجة الاقتراع جاءت حاسمة لصالح المرشحين باستثناء ثلاثة وزراء هم وزيرتا التربية والتعليم والرخاء والتأمينات الاجتماعية، ووزير الطاقة، وهو ما كان متوقعا حتى من جانب الرئيس. وقد أبرزت الصحف قول أحمدي نجاد: لقد حرصت على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعي،

مؤكدة أن هذه هي السمة الرئيسية للحكومة.

أكدت الصحف ذات التوجه الإصلاحي أن أحمدي نجاد أعطى الصبغة العسكرية للحكومة، مع تعيين أغلب الوزراء من العسكريين أو من أمضوا فترة طويلة ضمن جيش حراس الثورة الإسلامية، مما يعني أنها حكومة تطهير وتصفية، وأولويات أمنية، يقتضيها التغيير وإعادة هيكلة أدوات النظام وفق منظور أحمدي نجاد. علقت الصحف على قول أحمدي نجاد: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء في الشأن الداخلي أو الساحة الدولية، تتسم بالعزة والرفعة، التعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، كل هذا له برامج في أجندة عمل الحكومة. وفسرته الصحف الإصلاحية بأن أحمدي نجاد سيضرب بيد من حديد وبدعم من الزعيم على من أسماهم بالمفسدين، دون تفرقة بين مكانتهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية.

أكدت الصحف أن استمرار وزير الاقتصاد يعتبر دليلا على استكمال تطبيق نظرية الاقتصاد الشعبي التي يصر الرئيس على المضي قدما في تحقيقها، حيث يؤكد أحمدي نجاد أن وزير الاقتصاد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادي.

أشارت الصحف إلى اختيار أحمدي نجاد للمرأة وزارات مناسبة لطبيعتها: التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية، وكان تركيزه على وزارة الصحة بشخصية لا يستطيع الأصوليون رفضها، باعتبارها مجاهدة متخصصة، فضلا عن أنها زوجة حسين شريعتمداري ممثل الزعيم في مؤسسة كيهان الصحفية، ليكون أحمدي نجاد أول رئيس تضم حكومته امرأة.

أشارت الصحف ذات التوجه الأصولي إلى استباق الزعيم نحو التطوير دون حاجة لحركة الإصلاحيين المثيرة للفوضى، تطويرا يتناسب مع المرحلة القادمة، فضلا عن الخطاب السياسي الجديد للنظام، من خلال تغيير شامل في السلطة القضائية ابتداء من رئيس السلطة إلى كافة القيادات، بعد أن عين الزعيم صادق لاريجاني في منصب رئيس السلطة القضائية، بهدف دعم الرئيس أحمدي نجاد الذي واجه نقدا شديدا للمواجهة العنيفة التي قامت بها سلطات الأمن تجاه المعترضين على نتائج الانتخابات، وقد أشادت الصحف بهذا التعيين، وتحدثت عن صادق لاريجاني ونشاطاته العلمية والفقهية، وعضويته في مجلس الخبراء، وانه عُين كأحد فقهاء مجلس الحراس. كما أشارت إلى تباحثه مع عبد الكريم سروش حول القضية المشهورة «قبض وبسط»، وإلى تأليفه وترجمته عدة كُتب منها فلسفة الأخلاق في القرن الحالي، الإنسان من البداية وحتى النهاية، جذور الإيمان، معرفة الدين، القبض والبسط في قبض وبسط آخر، واجب مشروط، لغة الدين، فلسفة الأخلاق وغيره. كما ربطت الصحف بين التغييرات التي أحدثها صادق لاريجاني في السلطة القضائية، والتغييرات الجذرية التي تمت في وزارتي المعلومات والداخلية، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام القومية والحزبية. وأكدت أن هذا يعني إحكام التنسيق والتعاون بين السلطات الثلاث لدعم نظام ولاية الفقيه، إيذانا ببداية انطلاق من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي.

توقعت الصحف أن تتم إعادة هيكلة الجهاز الدبلوماسي ليستطيع القيام بمسئولياته من خلال تغيير حوالي ٨٠ سفيرا، وأشارت صحف المعارضة إلى أن تغيير السفراء استهدف عزل السفراء الذين دافعوا عن المتظاهرين المعترضين على النظام في الخارج، وعزل السفراء الذي أمضوا فترة طويلة في الخارج، ومن لم ينفذوا توجيهات الرئيس خلال السنوات الأربع الماضية، كما استهدف تعيين سفراء مطيعين للرئيس أحمدي نجاد، سيكونون بداهة من أعوان الرئيس، وهو ما يعني تغيير أسلوب السياسة الخارجية بما يخدم الأسس التي وضعتها حكومة أحمدي نجاد للسياسة الخارجية. وأن أحمدي نجاد أبقى على منوتشهر متكي وزيرا للخارجية، لأن متكي تفاعل مع فكر الرئيس، فكان عينه على السفراء من أجل الإعداد لخطة التغيير، فكان بقاؤه ضروريا لتنفيذها. كما أكدت استمرار سياسة الرئيس في الساحة الدولية.

أبرزت الصحف ماورد في خطبة الجمعة التي ألقاها الزعيم خامنئي في ٢٠٠٩/٩/١١م، والتي أكد فيها عدم التهاون مع المعارضين، وأن النظام سيستمر في الدفاع عن نفسه في مواجهة أعدائه في الداخل والخارج، مشيرة إلى أن هذه الخطبة أكدت دعم الزعيم لسياسة الرئيس أحمدي نجاد.

قضية العدد

الحكومة الإيرانية الجديدة .. إلى أين؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

هل تمثل الحكومة الجديدة بداية انطلاق الرئيس أحمدي نجاد؟ من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي، الذي دعا البرلمان لمنح الثقة لهذه الحكومة، وعلى لسان خطيب جمعة طهران الجديد كاظم صديقي، يقول أحمدي نجاد: شعب إيران يريد التغيير وأنا بساط التغيير الأساسي في البنى والسلوك. كان تفاعل الأصوليين واضحا مع نداء الزعيم، فرغم أن قيادات البرلمان أكدت أن ثلث الوزراء المرشحين على الأقل لن ينال الثقة، إلا أن نتيجة الاقتراع جاءت حاسمة لصالح المرشحين باستثناء ثلاثة كانوا كبش الفداء الذي قدمه الرئيس للبرلمان ذرا للرماد في العيون، كان متوقعا أن يجري الصدام بين البرلمان والرئيس حول مرشحي الوزارات الحساسة، لكن لم يحدث هذا، بل تم تجاهل نقد بعض برامج المرشحين التي لم تقدم تفصيلات لخطط عمل وزاراتهم، باعتبارها منفذة لبرنامج التغيير الذي وضع من قبل.

يقول أحمدي نجاد: لقد اجتهدت في اختيار المتخصصين، مع الوضع في الاعتبار الفرق بين التخصص النظري والجامعي والعملي، حيث يقترب الوزراء من هذه التوليفة في معنى التخصص. كما حرصت في اختيار الوزراء على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعي، فليس الوزراء جزرا معزولة عن بعضها، رغم أنه لكل وزير مسئولياته المدونة، فلابد أن يقبل الوزراء بعضهم البعض ويقبلون رئيس الجمهورية، وأن يقبلهم الرئيس أيضا، وهو ما يجعل الحكومة تسير إلى الأمام، وتكون قدرتها على التعاون في حل المشاكل في زيادة وليست مستهلكة أو اصطكاكية أو زائلة، فالحكومة فريق واحد، وكل أعضائه مستجيبون أمام كل قرارات الدولة.

وعدد أحمدي نجاد تصنيفات حكومته بأن بين الوزراء أحد عشر عضوا لديه دكتوراه في التخصص، وكانوا تسعة فقط في الحكومة السابقة، هم أعضاء في الهيئات العلمية وله خبرة تجريبية، وأحدهم متميز في تخصصه، وهناك خمسة وزراء لديهم دكتوراه في الهندسة في فرع التخصص، وستة وزراء لديهم ماجستير في الهندسة في تخصصاتهم، وثلاثة آخرين لديهم ماجستير، مما يجعل الثقل العلمي لهذه الحكومة أكبر من الحكومة السابقة. وتعبر قائمة وزراء أحمدي نجاد عن استفادته الواضحة من تجارب الحكومة السابقة، ورغبته في تجاوز الانتقادات التي وجهت لها، والتأكيد على نضج اختياراته، واستيعابه تداعيات أحداث انتخابات الرئاسة. فكانت حكومته تنطبق على نظريته، مبتعدة عن الصدام مع الأصوليين، وتشاور عنها مع الزعيم خامنئي، لذلك تتميز بالتركيز من خلال إحدى وعشرين وزارة فقط، وبالخبرة من خلال اختياره وزراء مارسوا العمل الإداري والسياسي كوزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات ومحافظين ونواب برلمانيين، كما دفع لعضوية الحكومة من بين الناشطات السياسيات من يتمتع بالخبرة والكفاءة في مجال الوزارة، فضلا عن الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجالات وزاراتهم.

من الواضح أن هذه الحكومة حكومة ترضية للأصوليين، فقد أعطاها معظم النواب أصواتهم(مجموع الحاضرين٢٨٦)، كما أن عددا من الوزراء لم يعارضهم أحد من النواب. خلال جلسات المناقشة، رغم أنهم يعرضون على البرلمان لأول مرة، ولم يمارسوا العمل الوزاري من قبل، بل إن أحمد وحيدي وزير الدفاع(أعلى الأصوات٢٢٧)، حظي بتصفيق حاد واستقبال حار، ومرتضى بختيار وزير العدل(ثاني أعلى الأصوات٢٢٥ صوتا)، وصادق خليليان وزير جهاد الزراعة(٢٠٠صوتا)، كما لم يتوقفوا كثيرا عند تعيين وزير الدفاع وزيرا للداخلية(١٨٢ صوتا).

وقد تفاوت تقدير نواب الشعب للوزراء الستة الذين

استمروا في الحكومة، وهم: سيد شمس الدين حسيني وزير الاقتصاد والمالية(ثالث أعلى الأصوات ٢٢٤ صوتا)، مصطفى محمد نجار(١٨٢ صوتا) وزير الداخلية الذي كان يتولى وزارة الدفاع، منوتشهر متكي وزير الخارجية(١٧٣ صوتا)، حميد بهباني وزير للطرق والنقل(١٦٧ صوتا)، علي أكبر محرابيان وزير الصناعة والتعدين(١٥٣ صوتا)، سيد مسعود مير كاظمي وزير النفط(أقل الأصوات١٤٧ صوتا)، الذي كان وزيرا للتجارة.

لقد كان تأييد البرلمان الكبير لوزير الاقتصاد المستمر في وزارته دليلا على اقتناع أعضاء البرلمان بقدرته على استكمال التوجه الثوري للاقتصاد الإيراني، الذي رحبت به الجماهير، ويؤكد أحمدي نجاد أن شمس الدين الحسيني وزير الاقتصاد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادي. وإذا كان أحمدي نجاد قد بدأ بتنفيذ خطة الرئيس توزيع سهام العدالة، وطرح الدعم النقدي بدلا من العيني، ووضع لوائح جديدة للتوزيع والضرائب والجمارك والبنوك، وهو ما سهل مهمة التغيير، وجعل تأثير الأزمة العالمية سلبيا تقريبا، فكان من الواضح وفق إشارة أحمدي نجاد في خطاب الانتصار بعد فوزه، أنه سيستمر في تنفيذ رؤيته الاقتصادية، يقول أحمدي نجاد لقد أكدت الجماهير أنها مصممة على بناء البلاد وتقدم إيران في كل المجالات العلمية والصناعية والثقافية والاقتصادية، وتأمين احتياجات الشباب ورقيهم، إن برنامجي هو الخدمة والبناء أولا، وحل المشاكل الاقتصادية والغلاء والإسكان وتوفير فرص العمل ثانيا، وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ثالثا.

وقد وافق المجلس على سبعة وزراء كانوا نوابا للوزراء أو مساعدين لهم، بعد اكتسابهم كثيرا من المهارات وهم: سيد مرتضى بختياري وزير العدل(ثاني أعلى الأصوات٢٢٥ صوتا)، وكان محافظا لمحافظة أصفهان، وهو من مرشحي رئيس السلطة القضائية، علي نيكزاد وزير الإسكان وبناء المدن(رابع أعلى الأصوات٢١٩ صوتا)، الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية لشئون التعمير. رضا تقي بور وزير الاتصالات وتقنية المعلومات(١٩٧ صوتا)، الذي كان نائبا لوزير الاتصالات في الحكومة السابقة، وسيد محمد حسيني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي(١٩٤ صوتا)، والذي كان نائبا لوزير العلوم والبحوث والتقنية، عبد الرضا شيخ الإسلامي(١٩٣ صوتا) الذي كان محافظا لمحافظة هرمزجان وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية، كامران دانشجو وزير العلوم والبحوث والتقنية(١٨٦ صوتا)، الذي كان نائبا لوزير الداخلية، مهدي غضنفري وزير التجارة(١٥٨ صوتا)، الذي كان وكيلا لنفس الوزارة. ومن الملاحظ أن اختيار وكيلين لوزارة الداخلية يمثل نوعا من تفريغ وزارة الداخلية لإفساح المجال للوزير العسكري إعادة تنظيم هذه الوزارة تنظيما منضبطا وعلميا، بعد أن أعرب الرئيس عن عدم رضاه عن تعاملات الوزارة وانضباط مسئوليها، وهو ما كشفته الأحداث الأخيرة، وهو ما شمل أيضا وزارتي المعلومات(المخابرات)، والثقافة والإرشاد الإسلامي.

كان من الطبيعي أيضا أن لا يجامل المجلس الرئيس في صديقه محمد علي آبـادي(١٣٧ صوتا وكان يحتاج إلى ٧ أصوات)، الذي كان مساعدا للرئيس لشئون التربية البدنية، والذي رشحه لوزارة الطاقة، فهذه الوزارة من الوزارات صاحبة المشاكل الكبيرة والمشروعات الضخمة، وتحتاج في إدارتها إلى وزير من العيار الثقيل، في حين أن المرشح ليس أكثر من مهندس معماري، وتخصصه ليس متناسبا مع طبيعة عمل الوزارة، وخبراته أكثرها في مجال الرياضة.

لقد اختار أحمدي نجاد للمرأة وزارات مناسبة لطبيعتها: التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية، ولكنه كان يدرك من البداية أن البرلمان إزاء ضغوط علماء الدين المتشددين لن يعطي الثقة لهن كلهن، فكان تركيزه على وزارة الصحة لشخصية لا يستطيع الأصوليين رفضها، باعتبارها مجاهدة متخصصة، فضلا عن أنها زوجة أحد علماء الدين، حسين شريعتمداري ممثل الزعيم في مؤسسة كيهان الصحفية العريقة ورئيس تحريرها، فحظيت مرضية وحيد دستجردي بالثقة كوزير للصحة والعلاج والتعليم الطبي(١٧٥ صوتا)، حيث مارست مهنة الطب، وتمرست في العمل السياسي من خلال عضويتها في مجلس الشورى الإسلامي لدورتين متتاليتين هما الرابعة والخامسة. ولأن عددا كبيرا من علماء الدين كان معترضا على أن تضم الحكومة هذا العدد من النساء لأول مرة في تاريخها، فكان من الطبيعي أن لا يعطي مجلس الشورى الإسلامي الثقة لوزيرتين ليس لمجرد أنهما امرأتين، وإنما لأسباب فنية أيضا، فالمرشحة سوسن كشاورز(أقل الأصوات٤٩ صوتا) رغم حصولها على دكتوراه في فلسفة التربية والتعليم وشغلها منصب وكيل وزارة التربية والتعليم في الحكومة السابقة، لا تستطيع أن تتحمل عبء وزارة كبيرة من الوزارات التي تثقلها المشاكل والتحديات، مثل وزارة التربية والتعليم، فهي تحتاج إلى خبير مجاهد حتى يستطيع القيم بمسئولياتها على النحو المطلوب. أما المرشحة فاطمة آجرلو(ثاني أقل الأصوات٧٦صوتا) فهي أيضا لا تستطيع أن تحقق طموحات الجماهير من خلال وزارة الرخاء والتأمينات الاجتماعية، في ظل شعار العدالة وخدمة الجماهير، فضلا عن أن تخصصها ليس مناسبا. ومن ثم فإن مجلس الشورى الإسلامي لم يستطع أن يجامل الرئيس أحمدي نجاد في منحهما الثقة، في حين أعطى أعضاء المجلس من الإصلاحيين أصواتهم مع انتمائهن للتيار الأصولي. وهو ما يشير إلى أن الإصلاحيين لم يكونوا غاضبين تماما من التشكيل

الوزاري، مع افتقاده شيخ الوزراء الإصلاحيين الذي كان في الحكومة السابقة وهو سعيدي كيا وزير الإسكان.

لقد أراد أحمدي نجاد لهذه الحكومة أن تكون حكومة قوة، بدليل أنه لم يختر فنيين بل عسكريين للوزارات ذات الطابع العسكري: الدفاع، الداخلية، المعلومات، فضلا عن الوزارات الهامة التي اختار لها من عمل مع حراس الثورة: النفط، الصناعة، الثقافة والإرشاد الإسلامي، العدل، العلوم والبحوث والتقنية، يقول أحمدي نجاد: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء في الشأن الداخلي أو الساحة الدولية، حيث أصبحت المسيرة أكثر وضوحا واستمرارا بقوة أكبر، تتسم بالعزة والرفعة، التعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، المحافظة على حقوق وأموال الشعب، توفير المسكن والعمل المناسب، الأنشطة الاجتماعية والدفاع عن حقوق المواطنة، كل ذلك في أجندة عمل الحكومة. هذا يعني أن أحمدي نجاد سيضرب بيد من حديد وبدعم من الزعيم على من أسهاهم بالمفسدين دون تفرقة بين مكانتهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية. كما سيستمر نجاد في سياسة التقرب من الجماهير دعما لنظام ولاية الفقيه، مستغلا شعار القيادة الشعبية الدينية الذي كان قد طرحه الإصلاحيون من قبل، بما يعني استباق النظام نحو التطوير دون حاجة لهذه الحركة الإصلاحية وائتلافها المثير للفوضى، تطويرا يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبي، وتعديل اللوائح، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول في المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية. فضلا عن تغيير الخطاب السياسي للنظام.

لقد وضع أحمدي نجاد من أهداف الحكومة دعم التضامن الوطني والتعامل بمحبة وأخوة، ومن ثم فإن بنية الحكومة لابد أن تكون مناسبة لهذه الأهداف، ومتفاعلة مع الاحتياجات اليومية. ورغم اختيار أحمدي نجاد قائدا عسكريا لوزارة الداخلية، يقول: أنا ضد تدخل الشرطة والأمن في الساحة الثقافية والاجتماعية، فمشاكل هاتين الساحتين لا تحل إلا من خلال مسيرتها، ولن أسمح منذ الآن بمثل هذه الصدامات، وإذا حدث مثل هذا فسوف أتحدث إلى الناس بشأنه. أنا ضد التحجر واللامبالاة وتسييس الأمور وطلب الدنيا، لأنها تتعارض مع أهداف النظام والثورة الإسلامية، سبيلنا الاستقامة ولا مجال للإفراط والتفريط، وكل الناس أمام القانون سواء، لكل حقوقه وعليه واجباته، ورئيس الجمهورية فرد من الشعب، وأنا على الخط الأول للنقد، ومواقفي مواقف انتقادية، فروح النقد رمز تقدم الشعوب.

وبالنسبة للسياسة الخارجية يمثل الإبقاء على متكي وزيرا استمرار نفس السياسة الخارجية للرئيس أحمدي نجاد، مع توقعات بتغيير كبير بين السفراء ليكونوا أكثر إيجابية في تنفيذ هذه السياسة، وهناك توقعات بتعيين أحد الخبراء الاقتصاديين نائبا لوزير الخارجية، يقول أحمدي نجاد: نحن أهل منطق وأهل حوار على أساس الاحترام والعدالة، ولكننا نطالب بمكانة لائقة في العلاقات الدولية، ولن نتنازل عن ذلك، ونعتقد أن زمن الامبراطوريات قد انتهى، وعلينا أن نفتح الطريق للمشاركة الجماعية في إدارة العالم وحل المشكلات الدولية، وإقرار الأمن والعدالة والرخاء في ربوع العالم. البعض يعتقد أن علينا أن نبني البلاد أولا ثم نخرج إلى الساحة الدولية، وأنا أعتقد أن بناء إيران والتواجد في الساحة الدولية مرتبطين ولا يمكن تفكيكهما. النظام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا متداخل مع الشأن الداخلي، هو الذي حدد النظام الديمقراطي وهو الذي يراقبه وهو الحكم فيه، والاقتصاد أيضا بيده كتب قوانينه ويوزع تبعاتها على العالم، فإذا لم نشترك في إصلاح العلاقات الدولية فلن يسمحوا لنا بأن نبني إيران، والمشروع النووي خير شاهد على ذلك، وتجربتنا خلال السنوات الأربع الماضية أكدت أن اشتراكنا في الساحة الدولية ضاعف من إنجازاتنا التعميرية والعلمية والصناعية عدة مرات. أكد أحمدي نجاد في كلمته إلى البرلمان على أن أولوياته بالاهتمام: التنوع الثقافي، الأسرة، العدالة، دعم الإنتاج المحلي، دعم التضامن الوطني، محاربة الشبكات العالمية الفاسدة، دعم الشعوب المظلومة، والتعاون البناء مع جميع الدول باستثناء إسرائيل.

ستظل الحكومة في مفهوم أحمدي نجاد فريق عمل يكمل بعضه بعضا، ويتبادل أعضاءه المواقع، ويسد بعضهم فراغ بعض في إطار السياسة التي وضعها الرئيس، وسيكون مكان الوزير دائما بين الجماهير في مختلف أنحاء إيران، فالاجتماع الشهري سيظل يعقد في إحدى محافظات الجمهورية، وسيظل بقاء الوزير في منصبه مرتبط بالخدمة التي يؤديها للجماهير من خلال الحكومة، ومن ثم فالوزير مكلف بمهمة تنتهي مدة وزارته مع انتهاء هذه المهمة، سواء نجح فيها أم فشل، وسيظل انسجام الحكومة هو أحد أولويات الرئيس في اختيار وزرائه، ورغم أن إذعانهم ووفاءهم لأهدافه، وعدم قدرتهم على معارضته، يمثل سلبية إدارية، إلا أنه يتضمن إيجابية تتمثل في حسن تنفيذ الخطط والسياسات.

وستظل هناك عدة عوامل سيكون لها تأثير مباشر على المرحلة القادمة لحكومة أحمدي نجاد، أهمها قدرة الرئيس على التغيير العقلاني الذي يبطل حجة خصومه، وثانيها ولاء حراس الثورة الإسلامية للقيادة الحالية وأدواتها ومؤسساتها، وثالثها موقف الجماهير من حركة التغيير، ومدى استجابتها لأهداف هذه الحركة، ومدى اقتناعها بعمل القيادات الحالية للنظام.

ما أصل الخلاف على الانتخابات العاشرة؟

وطن امروز(الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٩/١٩

لم يلتزم موسوي من الناحية العملية بمبادئ الثورة وذلك على العكس من شعاراته «التي من المؤكد اعتراها التطوير والتبديل عدة مرات»، وأثبت من خلال سلوكيات غير قانونية ولا تتفق والمصلحة وكذلك أيضا الخروج على ولاية زعيم الثورة «مقال الدكتور شجاعي زنده حول أداء موسوي بعد الانتخابات» أن ادعاءات السيد علي مطهري التي تقوم على شطحاته الذهنية «ارجعوا إلى حديث علي مطهري» صحيحة وان سابقة وجوده في خط الإمام لم تكن بسبب إيمانه بأفكار الإمام وولاية الفقيه بل بسبب إحساسه بالتقارب بين تحليلاته وأدائه وبين الإمام في ذلك الوقت كما أشار السيد تاج زاده في حديثه مع موقع آينده (المستقبل) في وصف علاقة موسوي بالإمام. وطبقاً لزعمي لم يكن مير حسين موسوي يملك العدة والعتاد الكافي للثورة والتخطيط وتنفيذ الأحداث على مدى الأشهر الماضية، ولإخراج الأحداث الأخيرة بالشكل الذي كانت عليه ارتبط بعدة تيارات وبعبارة أدق عقد اتفاقيات قبل وبعد الانتخابات متأثرا بالعمل المنسجم والاتحاد مع أربع تيارات: ١- تيار هاشمي ٢- تيار مجمع روحانيون ٣- التيار الليبرالي ٤- تيار مير حسين موسوي.

ومن المؤكد أن التضخيم والإجراءات الأمنية والإعلامية من جانب القوى الخارجية وأخطاء نظام الحكم وأحمدي نجاد وغيرها كان لها دورها. في أوائل عقد التسعينيات اتجه رفسنجاني بحجة إعادة ما دمرته الحرب والنهوض بالبلاد للاستفادة من العلوم وتجارب العالم المتقدم والتعاطي بشكل أكبر مع نظام الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أن الاتجاه العلمي-الإداري قد أثر على تطور رؤية السيد رفسنجاني بالنسبة للدين والحداثة. ويعد اتساع الهوة الطبقية وانتشار الثقافة الحديثة في المجتمع وخاصة بين كبار المسئولين في الدولة وإعادة بناء وتطوير البنية الاجتماعية وتأسيس المدن بناء على الطرازات الحديثة و... كل هذا وغيره يعد من نتائج تطور رؤية السيد رفسنجاني وأتباعه. من الطبيعي أن يكون لهذا التطور تأثيره على ساحة الفكر السياسي أيضا والذي ظهر في الأعوام التالية. كان الاتجاه نحو الحرية الاجتماعية والسياسية الحديثة التطور الذي يشاهد حتى الآن في الإطار المسيطر على تيار رفسنجاني. من الطبيعي أن يحدث تعارض بين هذه المسألة وبين مبدأ ولاية الفقيه. بهذا التمهيد ربما أمكن فهم معنى هذه الجملة لرفسنجاني والتي نقلها عنه أحد أتباعه إذ قال: «كنا نرى قباء ولاية الفقية مضبوطا على مقاس الإمام لكننا الآن يجب أن نجعله أقصر وأضيق». وطبقا لزعم الكاتب اختلاف الرؤية العلمية-الإدارية بين الزعيم وبين السيد رفسنجاني وبالتالي بين التيار الأصولي وتيار كوادر البناء هو أحد النقاط الأساسية للخلاف في الانتخابات الأخيرة . وأحمدي نجاد عن قصد أو بغير قصد يقوض دعائم بنية ومؤسسة الإدارة والتنمية الحديثة في البلاد مع من ليس لديه نموذج صحيح ومدروس وقوى فاعلة لطرح البديل، وقد حاول التيار الأصولي في هذه المدة أن يكبح جماح الحكومة التاسعة في موضوع الإطاحة بخطة التجديد، وكان تيار رفسنجاني يحاول كبح جماح الحكومة أيضا حتى يعيد قطار التنمية إلى مسيرته الأولى، وفي هذه الأثناء أدى الدور الإيجابي الذي لعبه الزعيم في توجيه إدارة إلغاء خطة التجديد بشكل يتناسب مع المؤشرات الإسلامية-الإيرانية إلى تراكم أحقاد كثيرة في قلب رفسنجاني.

تيار مجمع روحانيون مبارز بسبب الانفصال عن المناخ

التقليدي لحوزة وعدم امتلاكه رصيداً فكريا قويا وتركيزه على الأنشطة السياسية في حياة الإمام وكذلك أيضا قلة الإحساس بالمنافسة وربما حسد للزعيم الجديد الذي كان مقربا من التيار المنافس، أي جامعة روحانيت مبارز خلق الجو الذي يتجه إلى الأفكار والسلوكيات الانتقادية، ومن الطبيعي أن هذه الرؤية الانتقادية إذا لم تكن مصحوبة برصيد فكري قوي ستؤدي إلى الضلال، خاصة إذا ما كانت في المناخ اللاأخلاقي الإداري والسياسي الذي كان في عصر البناء. وكانت انتخابات ١٩٩٨م ووصول خاتمي إلى السلطة ومحاولة مجمع روحانيون للحفاظ على هيبة الحكومة إزاء ممارسة الضغط من جانب تيار اليمين وحزب الله الذي كان يعارض السلوكيات المخالفة للدين وللثورة لبعض التيارات التي ظهرت في حكومة خاتمي قد هيأ المجال بشكل أكبر لحدوث تحول في مجمع روحانيون مبارز. وكان روحانيون مبارز هو المواصل للاتجاه الإداري-التنموي لحكومة البناء ومن المؤكد مع التركيز بشكل أكبر على الساحات الثقافية السياسية، وكان هذا الاتجاه موضع انتقاد من جانب الزعيم مرات ومرات وفي بعض الأحيان تعامل معه بشكل مباشر. وكان لمجمع روحانيون مبارز ارتباط فكري وسياسي وتنظيمي وثيق مع التيار الليبرالي.

وكان التيار الليبرالي قد قوي باعتباره امتدادا للتيار الحديث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي اليسارية على مستوى العالم وفي داخل إيران وظهور تيار الاستنارة الديني، واستوعب كثيرا من التيارات اليسارية. وتحول أشخاص مثل حجاريان وآغا جري وغيرهم مع تاريخهم اليساري في عقد الثمانينيات إلى ليبراليي عقد التسعينيات وغيروا شعاراتهم من مواصلة الثورة، ومقاومة الاستكبار والعدالة و... إلى التحرر واللحاق بالقرية العالمية والإصلاحات. هذا التيار، لم يكن يؤمن بالثورة الإسلامية وفكر الإمام الخميني وولاية الفقيه، ولو كانت له علاقة بالدين فإنها ستكون في حدها الأدنى وستكون مقصورة على جانب الأخلاقيات والمعنويات، أما في مسيرة الإدارة والنهوض بالبلاد فإنه يعتبر العلم والحضارة الحديثة هو الأمر المطلوب والنموذج والمعيار، وأي رؤية نقدية للثقافة والحضارة والعلم تعد صداما إيديولوجيا وأحد الشواهد على هذا الادعاء مقالات صحيفة «شرق» التي كانت تعالج «صدام الأيديولوجيا مع العلم». حتى الآن لم يتضح واجب مير حسين موسوي باعتباره مثقفا مسلما يساريا سابقا في عملية تبلور الأطياف الحالية في المجتمع الإيراني. من المؤكد أنه سواء هو وسواء التيار المصاحب له كان يتحدث عن الثورة الإسلامية والعدالة ومقاومة الاستكبار و... ولكنه من الناحية العملية أثبت أنه في الظاهر يسير في مسيرة المثقفين اليمينيين وتقريبا لا يؤمن بالفكر السياسي للإمام الخميني وأنه لم يعد يعارض رؤية حكومات البناء والإصلاحات (على العكس من سابقة المعارضة الجادة مع الاتجاهات السابقة في عقد الثمانينيات) وأصبح ملكيا أكثر من الملك ويعتبر أي تغير في هذه التوجهات خطأ. وتجمع أشخاص مثل حبيب الله بيمان ومحمد رضا تاجيك ومحمود دولت آبادي وغيرهم من أصحاب التاريخ الفكري اليساري أو ما بعد الحداثة حوله يكشف عن ظهور تيار جديد يختلف تماما مع ما كان عليه، مع أنه في هويته الجديدة لم يصل إلى النضج السياسي الكافي وبالفعل أصبح لعبة في يد التيارات الثلاثة السابقة، يتوقف برهة في حيرة بل في خوف ينظر حوله وفي اللحظة التالية يفر هاربا ويصطدم بما حوله ويخسر. وألحق أفدح الخسائر بالثورة والنظام، وربما ليس لها مثيل منذ عقد الثمانينيات ولا ينكر أحد أخطاء ومخالفات لبعض أركان النظام مثل أخطاء الحكومة التاسعة والإذاعة والتليفزيون في الانتخابات العاشرة كما أنه كانت لدينا مشاكل من هذا القبيل في الدورات السابقة، ولكن لو قبلنا هذا الافتراض أن هناك سيناريو معد سلفا بهدف تقوية الرؤية الحديثة في مشروع الإدارة والنهوض بالبلاد وإفشال مساعي أصدقاء «الثورة الإسلامية الإيرانية» لوضع خطة قائمة على تعاليم الإسلام جاري تنفيذها وكانت تعتبر تحديد مبدأ ولاية الفقيه وبرهانها الفعلي أحد أهدافها الاستراتيجية، حينئذ ستتغير المسألة تغيرا كبيرا ستظهر معان أخرى لكثير من السلوكيات المؤيدة في الظاهر للإذاعة والتليفزيون و... وسيظهر تعبير مصلحة الثورة. وكان يقال كلاما عن تنفيذ مثل هذا السيناريو قبل الانتخابات بستة أشهر لكنه حتى الآن لم تتضح آليته والقائمين عليه وتركيبته السياسية لكن ربما أمكن الكشف عن المواضع السابقة. منذ أوائل القرن العشرين اتضح أن خطاب الحداثة لم يعد يقوى على البقاء في الحياة السياسية الإيرانية، ومن ناحية أخرى فإن الخطاب الأصيل للثورة الإسلامية بات يتغلغل في أعماق المجتمع الإيراني وأنه في حال التنظيم الجيد للتيارات الأصولية الصحيحة لن تكون هناك فرصة للتيارات السياسية الحديثة. من ناحية فإن السلوكيات الخاطئة إلى حد ما من جانب بعض الأصوليين من بينهم أحمدي نجاد جعل أمثالي يتصور خطأ أن مير حسين موسوي هو الشخص المطلوب لتيار مؤمن فاعل يواصل مسيرة الثورة الإسلامية! ... لكن سلوكياته فيما قبل الانتخابات وما بعدها أثبت لكل أصدقاء الثورة أن هذا التصور كان خاطئا، وأن الثورة الإسلامية ستستمر عندما تكون على عاتق المؤمنين وأن المجتمع الإيراني على قدر تأثره بمظاهر الحياة الحديثة لن يتشرب مطلقا الروح الحديثة ولن تنهار الجمهورية الإسلامية مطلقا. من الممكن أن تضعف فقط على إثر الضغوط الداخلية والخارجية أو أخطاء الكبار في الداخل وهذا هو ما يتمناه الأعداء.

الثورة المخملية فى إيران بين الإمكانية والاستحالة

د.على محمد حاضرى ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٩

أشارك الكثيرين من المحللين الاعتقاد بأن نظام الجمهورية الإسلامية كان ولا يزال فى مأمن من المؤامرات التى توصف بـ«الثورة المخملية» لخصائص يتمتع بها، ولكن لنفس هذه الخصائص يمكن إلحاق الضرر به من ناحية إيمان الشعب الإيرانى بالأيديولوجية الثورية.

منذ السنوات الأولى لوقوع الأحداث بشكل متوال فى دول الاتحاد السوفيتى السابق، والتى حملت مسمى الثورات المخملية أو الثورات الملونة، طرح تساؤل فى المحافل العلمية والأكاديمية بالمجتمع الإيرانى هو: هل يمكن حدوث مثل هذا النوع من الثورات فى المجتمع الإيرانى؟

الإجابة البديهية للمحللين الإيرانيين العالمين بهذا النوع من الثورات والمطلعين فى الوقت نفسه على خصائص وظروف المجتمع الإيرانى، كانت بالنفى القطعى، ولربما ظن البعض أن هذا السؤال مجرد مزحة لا تؤخذ على محمل الجد، لكن بالتدريج وعلى مدار سنوات بعد إصدار عدد من الصحف التى اشتهرت بالتناول السطحى للقضايا واستخدمت لترديد الآراء المسيطرة على بعض المحافل الفكرية المتطرفة فى إيران، أعيد طرح السؤال السابق عدة مرات، هذا الاهتمام المبالغ فيه من قبل أولئك الصحفيين بهذا الموضوع أدى إلى أن تتناول الأوساط الأكاديمية والعلمية الإيرانية الموضوع ذاته باهتمام أكبر، وبحكم تخصصى فى علم الاجتماع السياسى قمت ببحث الأدبيات التنظيرية للثورات المخملية فى الداخل والخارج، وقد ظهرت عشرات، بل مئات المقالات التى تتناول الثورات المخملية فى الأوساط الأكاديمية الإيرانية، ومع اختلاف التناول فيما بينها إلا أنها أجمعت كلها على عدم احتمالية حدوث ثورة مخملية فى إيران، النقطة الأهم فى ذلك الموضوع أن كثيراً من كتاب هذه المقالات التى استبعدت حدوث ثورة مخملية على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسات الأمنية الإيرانية.

على هذا النحو يمكن أن نستنبط أن الهيكل العلمى للمؤسسات الأمنية لإيران يؤمن بأن وقوع مثل هذا النوع من الأحداث غير ممكن فى إيران ولا يمكن تصوره.

على هذا النحو نحن أمام إجماع نسبى بين الباحثين المستقلين وخبراء الجهات الأمنية على استحالة وقوع ثورة مخملية فى إيران لعدم مواءمة ظروف وخصائص المجتمع الإيرانى لهذا النوع من الثورات. الغريب فى الأمر أن الشخصيات العلمية التى قالت بالرأى السابق ينتمى معظمها لأحزاب سياسية معارضة، فكيف يمكن للأحزاب السياسية أن تسعى إلى تنفيذ شئ يرى خبراؤها أن تحقيقه أمر مستحيل.

لعل أبرز الأدلة التى ساقها رافضو حدوث الثورة المخملية فى إيران هى أن مجتمعات آسيا الوسطى والقوقاز قد عاشت ٧٠ عاماً من الاستبداد وديكتاتورية النظام الستالينى تحت مسمى الأيديولوجية الشيوعية، وهناك قطاع كبير من شعوب هذه المجتمعات يعارض هذه الأيديولوجية بشدة ولديه ميل شديد للأيديولوجية المنافسة، أى الليبرالية الديمقراطية، ويعتبر الولايات المتحدة طوق نجاته كحامل للواء الديمقراطية، فى حين أن المجتمع الإيرانى لديه تراث أكبر الثورات شعبية فى الربع الأخير من القرن العشرين، الثورة التى هزت النظام الشاهنشاهى المستبد المدعوم بقوة من الولايات المتحدة من خلال التمسك بالإسلام، وهناك عداء وكراهية عميقة للولايات المتحدة لدى الشعب الإيرانى بسبب استمرار العداء الأمريكى لإيران من بعد نجاح الثورة حتى الآن بحيث يصبح القيام بدور المنقذ غير متوائم مع الولايات المتحدة على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، عمق إيمان الشعب الإيرانى بالإسلام والتشيع والأيديولوجية الثورية يجعل قطاعاً كبيراً من الشعب الإيرانى يربط بين معتقداته والدفاع عن النظام فى مواجهة المؤامرات الأجنبية.

بالاستناد إلى هذه الخصائص أعتقد أن نظام الجمهورية الإسلامية فى مأمن من هذه الثورات، لكن فى المقابل أرى إمكانية إلحاق الضرر بإيمان الشعب الإيرانى بالأيديولوجية الثورية، خاصة إذا كنا سنوجه اتهام الاشتراك فى ثورة مخملية لقطاع كبير من المسئولين الإيرانيين الذين أمضوا أكثر من ٢٥ عاماً فى خدمة الثورة الإسلامية، وقام أفراد الشعب الإيرانى تحت قيادتهم بإرسال أبنائهم إلى جبهات القتال، ألم نلحق صدمة بإيمان أفراد الشعب الإيرانى بإخلاص أركان النظام إذا فعلنا ذلك؟

ألم نلحق الضرر بمشروعية النظام إذا أعتقد أفراد الشعب باحتمالية تعرض أبنائهم لنفس مصير محسن روح الأمين؟

يجب القول أن الثورة المخملية فى إيران هى الوهم أو الأمل الذى يجب أن يتحسر على ضياعه الأجانب وأعداء إيران، ولكن خطر الإجراءات التى تتخذ تحت ذريعة مواجهة الثورة المخملية هى فى الحقيقة تضر بمشروعية النظام، وينبغى على عقلاء النظام المخلصين له أن يفكروا فى وسيلة لوقف تلك الإجراءات على الفور.

الجلسة الرابعة لمحاكمات الإصلاحيين

إيران ٢٠٠٩/٨/٢٦

-الاعتراف بدور مهدى رفسنجانى وجاسبى.

-ممثل المدعى العام يطالب بحل حزب المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية.

-حمزة كرمى، عضو حزب كوادر البناء (كاركزاران) ومدير موقع الجمهورية الإلكترونى: المدير الحقيقى للموقع هو مهدى هاشمى رفسنجانى. قال لى جاسبى علينا أن نعمل كل ما فى وسعنا حتى يكون رئيس الجمهورية أى شخص آخر غير أحمدى نجاد.

-حجاريان: لقد ارتكبت أخطاء فادحة فى هذه الانتخابات بما قدمته من تحليلات خاطئة أتبرأ منها الآن، وأطلب من شعب إيران العزيز أن يسامحنى، وأعلن استقالتى من حزب المشاركة.

-سعيد شريعتى، عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة: لقد إنحاز إلى موسوى وانضم إليه أشد معارضى النظام تطرفاً.

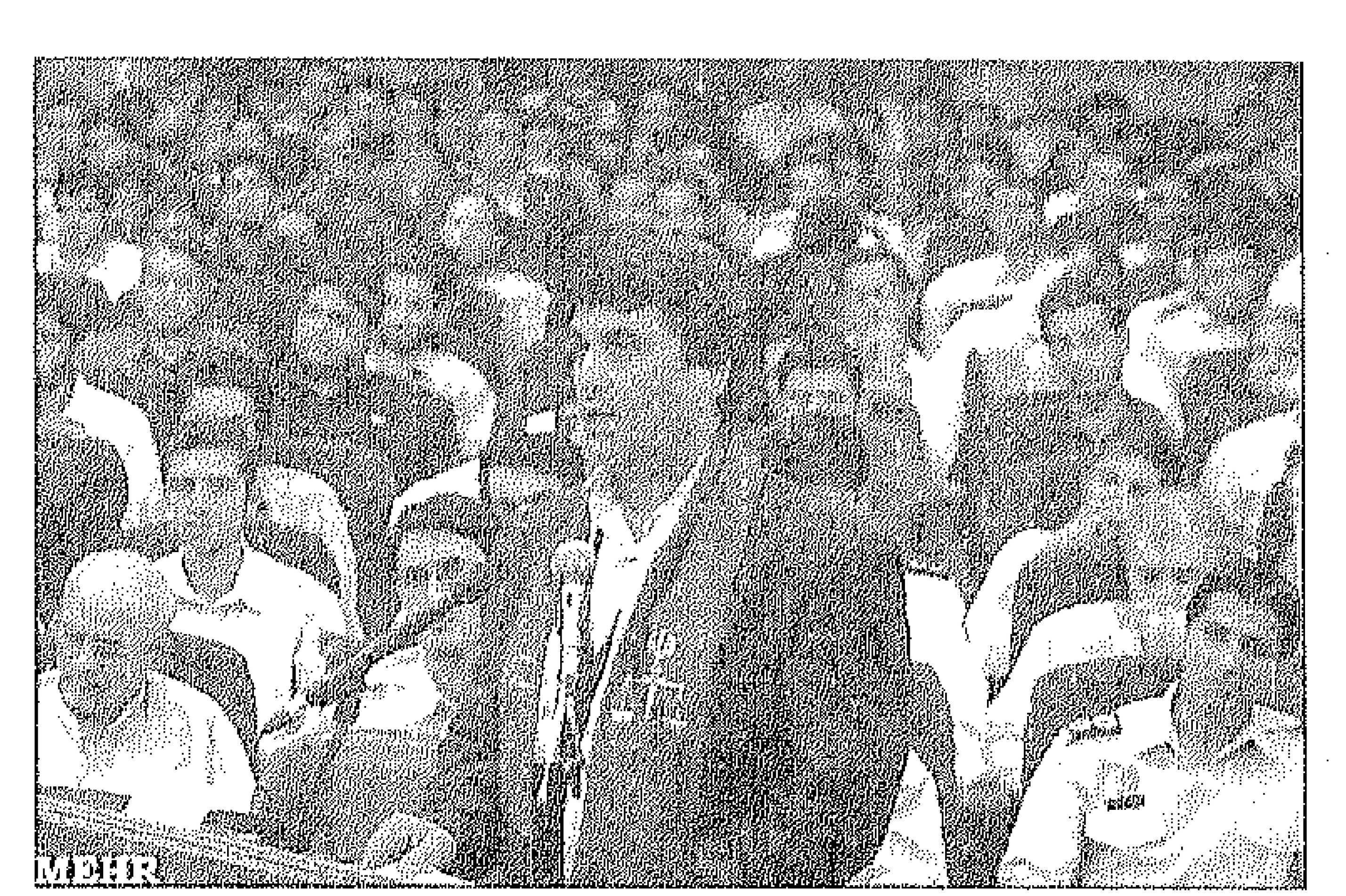
-ميردامادى، الأمين العام لحزب المشاركة: كان من المقرر أن نمهد لقيام ثورة مخملية فى إيران.

عقدت الجلسة الرابعة لمحاكمة المتهمين بالانقلاب المخملى بحضور عدد من الشخصيات السياسية ووسائل الإعلام المختلفة، وقد تناول جانب من هذه الجلسة، الاتهامات التى وجهت لـ"حمزة كرمى"، و"مسعود باستانى" وهما من أتباع مهدى هاشمى رفسنجانى، ويعملان فى الجامعة الحرة. وقد قام المدعى العام بتلاوة صحيفة الادعاءات الخاصة بكل متهم من هؤلاء، وذكر فيها كافة الاتهامات التى وجهت لكل منهم، وكان من بين هذه الاتهامات:

-القيام بعمل من شأنه الإضرار بالأمن القومى عن طريق التجمع والاتفاق بهدف الإخلال بالأمن العام.

-القيام بنشاط دعائى وتبليغى مضاد لنظام الجمهورية الإسلامية.

-الإخلال بالنظام العام.



-نشر وإشاعة أكاذيب بغرض تشويش الرأى العام وإثارة البلبلة.

-إعداد وتوزيع منشورات سرية.

وقد قامت وزارة الاستخبارات بتقديم تقارير وتحقيقات واسعة حول القضية المتهم فيها هذين المتهمين.

وخلال المحاكمة وبعد قراءة صحيفة الادعاء، قال المتهم "حمزة كرمى" مشيراً إلى نشاط موقع "الجمهورية" الإلكترونى: نظراً لأننى كنت مديراً إسمياً فقط لموقع "الجمهورية" بينما كان مهدى هاشمى هو المدير الفعلى والحقيقى لهذا الموقع فإنى أطلب من المحكمة أن أوضح فى البداية المسائل المتعلقة بالانتخابات الرئاسية العاشرة. وأضاف يقول: إن اعترافاتى ليست نتيجة لضغوط تعرضت لها وليست كذلك نتيجة لتأثير شخص ما علىّ، مثلما قيل بشأن الاعترافات التى جرت فى الجلسات السابقة.

وصرح هذا المتهم المعتقل بسبب الأحداث الأخيرة:

منذ عام ٢٠٠٣ وبتوصية من محمد هاشمى رفسنجانى انتقلت إلى مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود والطاقة، ومنذ أن دخلت هذه المؤسسة وبدأت فى العمل لاحظت من خلال عملى أن هناك نية لمشاركة آية الله هاشمى رفسنجانى فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية. ويجب أن أقول أن مهدى هاشمى كان له دور مؤثر أيضاً فى مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود.

وكان يرى أن الانتخابات فى إيران لابد أن ينفق عليها من المال العام وليس من المال الخاص للمرشح المتقدم لهذه الانتخابات، ولذلك تحدثت معه فى هذا الشأن وقد نبهته بالفعل إلى أن استغلال المال العام فى الانتخابات يعد جريمة فى نظر القانون إلا أنه لم يقبل هذا الرأى.

وأضاف حمزة كرمى فى هذه الاعترافات: إن مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود كان يجب أن تعمل على تقليل وترشيد استهلاك الوقود. وطبيعى أن تتعاقد شركات مختلفة مع هذه المؤسسة لتحقيق هذا الهدف، وكان من بين هذه الشركات

شركة يديرها "أمير على أقايارى" وهذه الشركات كان مجال عملها يشمل أيضاً عمليات الدعاية والإعلان وكل ما يخص الحملات الانتخابية والدعائية.

وهذه الشركات التى تعاقدت مع مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود كان جميع رؤسائها من أصدقاء مهدى هاشمى، وكانوا على استعداد للحصول على الأموال بهدف الترشيد والدعاية الانتخابية للمرشح الذى يؤيده ويرتضيه مهدى هاشمى. فعلى سبيل المثال، حصلت إحدى هذه الشركات على مبلغ ٥٠٠ مليون تومان لطباعة مليون كتاب، إلا أنها لم تقم إلا بطباعة ٢٥ ألف كتاب، بينما صرفت بقية هذا المبلغ على أعمال الدعاية الانتخابية التى وجهها مهدى هاشمى.

وأضاف "كرمى" أيضاً فى اعترافاته: إن مهدى هاشمى كان يقوم بعملية غسيل للأموال التى كان يتحصل عليها المؤسسة، فعندما كان يحصل على أموال من مؤسسة الترشيد كان يقوم على الفور بتحويلها إلى دولارات وريالات أجنبية، وعندما سألته عن دافعه إلى ذلك قال بهذه الطريقة لا يستطيع أحد أن يكشف مصدر هذه الأموال.

وأضاف هذا المتهم ليقول: إن هناك أموالاً كانت تؤخذ من مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود بضغوط من مهدى هاشمى ويتم إنفاقها فى الدعاية الانتخابية فى الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية لصالح أبيه (آية الله أكبر هاشمى رفسنجانى)، وبعد هزيمة أبيه فى هذه الانتخابات استمر مهدى هاشمى فى هذه الأعمال وظل يدفع الأموال المتبقية للشركات التى كانت تباشر الدعاية لصالح والده حتى بلغت الأموال التى أنفقها فى هذا السبيل مليارى تومان مقطعة من أموال الدعاية التى كانت موجهة لترشيد استهلاك الوقود.

وأكد "حمزة كرمى" فى اعترافاته بشأن الأحداث التى جرت فى الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية: لقد تحدث مهدى هاشمى معى وقال: "يجب علينا أن نسرع فى عمل دعائى قوى لهذه الانتخابات العاشرة". وبعدها بأيام قال لى "جاسبى" فى أحد الاجتماعات: "علينا أن نفعل أى شئ حتى يكون رئيس الجمهورية شخصاً آخر غير أحمدى نجاد".

ومن هذا المنطلق أيضاً قمنا بإنشاء موقع "الجمهورية" الإلكترونى تحت اسم الإدارة الرسمية لمهدى هاشمى، وبعدها بعدة أيام أبلغنا "جاسبى" أنه قد غير رأيه وقرر ألا يكون له موقف إزاء هذه الانتخابات العاشرة وأصدر أمراً بإغلاق الموقع، لكن هذا الموقع استمر فى مباشرة نشاطه بضغوط من مهدى هاشمى.

وأضاف "كرمى": كان من المقرر أن يعمل هذا الموقع فى البداية على التشجيع للترشيح فى هذه الانتخابات، وتوجيه انتقادات للحكومة التاسعة أيضاً، ولكن استجابة لضغوط مهدى هاشمى تحول هذا الموقع إلى العمل على إضعاف المؤسسات العسكرية ومنها حراس الثورة وجيش البسيج، والمؤسسات الحكومية، حتى إن هذا الموقع كان يصور خدمات الحكومة على أنها عمليات لغسيل الأموال، ووصل الأمر بهذا الموقع إلى أن يشيع بغير سند حقيقى تهمة التزوير فى هذه الانتخابات.

وأضاف يقول: إن مهدى هاشمى كان يقدم موضوعات أكثر تطرفاً ليتم نشرها على موقع "الجمهورية"، ويمكن أن أشير إلى موضوع واحد منها، حيث قدم لنا تقريراً لنشره على الموقع قبل الانتخابات بيومين فقط، اتهم فيه قائد البسيج بتدمير وإضعاف مير حسين موسوى، وقطعاً لم تقبل نحن بنشر مثل هذا التقرير على الموقع.

وفى أقواله اعترف "حمزة كرمى" وقال: خلال الأيام الأخيرة كان بعض العاملين فى الموقع يقومون بطباعة منشورات فى مراكز قيادة الحملة الانتخابية لمير حسين موسوى وتوزيعها، وهذه المنشورات كانت تهدف إلى إضعاف الدولة والنيل من هيبة النظام، وأنا فى غاية الأسف الآن لأنه تم استغلالى بشكل سيئ من قبل أفراد آخرين لم أكن أرضى عن مسلكهم.

وقال "كرمى" مضيفاً: إن السياسيين فى بلدنا لا يعرفون قواعد اللعبة، فأنصار المرشحين لرئاسة الجمهورية أرادوا استغلال المال العام فى الحملات الدعائية لمرشحهم لرئاسة الجمهورية، وتسببوا فى ضياع من يعملون تحت إمرتهم، هذا الأمر هو الذى حدث معنا فى مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود. وقد حدث هذا بينما كان يعرف الجميع جيداً أن استغلال المال العام فى هذا الموضوع يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وفى نهاية اعترافاته قال "حمزة كرمى" مدافعاً عن نفسه: إن ما ورد فى صحيفة الادعاء من تهم وجهت إلى، أنا برئ منها فى الحقيقة لأن الموقع له مدير مسئول، وهو الذى يجب محاسبته على أى مخالفات تتم على هذا الموقع، وأنا شخصياً لم أشارك فى تلك المنشورات التى قام بطباعتها وتوزيعها مجموعة من العاملين على الموقع.

ورداً على سؤال وجهه له قاضى المحكمة حول المبلغ الذى تسلمه الموقع وهو شخصياً من مهدى هاشمى قال "حمزة كرمى": لقد أعطانى مهدى هاشمى مبلغ ٣٢٠ مليون تومان وأنا بالقطع على استعداد لإعادة ما تبقى منه لدى، لكن الجانب الأكبر منه قمت بتوزيعه على العاملين على هذا الموقع.

***تصريحات واعترافات "مسعود باستانى":**

وبعد أن انتهى "كرمى" من اعترافاته أمام المحكمة بدأ "مسعود باستانى" فى اعترافاته حيث قال: لقد عملت فى مجال الصحافة والإعلام فى الداخل لمدة عشر سنوات، وقد كان لى فى السابق من الناحية الفكرية ميول يسارية ماركسية.

وبالإشارة إلى تعاونه مع وسائل الإعلام والصحف

الإصلاحية اعتبر "مسعود باستانی" هذا التعاون سبباً فی تحوله الفكری، وأن هذا التعاون كان السبب الرئيسی فی الإقدام علی إسقاط بشاعة التعاون مع وسائل الإعلام الأجنبية من وجهة نظره.

وقال مشيراً إلی تعاونه وعلاقته بالمواقع والقنوات التليفزيونية المناهضة للثورة: لقد كان لی علاقة مع "راديو فردا"، وموقع "روز اون لاين" المناهض للثورة، ومحلية "شهركان" وأيضاً مع "راديو جكاوك" وقد أرسلت تقارير وأخبار إلی هذه المواقع والمجلات حول الأوضاع فی الداخل وتشويه صورة النظام وأيضاً أخبار ومقالات حول الأوضاع فی السجون الإيرانية، وتضخيم الأزمات وإبراز المسائل والقضايا السياسية.

واعترف "مسعود باستانی" بالحصول علی أموال من وسائل إعلام أجنبية كانت تصله عن طريق مكتب صرافة فی طهران بشكل راتب شهری وقال: قبل فترة طلب منی شخص يدعی "شميرانی" يدير موقعاً مناهضاً للثورة فی كندا، أن أعد تقارير عن وضع النقابات العمالية فی إيران وأرسلها إلی موقعه مقابل مبلغ ٤٠٠ دولار كندی شهرياً، وأصبحت مداناً بتهمة الدعوة والدعاية ضد النظام بناء علی إرسال هذه التقارير إلی الخارج.

وقال "مسعود باستانی" مشيراً إلی سابقة نشاطه مع موقع "الجمهورية" الذی كان يكرر دائماً أن المدير والمسئول الأساسی له هو مهدی هاشمی رفسنجانی: إن موقع "الجمهورية" كان يدار تحت إدارة ورعاية ومسئولية مهدی هاشمی رفسنجانی، وأنا كنت أعمل كعضو فی مجلس إدارة التحرير فی الوردية المسائية تحت إشراف أشخاص مثل "كرمی" و"نور بخش".

وقال "مسعود باستانی" المتهم بالمشاركة فی محاولة القيام بثورة مخملية وإشعال الاضطرابات الأخيرة فی طهران، مشيراً إلی المحاور التی قدمها مهدی هاشمی رفسنجانی المدير المسئول عن موقع "الجمهورية" للمشاركين فی هذه المحاولات والاضطرابات: لقد وضعنا فی جدول أعمالنا فی هذا الموقع محاور تهدف إلی التشتت وكسر وحدة المجتمع وذرع المشاحنات والمصادمات كان من بينها، مهاجمة وتشويه إنجازات وأعمال الحكومة خلال الأربع سنوات الفائتة، وإضعاف المؤسسات القانونية والدستورية فی الدولة مثل مجلس حراس الدستور، وجيش حراس الثورة الإسلامية، وقوات البسيج وكذلك قوات الأمن، وإضعاف مكانة وشخصية أحمدی نجاد، وخلق شبهات حول نزاهة الانتخابات ونشر وإشاعة أخبار كاذبة حول استغلال أموال الدولة، وإشاعة تهمة التزوير فی الانتخابات.

وقال "مسعود باستانی" مشيراً إلی إدارة مهدی هاشمی رفسنجانی لموقع "الجمهورية" وفتح مكتب لهذا الموقع فی حرم الجامعة الحرة بطهران: لقد تم فتح مكتب هذا الموقع فی أحد المكاتب الموجودة فی الجامعة الحرة بطهران، وكانت المبالغ والدعم المالی الذی يقدم إلينا يتم عن طريق شيك صادر من الجامعة الحرة.

واعتبر "باستانی" موقع "الجمهورية" غرفة لإدارة الحرب النفسية ضد مسئولی النظام وقال: لقد قمنا فی هذا الموقع بنشر أخبار غير صحيحة وإظهار الحكومة التاسعة فی صورة فاشلة عن طريق تشويه إنجازاتها وعدم جدوی ما قامت وتقوم به من أعمال وخدمات.

وأكد هذا المتهم علی أن الأخبار الخاصة بمراكز قيادة الحملة الانتخابية لمير حسين موسوی كانت ضمن جدول أعمال هذا الموقع. كما أن مهدی هاشمی هو الذی كان يقوم بدعم تكلفة طباعة المنشورات التی وزعت عن طريق هذه المراكز، وقال هذا المتهم مشيراً إلی أن نشر هذه المنشورات عن طريقه هو وباقی مديری الموقع ضد رئيس الجمهورية كان بهدف إهانته والافتراء عليه: لقد تقرر أن يقوم "حمزة كرمی" و"هاشمی رفسنجانی" بتوفير الدعم المالی لطباعة هذه النشرات، وبعد طباعتها يتم تسليمها لمراكز قيادة الحملة الانتخابية لمير حسين موسوی لتقوم هذه المراكز بتوزيعها.

وأكد "باستانی" علی أن الأخبار الخاصة بمواقف وتصريحات وبيانات مير حسين موسوی حول اعتراضه علی نتيجة الانتخابات كان يتم نشرها دائماً عن طريق موقع "الجمهورية"، وقال: تحت تأثير الأقاويل التی سمعتها من بعض السادة، أصبحت بحالة من التوجس والخوف والوهم، وقمت بنشر أخبار ومقالات وموضوعات فی موقع "الجمهورية" تساير ما يتم نشره فی الصحف الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإنی نادم بالفعل علی ما فعلت، وحيث إننی اعتبر نفسی تابع للنظام ومحب ومؤيد له أطلب العفو والمغفرة من الله تعالی، ومن المرشد الأعظم للثورة، ومن عدالة المحكمة.

وفی نهاية هذه الاعترافات أكد "مسعود باستانی" علی أنه نظراً لميوله السياسية المنحرفة السابقة فقد تم استغلاله من قبل بعض الأفراد كوسيلة لتحقيق أغراضهم السياسية، واعترف فی النهاية أنه كان يتلقی أموالاً من قبل "راديو جكاوك" المناهض للثورة والنظام فی صورة راتب شهری من ٣٠٠ إلی ٣٥٠ دولاراً طوال سنتين أو ثلاث.

اعترافات "هدايت آقايی":

خلال هذه المحاكمة وجهت إلی "هدايت آقايی" العضو البارز فی حزب كوادر البناء "كاركزاران سازندكی" تهماً أخری بناء علی تحقيقات وزارة الاستخبارات، وقد شملت هذه الاتهامات، دفع رشوة وتحصيل أموال عن طريق غير مشروع مثل القيام باختلاسات مالية وسوء استغلال الأموال

فى شركة النحاس، وإنشاء منجم فى منطقة "آراك" بطريقة غير قانونية، والقيام بأعمال مخالفة وخطرة على الأمن القومى، وإهانة مسئولى النظام ورموزه والنيل من حرمانهم.

وبعد تلاوة صحيفة الادعاء الخاصة به قال "هدايت آقايى" مشيراً إلى الأحداث التى وقعت بعد انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة، وأن هذه الأحداث ليست وليدة ليلة واحدة، كما أنها لن تنتهى فى ليلة واحدة أيضاً: إن بعض هذه الأحداث على صلة بالخارج، وبعضها أيضاً بسبب الاتهامات والانتقادات والضعف السياسى فى الداخل.

وبالإشارة إلى انتخابات الثانى من خرداد التى أتت بخاتمى رئيساً للجمهورية فى العام الميلادى ١٩٩٧، قال "هدايت آقايى": مما يؤسف له أنه بعد هذا التاريخ حدثت انحرافات ذهنية وفكرية فى مختلف توجهات الناشطين السياسيين فى البلاد، وهذه الانحرافات انتقلت عن طريق الصحف ووسائل الإعلام والأحزاب والخطب والبرامج السياسية المختلفة إلى أوساط الشباب الإيرانى. وللأسف أدى هذا بدوره إلى ظهور أرضية سياسية يتم فيها وضع النظام فى مقابل الديمقراطية، وهذه الأرضية أو هذا المناخ السياسى صنعه أفراد أعتقد أنا شخصياً وبشكل عام أنهم لم يكن لديهم أى نية خاصة أو هدف محدد.

وقال مضيفاً: إن نظامنا الإسلامى بما لديه من عناصر ديمقراطية يعد نظاماً ديمقراطياً محلياً من النادر أن نجد ما يشابهه بين الأنظمة الديمقراطية الغربية، تلك الأنظمة التى ينتقد مؤيدوها ومنظروها نظامنا هذا.

وأضاف هذا المتهم يقول: إن التغريب والميل إلى الغرب الذى ظهر بين تلافيف وثنايا مختلف التوجهات والناشطين السياسيين فى بلادنا لا يعود إلى العهود السابقة فقط، بل إنه قد ظهر أيضاً اليوم أكثر تعقيداً وفى قوالب فكرية واقتباسات من النظم الغربية مهدت الأرض لكى تنمو فيها وتترعرع كل بذرة انحراف أو خطأ عن نظامنا الإسلامى غير المسبوق.

وأضاف "آقايى": أثناء التمهيد لهذه الأرضية وظهور هذا المناخ التزم البعض الصمت، وبينما كانوا يستطيعون الكلام لم يتحرك لهم ساكن، وللأسف كنا نحن من بينهم أيضاً. ونحن اليوم مقصرون وعلى خطأ وعلينا أن نحاول ونبذل أقصى الجهد لتصحيح هذه الأخطاء.

وأكد هذا العضو البارز فى حزب كوادر البناء على أنه إذا تكررت هذه الأخطاء الاستراتيجية من قبل الناشطين السياسيين والزعماء والقادة السياسيين والجماعات والأحزاب فسوف نشاهد وقوع مثل هذه الأحداث مرة أخرى.

من بين هذه الأخطاء الاستراتيجية التى ذكرها أشار "آقايى" إلى خطأ الشروع المبكر لانتخابات الرئاسة الجمهورية العاشرة، وقال مضيفا: فهذه الانتخابات الرئاسية العاشرة بدأ قطار التحرك صوبها منذ صبيحة اليوم التالى للانتخابات الرئاسية التاسعة، وهذا أمر لم يحدث فى أى مكان فى العالم.

وقال "آقايى" مضيفاً: لقد فطن سعادة المرشد الأعلى لهذا الأمر مبكراً أيضاً ونبه إلى ضرورة التهدئة إلا أن الأمر استمر وتسارع بشكل واضح، وهذا الاستمرار والتسارع طول المدة كان يؤدى إلى أن تصبح المواقف السلبية والتصريحات السلبية أكثر تشدداً وأكثر سلبية.

وأضاف هذا المتهم، العضو البارز فى حزب كوادر البناء: إن النقطة التى غفل عنها أحياناً بعض الزعماء السياسيين هى أنهم كانوا ينسون أنهم يتنافسون مع شخص هو فى ذات الوقت رئيس الجمهورية.

ويمكن القول بأنه المعنى بما يقرب من ٧٠٪ من الأنشطة الاقتصادية فى الدولة أو بحياة الشعب والغالبية العظمى من الجماهير، ومن النادر فى الدنيا أن تؤدى منافسة بهذا الوضع إلى نتيجة غير ما انتهت إليه، ورغم استيعاب بعض الأفراد والشخصيات لهذه النقطة إلا أنهم قد غفلوا أحياناً عن أن التنافس مع رئيس جمهورية كهذا يعتبر أمراً فى منتهى الصعوبة.

ومن الأخطاء الاستراتيجية الأخرى التى أشار إليها "هدايت آقايى" مسألة الاعتماد على استطلاعات الرأى، حيث قال: من الأخطاء الاستراتيجية التى ارتكبها الناشطون السياسيون فى بلادنا خلال هذه الانتخابات مسألة استطلاع الرأى، فاستطلاع الرأى فى بلادنا يتم بشكل مجمل، فهذه الاستطلاعات التى تمت قبل الانتخابات لم تحكمها قوانين وقواعد محددة حتى نحن فى حزب كوادر البناء تم تناول استطلاع الرأى الذى قمنا به أو اعتمدنا عليه فى أربع أو خمس مناطق فقط فى طهران، ولا يمكن عن طريق مثل هذا الاستطلاع أن نحكم حتى على مدينة طهران بأسرها، لكننا رأينا أنه قد تم بالفعل الاعتماد على مثل هذا النوع المجزئ من استطلاعات الرأى.

وتحدث هذا المتهم أيضا عن مشكلة أخرى وهى طرح موضوع التزوير فى الانتخابات، وقال مشيراً إلى أن هذا الموضوع قد شاع وتم طرحه بالفعل سواء شئنا أم أبينا: كان المناهضون للثورة فى الخارج يثيرون هذا الموضوع متعمدين وصوله إلى الداخل لإثارة البلبلة، ورأينا كيف جرت متابعة هذا الموضوع عن طريق مخططات تم نشرها عن طريق وسائل الإعلام الأجنبية التى نسقت فيما بينها لتشويه هذه الانتخابات. وفى الداخل ربما ساهم بعض الأفراد رغما عنهم فى هذا الموضوع أيضا.

وأضاف هذا المتهم يقول: رغم أننى كنت من بين الناشطين فى مركز قيادة الحملة الانتخابية التابع لمير حسين موسوى (مركز قيطرية) إلا أن المسئولية التنفيذية فى هذا المركز لم تكن

مسئوليتى، لكن رأيت فى الاجتماعات أنه قد قيل مثلاً، ماذا نفعل لو حدث تزوير فى هذه الانتخابات وأدى تكرار مثل هذه المناقشات حول هذا الموضوع إلى درجة تم معها استنتاج حدوث تزوير من الخطبة التى ألقاها السيد هاشمى رفسنجانى فى صلاة الجمعة، والتى قال فيها إن جماهير الشعب نشارك أقصى مشاركة لها فى الانتخابات بهدف الحفاظ على أصواتها.

وأضاف "هدايت آقايى": إن الإنسان العاقل يجب أن يجلس ويرى ويفكر كيف يمكن تبديل وتغيير مثل هذا العدد الضخم من الأصوات، حيث إنه من الناحية العقلية والمنطقية لا يستطيع أى إنسان مهما كان أن يقدم على هذه المخاطرة التى لابد أن تفتضح عن تنفيذها، فعملية وضع ١١ مليون صوت فى صناديق الاقتراع هى عملية كان يجب أن تتم قبل الانتخابات بعدة أشهر، إذ لا يكفيها أن تحدث فى ليلة واحدة، وإذا قبلنا جدلاً أن هذا الأمر قد تم بالفعل بشكل مسبق وقبل انعقاد الانتخابات فكيف لمن قاموا بهذا العمل أن يعلموا عدد الناخبين الذين سيقومون بالإدلاء بأصواتهم فى هذه الانتخابات.

وأضاف عضو حزب كوادر البناء مؤكداً على استحالة حدوث هذا التزوير من الناحية العملية: يوجد فى أكثر من ٤٠ ألف مقر انتخابى للتصويت، مئات الآلاف من العاملين التنفيذيين وعشرات الآلاف من المشرفين والمراقبين، وإذا كان هناك تشكيلات تنفيذية أو رقابية تستطيع أن تقوم بمثل هذا التزوير المنظم فإن أوضاعنا اليوم وأوضاع البلاد فى أيامنا هذه كانت سوف تكون أفضل من هذا الوضع بكثير.

وحول رفضه لموضوع أن الأصوات عند حصرها قرئت بطريقة مخالفة للواقع، صرح قائلاً: ربما كان يمكن أن يحدث مثل هذا الأسلوب من التزوير لو أن نتائج الدوائر الانتخابية كان يتم إعلانها بشكل متطرف كل دائرة على حدة، إلا أن ما يحدث وما حدث وما ينص عليه قانون الانتخابات هو أن نتيجة وإحصائية كل دائرة مستقلة عن الأخرى كان يتم نشرها على الموقع الالكترونى لوزارة الداخلية دائرة بدائرة، ويجب أن نعلم أن المشرفين وكافة الحاضرين الرسميين فى كل لجنة وكل شعبة انتخابية يقومون بالاطلاع على حصر الأصوات قبل إعلان النتيجة، وبناء على هذا، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث أيضا.

وأكد هذا المتهم العضو البارز فى حزب كوادر البناء على أن التزوير لم يكن ممكنا فى هذه الانتخابات من الناحيتين العملية والمنطقية العقلية، ولكن ربما حدثت مخالفات وهذا أمر طبيعى ويجب أن نتقصى مسار هذه المخالفات.

وقال "آقايى" مشيراً إلى يوم الانتخابات: منذ هذا اليوم استمرت الأخطاء بشكل آخر، ونحن علينا أن نتقبل بأنه إذا كنا لا نقبل قانوناً ما، فلابد أن نمتنع عن الدخول إلى الساحة التى يحكمها هذا القانون، أما إذا دخلنا فعلينا أن ننصاع إلى القوانين التى تحكم هذه الساحة التى دخلناها.

وأضاف عضو حزب كوادر البناء: أثناء الانتخابات قال السيد موسوى أنه لا يقبل بعض القوانين لكنه يعمل بها وطبقا لها لأنه يريد أن يتحرك صوب إصلاحها، وهذا الكلام كلام مقبول ومنطقى لكننا رأينا السيد موسوى أول من يخالف هذا الكلام، حيث نقض هذا الكلام بذلك البيان الذى أصدره قبل نهاية الانتخابات واعتبر فيه نفسه الفائز فيها، وأنه أصبح رئيس الجمهورية المنتخب، وقام السيد خاتمى أيضا بتهنئته، وفى صبيحة اليوم التالى قام السيد محتشمى بور بإثارة موضوع بطلان هذه الانتخابات، وتوالت بعد ذلك بيانات وتصريحات من الأحزاب حزباً بعد آخر، وكان أحد هذه البيانات ذلك البيان الثانى الذى أصدره حزب كوادر البناء، وهذا البيان فى رأيى كان متطرفاً للغاية.

***اعترافات "كيان تاجبخش"**

وكان من المتهمين الآخرين فى هذه الجلسة الرابعة من محاكمة المشاركين فى الاضطرابات الأخيرة والمتهمين فى قضية الثورة المخملية، «كيان تاجبخش»، وقد قال فى معرض دفاعه عن نفسه: قبل الدخول إلى الموضوع وقبل الحديث بشكل عام عن مسألة الثورة الناعمة أو الانقلاب الناعم، يجب أن أقول إن الاضطرابات الأخيرة لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة لتخطيط طويل الأجل بدأ منذ فترة نهاية الحرب العراقية مع إيران بهدف تشويه وضرب بنية نظام ولاية الفقيه والديمقراطية الدينية.

وأضاف هذا المتهم يقول: لقد كنت المستشار السابق لمؤسسة «سورس» فى إيران، حيث انفصلت عنها منذ عامين، وأعتبر أنه من واجبى الآن بعدما اطلعت بشكل أكثر على مجريات الأمور، وبعد ظهور الحقيقة ووضوحها أن أشير إلى الأحداث والوقائع الأخيرة لتنوير جماهير الشعب الإيرانى، وتوضيح هذه الأمور بشكل يصب فى النهاية لصالح جماهير الشعب ولتحقيق المصلحة الوطنية والصالح العام، وحتى يتمكن هذا الشعب من منع حدوث أو ظهور مثل هذه القضايا والمشاكل فى المستقبل.

وأضاف هذا المتهم فى الاضطرابات الأخيرة: فى الدول التى لا تحقق فيها الولايات المتحدة وجوداً حقيقياً فى الداخل فإن الوسيلة الرئيسية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة فيها، وتغيير النظام وإشاعة الديمقراطية والترويج لها على النمط الغربى، تتمثل فى مؤسسة تسمى (NED) أو صندوق الدفاع عن الديمقراطية.

إلا أنه فى بلد مثل إيران فإن هذا المخطط الذى تتابعه الولايات المتحدة يتم إدارته عن طريق وسائل أخرى تكون سرية فى الغالب، وهى عبارة عن كافة الوسائل والمؤسسات

والدوائر السرية، ومنها على سبيل المثال المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وكذلك دوائر أو مؤسسات ومنظمات أخرى نصف سرية أو تتخذ كساتر للأعمال الخفية مثل مركز "ويلسون" فى واشنطن، وهذا المركز على صلة من ناحية بالمخابرات المركزية الأمريكية، ومن ناحية أخرى يتبع الحكومة الأمريكية نفسها ويتابع مسألة التخطيط للانقلابات تحت ستار ندوات علمية بحثية، وهناك دوائر ومؤسسات أخرى علنية مثل مؤسسة "روكفلر"، ومؤسسة «سوروس» التى تعمل بشكل علنى فى إيران.

وأضاف هذا المتهم يقول: ولابد من الانتباه إلى أن كل هذه المؤسسات الثلاث تقوم بأداء دورها فى دول مثل إيران، ويتم التنسيق بشكل واسع فيما بينها.

وحول أشكال أساليب الانقلاب الناعم التى جرى التخطيط لها فى إيران، قال «تاجبخش»: خلال فترة حكم حكومة الإصلاح شاهدنا بداية برنامج وخطة التحول الثقافى، ففى تلك الفترة كان يجرى التحرك فى اتجاه جذب النخبة الإيرانية للإقدام على التعريف بالقيم المدنية الحديثة والترويج لها وللعمل السياسى عن طريق المجتمع المدنى، وذلك ما قامت به بلدية طهران وصحيفة «همشهرى» التى كانت تدافع بشدة عن حكومة الإصلاح.

وأضـاف هـذا المتهم فى توضيحه هـذا: عندما كان «كرباسجى» على رأس بلدية طهران كان يتم الترويج عن طريق بلدية العاصمة لأسلوب جديد فى التحول والتغيير الثقافى فى مدينة طهران بأسرها، ثم بعد ذلك انتقل هذا الترويج للتغيير الثقافى إلى باقى المدن الإيرانية. وتشير كافة الشواهد إلى أن هذه البرامج والخطط التى تابعت تنفيذها حكومة الإصلاح كانت تتم مساندتها مباشرة من قبل كبار الشخصيات الأمريكية، وهذا المخطط للتغيير الثقافى المنظم والتى تم مأسسته هو مخطط طويل الأجل بالفعل.

ومن الأمثلة الأخرى التى تشير إلى هذا التخطيط هو سفر «عطريانفر» وزيارته لنيويورك بدعوة من مؤسسة «سوروس» ولقائه شخص «سوروس» نفسه، هذه الزيارة اعتبرت نقطة تحول فى التعاون بين العناصر الداخلية والخارجية، وكذلك أيضاً كان إنشاء وتأسيس مجلة «كفتكو» - الحوار - التى أخذت على عاتقها نشر مفاهيم المجتمع المدنى والليبرالية وكانت تعرف نفسها على أنها ممثلة لهذا التوجه الفكرى فى المجتمع.

وأضاف يقول: من الأمثلة الأخرى توجيه النقد الهدام للاقتصاد المتعثر فى الجمهورية الإسلامية، والذى كان هدف تشويه الحكومة وإظهارها فى صورة فاشلة.

وأضاف هذا المتهم يقول: عندما رجعت إلى إيران، تمت دعوتى إلى وزارة الداخلية بدعوة من معاونى «تاج زاده»، وقيل لى هناك ما إذا كان لدى الرغبة فى الاستماع إلى محاضرة حول تنمية المجتمع المدنى، وقد أبديت رغبتى فى ذلك وحضرت إلى قاعة المحاضرة، وبعد عدة دقائق، دعانى «تاج زاده» الذى كان فى ذلك الوقت مساعداً لوزير الداخلية للشئون السياسية، لكى ألقى كلمة حول الموضوع، وقلت له أننى لست مستعداً لذلك، كما أن لغتى الفارسية ضعيفة ولا أستطيع أن أطرح الأفكار من خلالها بوضوح، لكن «تاج زاده» قال: لا يهم هذا، المهم أن تتحدث إلينا حول هذا الموضوع.

وقمت أنا بالفعل بالحديث عن آخر موضوع بحثى كنت قد قدمته إلى الجامعة، ولاحظت أن جميع مرافقى «تاج زاده» يقومون بتدوين ما أقوله فى هذه الكلمة، وتعجبت كثيراً لذلك لأن حديثى فى هذه الكلمة لم يكن يستحق التدوين، لكن «تاج زاده» قال لى بالإيماء: إننى سوف أقول كلامك هذا بعد غد بشكل أوضح فى مكان آخر.

وتوضيحاً لموقفه قال هذا المتهم مضيفاً: إن الترويج للفكر الغربى فيما يتعلق بالأسس الاجتماعية يعد وسيلة أخرى من وسائل الانقلابات الناعمة، وحول هذا الموضوع قام «حجاريان» بدعوتى لإلقاء محاضرة، وبعد هذه المحاضرة، قال «حجاريان» أمام جمع الحاضرين فى هذه المحاضرة: إن هذا الموضوع يعد مفيداً فى الإطار الجديد لتغيير الأسس الاجتماعية فى المجتمع، ولأن فترة الأساس الثورى فى المجتمع قد انتهت فعلينا أن نؤسس بديلاً عنه ليكون الأساس الاجتماعى هو السائد فى المجتمع، وأن أحد أهداف الأساس الاجتماعى من وجهة النظر الغربية يتمثل فى تقوية المجتمع المدنى بوصفه قاعدة للمنظمات والمؤسسات والهيئات المدنية المستقلة عن الحكومة للمواجهة مع النظام والحكومة وبأسلوب العصيان المدنى.

وأضاف «تاجبخش»: وبالتعاون مع شخصيات شهيرة مثل «حجاريان» تم ترجمة وطبع كتاب لمؤلف اسمه «باتنام» حول موضوع الأساس أو الثروة الاجتماعية، وذلك عن طريق وزارة الداخلية، وتم تكليفى من قبل مركز البحوث والدراسات الثقافية بتأليف وكتابة كتاب آخر جامع حول نفس الموضوع «الأساس الاجتماعى».

وأضاف هذا المتهم فى اعترافاته: لقد نجحت مؤسسة «سوروس» بتعاون مباشر من حكومة الإصلاح فى إقامة مشروع تعاون فى إيران مع وزارة الصحة، وقد حدث هذا الربط بالفعل بإرسال مؤسسة «سوروس» أكثر من مائة مليون تومان إلى وزارة الصحة، فكافة الأنشطة الواسعة التى كانت تمارسها مؤسسات المجتمع المدنى فى مختلف المجالات مثل الثقافة والشباب ووسائل الإعلام بتقديم مشروعات مختلفة كانت تتابع مباشرة تقوية وتدعيم المؤسسات والمنظمات

التى تكرس للقيم الغربية فى مجال حقوق الإنسان، كل هذه الأنشطة كانت تهدف إلى التمهيد لهذا الانقلاب الناعم.

وقال «تاجبخش» مقدماً للمحكمة مستنداً أو وثيقة: إننى أقدم للمحكمة وثيقة تثبت قيام تعاون بين المؤسسات الأمريكية والمؤسسات الأخرى التابعة لبعض الدول الأوروبية، وهذه الوثيقة تخص مؤسسة «هيروس» الهولندية، وهى تثبت أن هذه المؤسسة أدارت فيما بين سنتى ٢٠٠٣، ٢٠٠٦ أكثر من تسعة مشروعات للتعاون المباشر مع المنظمات الإيرانية المعارضة فى الخارج (NGO)، وأنها قامت بدعم هذه المنظمات مالياً، حيث ذكرت فى مقدمة هذه الوثيقة نقداً مباشراً للجمهورية الإسلامية ووصفتها بالوحشية والإجرام لتبرير مخططها هذا.

وأضاف "تاجبخش»: إن مؤسسة «هيروس» كانت تتحرك فى إيران بشكل مباشر نحو تحقيق حقوق الإنسان فى إيران على النمط الغربى، ومثال على ذلك تبادل المعلومات بين كلية السياسة والعلاقات الدولية فى إيران وجامعة امستردام فى مجال الأبحاث حول السياسات الخارجية، وكمثال آخر تأييد مشاركة النساء فى مؤتمر المرأة مع حماية وتأييد الشخصيات ذات الأصل الإيرانى المقيمة فى هولندا فى مسيرتها وجهودها لإحقاق حقوق المرأة الإيرانية فى إطار الدفاع عن حقوق الإنسان على النمط الأمريكى، والحماية والتأييد المباشر لمنظمة تدعى «المتمردون» أو «الفاعلون» وقد ورد فى هذه الوثيقة صراحة أن الهدف النهائى من كل هذه المشروعات هو تغيير النظام فى إيران إلى الديمقراطية، والمقصود هو الديمقراطية الغربية والغربية فقط.

وأضاف «تاجبخش»: فى النهاية ونظراً لحساسية النظام بشأن الأنشطة التى تمارسها مؤسسة «هيروس» فى إيران، فقد استخدمت هذه المؤسسة، مؤسسة «سوروس» كغطاء لأعمالها، ولكن ينتقل نشاطها وأعمالها إلى إيران عن طريق هذه المؤسسة الأخيرة، وهذا أدى بدوره أيضاً إلى أن يسافر كثير من الإيرانيين للمشاركة فى ورش عمل تدريبية وتعليمية حول العصيان المدنى، والدليل النهائى على هذه الصلات والعلاقات هو مجيئ المدير العام لمؤسسة «سوروس» لزيارة إيران فى عام ٢٠٠٣ بدعوة رسمية من وزارة الخارجية الإيرانية، حيث أتيحت له الفرصة لأن يلتقى بكبار الشخصيات الحكومية وغير الحكومية ويبدأ العمل الفعلى فى داخل إيران.

واستمراراً فى دفاعه عن نفسه، قال «تاجبخش» فى النهاية: لقد قدمت نفسى كمستشار رسمى لمؤسسة «سوروس»، وهذا ثابت رسمياً، ولم أقم مطلقاً فى أى وقت من الأوقات بأى عمل سرى أو مشروع سرى، وذهبت عدة مرات إلى المكتب الرسمى للجمهورية الإسلامية فى منظمة الأمم المتحدة لتنسيق مشروعاتى مع رئيس هذا المكتب ومندوب إيران الدائم فى المنظمة، وكان برفقتى المدير العام لهذه المؤسسة، والتقيت بالسيد ظريف المندوب الإيرانى الدائم فى المنظمة عدة مرات ولم أكن عميلاً سرياً مطلقاً، وقد التقيت مراراً مع كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الإيرانية.

حجاريان يعلن ندمه وتوبته

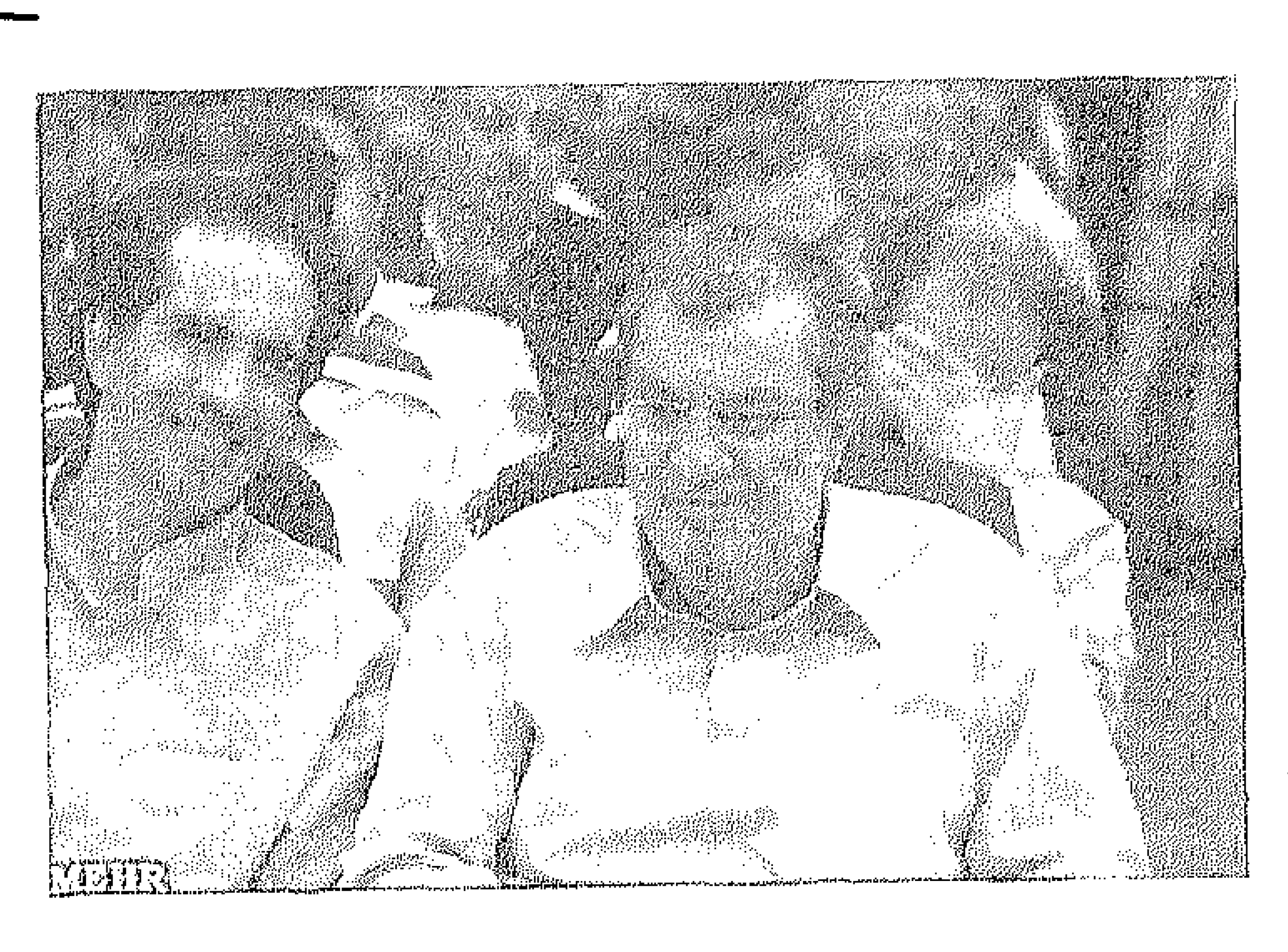
آفتاب (الشمس) ١٩/٨/٢٠٠٩

ضمن فعاليات الجلسة الرابعة لمحاكمة الإصلاحيين المتهمين بإثارة الشغب بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة والضلوع فى مخطط الثورة المخملية وجه ممثل الادعاء جملة من الاتهامات لسعيد حجاريان المعروف بمنظر الإصلاح كان منها: الاتصال بعناصر أجنبية، والعمل ضد الدولة، وتشجيع طبقات الشباب والطلاب على رفض نتائج الانتخابات عن طريق التعاون مع شبكة الإذاعة البريطانية، وإهانة مسئولى النظام، خاصة صاحب المقام المعظم للإرشاد: وطبقاً للتقارير الواردة من إدارة الاستخبارات بقاعدة ثأر الله التابعة للحرس الثورى كان سعيد حجاريان أكثر الأفراد تأثيراً فى تنفيذ أعمال التخريب وحرق الممتلكات العامة، وقد قام بنشر رسائل مزورة تلقى بالشبهات على العملية الانتخابية، وتروج تهماً باطلة ضد مؤسسات النظام، ومن بينها مجلس صيانة الدستور، واستعمل ألفاظاً نابية ضد مؤسسات النظام.

وأضاف ممثل الادعاء أن سعيد حجاريان تقابل مرتين مع جون كين المفكر الإنجليزى وثيق الصلة بوكالة الاستخبارات البريطانية (MI6)، ومعروف أن جون كين هو من خطط لمشروع المجتمع المدنى الإيرانى فى عام ١٩٩٤، كما تقابل سعيد حجاريان مع يورجن هابرماس المنظر المشهور واضع نظرية العصيان المدنى، وهو على صلة قوية بمؤسسة سوروس

إحدى المؤسسات المخططة للثورة المخملية.

بعد قراءة صحيفة الادعاء الخاصة بسعيد حجاريان أمر القاضى بأن يقوم سعيد شريعتى، وهو أحد أعضاء جبهة المشاركة، ومتهم فى نفس القضية بقراءة دفاع حجاريان لأن الحالة الصحية لحجاريان تمنعه من القراءة وقد جاء فيها:



رئاسة المحكمة الموقرة:

أثناء انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية والوقائع التى تلتها جرت أحداث أدمت قلوب جميع الغيورين على البلاد تمثلت فى ترديد شعارات الاستضعاف وانتهاك القانون وتدمير الأموال العامة والخاصة ووصلت إلى حد القتل، وهو ما لم يحدث فى انتخابات إيرانية من قبل.

لقد ارتكبت أخطاء كبيرة فى هذه الأحداث من خلال تقديم تحليلات غير صحيحة، وأنا أتبرأ منها الآن لأنها تستوجب الندم والتبرؤ، وإنى أطلب الصفح من الشعب الإيرانى العزيز عن هذه التحليلات الخاطئة التى كانت سبباً فى حدوث كثير من الأفعال الخاطئة.

يعلم الأصدقاء أننى كنت عضواً باللجنة المركزية لحزب المشاركة منذ بداية تأسيس الحزب، وكنت أحد منظريه، ولهذا أثرت آرائى وأفكارى فى مواقف الحزب، خاصة مجموعة التأملات الاستراتيجية (السياسية - الدينية) التى كتبتها، وقد رأيت أن هذه التأملات تتنافى مع نهج الإمام الخمينى والدستور الإيرانى، بل واللائحة التأسيسية لحزب المشاركة، ولهذا السبب أدت إلى انحراف مسار الحزب، خاصة فى أيام الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ولذا أعلن استقالتى من حزب المشاركة بعد أن رأيت أن الحزب ليس هو المكان المناسب لى.

النقطة الثانية، هو أننى أعلن التزامى العملى بالدستور الإيرانى ومعالى صاحب المقام المعظم للإرشاد آية الله على خامنئى، وإنى أطلب الصفح إذا كان قد صدر منى تقصير أو تجاوز فى حق أركان النظام، ومرة أخرى أطلب من الشعب الإيرانى أن يصفح عنى ويغفر لى هذه الأخطاء التى أدت إلى إلحاق الضرر بأفراده.

النقد الأخلاقى لنظرية ولاية الفقيه

آرش نرافق Roozonline 29/08/2009

١-قراءتان لنظرية "ولاية الفقيه":

إن تطبيق نظرية "ولاية الفقيه" على الجمهورية الإسلامية له أسس نظرية وأخرى علمية وفقاً لرواية آية الله الخمينى، ولسوف نوضح أركان هاتين القراءتين باختصار، ثم نتطرق لنظرية ولاية الفقيه المطلقة من المنظور الأخلاقى.

القراءة الأولى

وهى التى طرحها آية الله الخمينى قبل سنوات من قيام الثورة (الإيرانية ١٩٧٩)، أثناء إقامته فى منفاه بالنجف.

وتبين بعض ملامح هذه القراءة فى النقاط التالية:

أ-تطابق هذه القراءة للفقه الكامل، يعنى وجود حلول لكافة المشكلات الإنسانية.

ب-وظيفة الحكومة الإسلامية لا تنطوى على شئ إلا على تنفيذ أحكام الشريعة، وبمعنى آخر، إن تأسيس الحكومة الإسلامية لم يكن إلا لتطبيق وتنفيذ أحكام الشرع أو الفقه.

جـ-وتباعاً فإن الحاكم الإسلامى يجب أن يكون مختصاً فى علم الفقه، بمعنى أن يكون فقيهاً، وتقوم الحكومة على الفقهاء.

د-وظيفة الحاكم الإسلامى أو الولى الفقيه، فهم وتنفيذ الشريعة، ولا شئ آخر، بمعنى آخر أن ينبع الفقه من الولاية وليس من الولى الفقيه.

القراءة الثانية

أما بعد قيام الثورة وتأسيس حكومة الجمهورية الإسلامية، وتصدر آية الله الخمينى لموقع القيادة السياسية أدرك بعض النواقص فى الفقه التقليدى، إضافة إلى معرفته ببعض الأمور على صعيد الخدمة العامة، وتباعاً طرح قراءة ثانية أو جديدة لنظرية ولاية الفقيه، ومن أهم سمات نظرية ولاية الفقيه المطلقة

وفقاً للأسس النظرية والعملية للجمهورية الإسلامية:

أ-مطابقة هذه القراءة، بأن يكون الفقه فى الحوزات العلمية لتدبير وإدارة الأمور المطروحة على الساحة غير كاف وغير مكتمل.

ب-استقرار النظام فى فرض الفروض (واجب الواجبات)، والمقصود هنا بالنظام، أى النظام السياسى، وبمعنى أوضح نظام الجمهورية الإسلامية وإن حدث تعارض ما بين مصلحة النظام وأحكام الشرع، تقدم مصلحة النظام به حكم الشرع على الالتزام بالأحكام الشرعية.

جـ-حاكم الحكومة الإسلامية ليس هو المتخصص فقط فى علم الفقه وإنما ترتقى مكانته لتحمل المسئولية النهائية لتشخيص مصلحة النظام، وتشخيصه فى النهاية هو الذى يحدد ما إذا كان حكم الشرع يمكن أن يعطل حكم مصلحة النظام من عدمه.

د-الوظيفة الأساسية للحاكم الإسلامى هى حفظ النظام، ولو أن الالتزام بحكم الشريعة قد يوقع كيان النظام فى الخطر أو يؤدى إلى الإخلال بالنظام، فمن حق الولى الفقيه تعطيل تلك الأحكام به حكم المصلحة، وتباعاً فالولاية ليست للفقه وإنما للفقيه، ما يعنى أن تنتقل أحد أهم شئون الرسول (من حيث التشريع) إلى الولى الفقيه، ويتصدر لمقام التشريع، حتى إنه قد يصدر أحكاماً جديدة لاقتضاء المصلحة أو بمقدوره نسخ أحكام سابقة، ما يعنى أن يكون هو منشأ القانون وأمره مطاع.

٢-علاقة الفقيه والأخلاق:

هناك فى الأنظمة العرفية فارق واضح بين حكم القانون وحكم الأخلاق، فكل ما هو قانونى لا يشترط أن يكون أخلاقياً، بمعنى آخر، وعلى سبيل المثال، هناك اليوم فى المجتمع الإيرانى حكم الرجم أو معظم أشكال العقوبات الأخرى التى تعد قانونية، غير أن بعضاً من تلك الأحكام لا يعد بالضرورة رغم قانونيته أخلاقياً، وكذا كل ما هو أخلاقى لا يكون بالضرورة قانونياً، مثال على ذلك، البعض يرى أن زيادة الاستهلاك فى لحوم الحيوانات أمر مزموم أخلاقياً، غير أنه لا يوجد قانونياً ما يمنع أكل اللحوم.

أما فى إطار الفقه الشيعى فلا يوجد فرق واضح بين الأمر الشرعى/ القانونى من ناحية، والأمر الأخلاقى من ناحية أخرى، فالأمر أو المسألة الشرعية هى نفسها المسألة القانونية، وهى أيضاً المسألة الأخلاقية، وما يعد محرم شرعاً فهو مزموم خلقاً. فعلى سبيل المثال، يعد وفقاً لهذا النظام الإفطار فى نهار الصيام مسألة مزمومة أخلاقياً، وكذا يعاقب عليها القانون ويحرمها الشرع. أما عن الصلة بين الأمر الشرعى والقانونى والأخلاقى، فقد نجد تأصيلها عند الأشاعرة، ونجد تطابقها مع الفقه الشيعى كذلك، إذ رأوا أن الحسن والردئ كلها أمور تابعة للأوامر والنواهى الإلهية ولو أمر الله عز وجل بفعل أمر فإن عمله يكون واجباً شرعاً وينبغى أن يأخذ عندنا حكم القانون، وتباعاً يكون القيام به من الأخلاق. وكذا فالقائلون بنظرية ولاية الفقيه المطلقة يعتبرون أن إتباع الولى الفقيه عمل شريعى وقانونى وأخلاقى فى آن، ما يعنى لو أن الولى الفقيه أكد أن مصلحة النظام تكمن فى العنصر فيجب ألا يكون إتمام العنصر قانونى فحسب وإنما يجب على المؤمنين تقليده من الناحية الشرعية والأخلاقية أيضاً. ومن هذا المنطلق فالولى الفقيه هو المنوط بتحديد الجيد من السيئ لمصلحة النظام، وأن يكون ذلك فى حكم الشرع والقانون والأخلاق، ولعل الخلاف بين نظرية ولاية الفقيه المطلقة ونظرية الأشاعرة تجاه الأخلاق من هذا الجانب فقط، ما يعنى أن الاشاعرة يعتبرون التمييز بين الحسن ومعيار القبح حكماً من الله عز وجل، أما أصحاب ولاية الفقيه يرون أن تشخيص ذلك راجع للولى الفقيه الذى يحدد وفقاً للمصلحة، ما يعنى أيضاً أن القبح والحسن لا ينبعان عند الشيعة من الفعل نفسه وإنما تبعاً لتحقيق المصلحة التى يحددها الولى الفقيه.

٣-الأخلاق النابعة من نظرية ولاية الفقيه المطلقة:

يبدو واضحاً أن الأخلاق النابعة من نظرية الولاية المطلقة للفقيه قائمة على تحقيق المصلحة، (المنفعة)، ومن ناحية أخرى، فهناك فارق بين منفعة نبتام وجان استيوارت ميل فى العناصر التالية:

-إن المنفعة لدى جون ستيوارت مل هى المعيار النهائى لتحديد الجيد أو السيئ من الأخلاق، ما يعنى أن الأعمال الحسنة هى التى تفضى إلى أفضل النتائج، أما المقصود بالمنفعة أو المصلحة لدى ولاية الفقيه فهى مصلحة أو منفعة النظام وليست منفعة العامة، يعنى أن الولى الفقيه هو الذى يحدد المصلحة أو المنفعة لحفظ وبقاء النظام من عدمه.

إن المصلحة لدى شخص مثل (ميل) ترجع أو تعود لتحديد المصلحة أو الخير العام من قبل العقل الجماعى، أما المصلحة لدى الولاية المطلقة فتعود لعقلية الفرد الواحد، أى الولى الفقيه الذى يحدد المعيار النهائى لتشخيص وتحديد المصلحة من عدمها.

وعلى أية حال، فالمصلحة من هذا الجانب هى ترك العنان للولى الفقيه دون أى شرط أو قيد، وهو الذى يحدد الجيد من السيئ، والقبيح والجميل، والكذب من الصدق وعلى جميع المؤمنين كافة الطاعة قانوناً وشرعاً وأخلاقاً، لكن يبدو أن المسألة بهذا الشكل تؤدى فى نهاية الأمر إلى الهرج والمرج والفوضوية الأخلاقية، وأخيراً فالأخلاق النابعة من نظرية ولاية الفقيه المطلقة ما هى إلا نوع من إضفاء المقدس على الأعمال غير الشرعية.

كيف تجمعون بين ولاية الفقيه وولاية مشائى؟

على مطهرى ■ اعتماد (الثقة) ٣١/٨/٢٠٠٩

أثارت التركيبة الجديدة للحكومة العاشرة التى اختارها الرئيس أحمدى ونجاد ردود فعل عدة داخل إيران، حيث ظهرت انتقادات عدة حول بعض الأسماء فى هذه الحكومة. والاعتراض هنا على برامج وخطط واستراتجيات وتركيبة الحكومة العاشرة، لا يعنى أن الأمور كلها مظلمة، ولا توجد أى نقاط مضيئة، ولكن هذا يعنى أننا نرى نقاط ضعف من الممكن أن تؤثر بالسلب على الأداء.

وأعتقد أن الحكومة المقترحة لا تتناسب مع قدرات هذه الدولة وحتى قدرات الأصوليين، وفى المجمل تركيبة ضعيفة.

وبالطبع، فإن سياسة المجلس الثامن عندما تلتزم بسياسات الثورة الاسلامية وتوجهات حضرة مرشد الثورة فإنها ستتماشى مع الحكومة العاشرة من ناحية، وتمنع أخطاءها من ناحية أخرى.

ونفضل أن نخطو فى نفس الطريق لتحقيق التعاون والتوافق لأنه لا يوجد شئ أهم من مصلحة دولتنا، ولا شئ أفضل من تشكيل حكومة قوية، والمجلس يقوم بدوره ايضا بإعطاء الثقة للحكومة الجديدة من أجل القيام بأعمالها ولن يمنح الثقة بتأثير من ضغط الرأى العام أو وسائل الإعلام، لأنه خلال الأربع سنوات من خلال الاستجوابات والاستيضاحات سيتذكر أنه من منح الثقة لهؤلاء الوزراء.

السيد أحمدى نجاد فى أحاديثه عن الحكومة المقترحة أكد أن الأخلاق والفاعلية والتوافق هى معايير حكومته المقترحة. نحن نقبل ألا يكون الوزراء تحت سلطة المجلس، ولكن لابد من الاستجابة للمجلس، وليسوا تحت سلطة رئيس الجمهورية، ولكن يجب ان يتوافقوا معه، والجميع تحت سلطة القانون.

والفرق بين مستشار رئيس الجمهورية والوزير، أن الأول يكون استجوابه أمام رئيس الجمهورية، أما الثانى فإن استجوابه يكون أمام رئيس الجمهورية، وأيضا أمام المجلس.

وهذه جذور ضعف الحكومة العاشرة، بالإضافة إلى عدم وجود أصحاب الرؤى والفكر المستقل.

ولا شك أن التوافق فى الحكومة يكون سلبيا عندما يكون الوزراء ورئيس الوزراء تابعين للسياسات الكلية للنظام وليسوا تابعين لرئيس الجمهورية.

ورئيس الجمهورية هو منفذ للسياسات الكلية للنظام، وحتى عندما صَّوت ٤٠ مليون ناخب للدكتور أحمدى نجاد لم يكن هذا التصويت لأنهم يريدون تنفيذ الرؤى السياسية والاقتصادية والثقافية لرئيس الجمهورية، ولكن لأنهم فضلوه على الآخرين من أجل تنفيذ السياسات الكلية للنظام.

أعرف أن السيد أحمدى نجاد من الداعين للسياسات الثقافية المفتوحة، خاصة الثقافة الليبرالية، وبالطبع فإن هذا الفكر إلى حد كبير تحت تأثير افكار وتوجهات السيد مشائى.

وخلال دعايته الانتخابية شاهدناه يقول إننى لا أومن بمسألة الرقابة على الحجاب والزى الإسلامى وليس لديه كاتب مميز، والواضح أن مثل هذه الرؤى على خلاف تعليمات الإسلام، ووظيفة الحكومة الاسلامية فيما يرتبط بمسألة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر.

قبل عدة سنوات كان هناك مشروع السماح للنساء بالوجود فى أندية الرجال، وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة من مراجع التقليد العام، فى هذا الوضع هل كانت الموافقة على المشروع تعنى أننا قد طوينا ثقافة الدولة فى التوجهات الثقافية للسيد أحمدى نجاد بسبب أن الشعب قد انتخبه؟

ثم أن توافق الوزراء لا يعنى بالضرورة أنهم طائعين وتابعين لرئيس الجمهورية، ورئيس الجمهورية يريد خاصة فى الوزارات الحساسة مثل الاستخبارات والداخلية والنفط والإرشاد والخارجية، أن يكون هو المسيطر والآمر، ولذا فإن الأفراد المرشحين لهذه الوزارات يجب أن تكون الطاعة والتبعية لرئيس الجمهورية من أهم مميزاتهم، وبالطبع هذا الأمر ليس لصالح الدولة.

كذلك فإن هناك بعضاً من الوزراء المقترحين لا تتوافر فيهم خاصيتين هامتين وهما الأخلاق والفاعلية، وسعى البعض منهم من أجل الحصول على ثقة المجلس، على القيام بأعمال سخيفة مثل إعطاء الهدايا وإقامة ولائم كبيرة لأعضاء المجلس.

وأعتقد أن الأشخاص الذين يصرون على وزارة بعينها ويسعون بكافة الطرق حتى ولو كانت غير مشروعة للحصول على ثقة المجلس، هم غير جديرين بها.

وفى مجال الفاعلية أيضا، نرى فى بعض الأسماء المقترحة غياب الخبرة، أو حتى الأفكار التى تساعد الوزارة التى

سيكون على رأسها!

نعم أن هذا الأمر قد حدث فى السنوات الاولى للثورة، وكان هذا الأمر بسبب الظروف الموجودة آنذاك، ولكن أن يتكرر الأمر بعد ثلاثين عاما وتحل الطاعة والتبعية محل الخبرة والذكاء والإدارة فهو أمر غير مقبول، ولن يكون لصالح الدولة، والوزراء المقترحون للنفط والطاقة والداخلية من هذا القبيل، وانتقادنا الواضح لرئيس الجمهورية هو لأنه يضع الأفراد فى غير أماكنهم.

والسؤال هنا أين الوزراء الناجين فى الحكومة التاسعة مثل السيد "لنكرانى"، والسيد "فتاح"؟ ولماذا لم يحاول الاستفادة منهم؟

وهل صحيح أن هؤلاء الأشخاص اللذين أكدوا التزامهم بولاية الفقيه قد عزلوا بسبب علاقتهم مع السيد مشائى؟

وفى هذه الحالة وخلال السنوات المقبلة كيف سنجمع بين ولاية الفقيه وولاية مشائى!؟

النص الكامل لكلمة المرشد أمام الطلبة

فردا (الغد) ٢٩/٨/٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جلستنا اليوم هى جلسة لأبنائنا الطلاب والشباب، ومن يدقق فى كلمتنا اليوم سيجدها أنها لا تخلو من الصفا والصدق والبعد عن المجاملة، لأنها كلمة لشباب درس وتعلم وينتظر أن يكون من النخبة. صحيح أنكم لا تمثلون كافة الطلبة الإيرانيين، ولربما لا تنتمون إلى كافة التيارات والتوجهات الطلابية، ولكن مما لا شك فيه أنكم حشد عظيم من الطلاب تفكرون وتستطيعون التعبير بحرية مع من تختلفون معه فى وجهات النظر. إننى إذ أتحدث إليكم أيها الشباب فإننى أتشرف بذلك، وطالما لدى القدرة سأظل أتحدث إليكم أيها الشباب الأعزاء، وأنا متأكد بأنكم ليسوا مستقبل هذا البلد وإنما مستقبل الإسلام والأمة الإسلامية، فبما تتمتعون به من نفس ثائرة وباحثة، ممتلئة بالمشاعر والعواطف والإيمان - على مختلف ألوانكم وأسمائكم - إنما تمثلون الأمل لمستقبل إيران، ومستقبل نظامها، ومستقبل أمة الإسلام، وإننا نحمد الله عز وجل على ذلك.

والآن لسوف أوضح لكم بعض من الأسئلة والقضايا أو جوانب من بعضها، بداية أود القول إن بعض المقربين من الأصدقاء يتساءل، لماذا لم نقم بمحكمة وبمعاقبة أولئك المجرمين الذين وقفوا وراء الأحداث الأخيرة فى البلاد. فأقول لكم إننا لم نتحرك إزاء مثل هذه القضايا الهامة بالحدس والظن والشائعات.

وإننا إذ نعتبر أن هذه الثورة، وهذا النظام العظيم إنما هو نتاج مجهودات شعب عظيم وحركة شبابية فدائية وفدائكم سواء كان فى عهد الثورة أو عهد الدفاع المقدس (فترة الحرب العراقية الإيرانية)، أو بعد ذلك وحتى هذه الأيام، فهم كانوا مثلكم تماماً وجدوا على مختلف الأصعدة وقاموا بأعمال عظيمة وقطعاً لم يكن استمرار هذا النظام وتحركه على مستوى قيادته ليأخذ بالحدس والظن ومثل هذه الأشياء، وتعلمون بأنه أثناء مسيرة هذا النظام لم يكن هناك مكاناً للإغفال عن الجريمة والمجرمين، وفى هذا السياق لا فرق بيننا، سواء أنتم أيها الطلاب المفوهيين وأنا صاحب الخبرة والتجربة الطويلة فى ميدان العمل، فى أننا لا نحكم على الأشياء بالظن وإنما يجب منح المسألة لحكم القضاء الذى لا يحاكم المدان بالشائعات سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو فى مختلف أنواع الفساد، وإنما حكمه يكون بالشواهد والقرائن، إضافة إلى ذلك أن النظام لا ينظر إلى الأعمال من جانب واحد وإنما يجب النظر إليها من مختلف الجوانب حتى يكون هناك اتصاف بالعدالة.

والمسألة الأخرى التى أشارت إليها بيانات أو معلومات الأخوة المقربين، هى المخالفات أو حتى الجنايات التى تم ارتكابها فى الآونة الأخيرة من قبل بعض الجهات المجهولة، وقطعاً تتذكرون أحداث المدينة الجامعية والأحداث المماثلة التى وقعت، لاسيما قضية سجن كهريزك تلك القضية التى كانت معضلة أمام الأجهزة التنفيذية، أما عن هذه القضية فتعلمون أنه تم التعامل معها ولكننا لا نحب إحداث الاضطرابات من خلال الإعلان عن الأمر عبر وسائل الإعلام، غير أننا منذ بدء تلك الأحداث قد أصدرنا أمرنا بالتحقيق فى الأحداث ومعاقبة المسئولين عنها ولكن بمنتهى الدقة والهدوء، وقد وقعت مخالفات كبيرة فى أحداث المدينة الجامعية، إلا أنه كان هناك ملف خاص تم تجهيزه وقد تابعته بدقة مع الأجهزة المعنية حتى تم محاكمة المخالفين وحينها عبرنا

عن امتناننا لقوات الشرطة والبسيج (قوات التعبئة)، على الخدمات الجليلة التى قدموها فى هذه القضية، أما أن يقوم شخص تابع لمثل هذه المؤسسات بارتكاب المخالفات، فقطعاً هناك فصل بين الخدمات التى قدمت والأخطاء التى ترتكب، حيث إن الجريمة لا يمكن الإغفال عنها تحت أى ظرف من الظروف. كذلك كانت قضية كهريزك التى أعلن عنها مؤخراً، فبعد أن أصدرنا قرارنا بالتحقيق لسوف تأخذ القضية مجرياتها، لكن الأهم أننا لا يجب خلط الأمور مع أحداث ما بعد الانتخابات، إذ راح البعض عبر هذه القضية يعمل على تشويه الإنجاز العظيم لأجواء الانتخابات التى صوت فيها أكثر من ٨٥٪، صحيح إننا لا يمكن الادعاء بتدخل أيادى العملاء الأجانب فى هذه القضية، لاسيما عملاء الأمريكان أو البريطانيين، لأننا لا يمكن الادعاء بشىء بدون إثبات الشواهد والقرائن، ولكن الثابت أن هناك من راح يستغل أجواء الانتخابات وشرع فى استخدام كافة وسائل الإعلام لتشديد الاضطرابات بين الجماهير، ومن حسن الحظ أن الشعب الإيرانى وكعادته لن ينخدع ببث مثل هذه الأوهام واليأس بين الناس، ولسوف يدرك الحقائق فى النهاية. والأهم أنه يتحتم على طلابنا المسلمين والمؤمنين أن يأخذوا بالعقلانية، وأن يظلوا متيقظون على الدوام، لأن غفلتهم يمكن أن ترفع من حجم المخاطر.

ومن المسائل الأخرى المثارة مسألة تأييد المرشد للحكومة أو لشخص الرئيس، وإننى أرى أن الحكومة الحالية أو رئيس الجمهورية المحترم شأنه شأن أى إنسان يعتريها الضغط كما يعتريها القوى، أما أنا فأؤيد عوامل القوة الموجودة بالفعل دون تأييد عوامل الضعف، وهنا يتساءل بعضكم ولماذا لم يتم الإعلان عن عوامل الضعف؟ نظراً لأن الإعلان أحياناً عن بعض نقاط ضعف المسئولين قد يصعب من وجود العلاج لبعض المشكلات، فالإنسان يستحيل عليه وجود الحل وسط الجلبة، لكن هذا لا يعنى مطلقاً إخفاء مشاكل المسئولين التنفيذيين أو أن المرشد لا يختلف معهم، حتماً هناك مواقف تتخذ، ولكن أحياناً قد تقتضى المصلحة عدم الإعلان عنها.

وما أرغب فى قوله أيها الأعزاء، أنكم تعلمون أن جمهوريتنا الإسلامية ونظامنا الإسلامى فى مواجهة اليوم مع حرب عظيمة، ولكنها "حرب ناعمة". ولقد سمعت بنفسى هذا المصطلح أى الحرب الناعمة من بين أحاديثكم والحمد لله على انتباهكم لهذه المسألة، ولكن من الذى يتحتم عليه مواجهة مثل هذه الحرب؟ أنه قدر مسلم على النخبة منكم، يعنى جنودنا الشباب هم المعنيون بمواجهة مثل هذه الحرب.

وفى مثل هذه الأمور لا يجب الانتظار حتى يأتى أحد ويقول ما الذى يجب علينا فعله أو يحدد قائمة مهام محددة للقيام بها وإنما الجميع مكلف بتفكير صحيح إزاء هذه الأعمال والأهداف محددة، وهى المتمثلة فى الدفاع عن النظام الإسلامى والجمهورية الإسلامية فالجميع معنى بالمؤامرات الشيطانية التى تحاك ضد النظام. وقطعاً تعلمون أسباب هذه المؤامرة، حيث إننا كـ أمة إسلامية تقع فى منطقة حساسة فى العالم، فمن الناحية الجغرافية تقع فى قلب الشرق الأوسط وتحاط بالخليج (الفارسى) والبحر الأحمر، وشمال أفريقيا وجزء من البحر الأبيض المتوسط، وبالتالى نجد أن أهم المعابر المائية فى العالم توجد داخل هذه المنطقة، يعنى مضيق هرمز، وقناة السويس، وباب المندب، فما من شك أن مثل هذه المعابر يتوقف عليها معظم حجم التجارة العالمية، وتباعاً تتجه أنظار القوى العالمية والاستكبار العالمى والشركات متعددة الجنسيات إلى هذه المنطقة الحساسة من العالم للسيطرة عليها، وتتساوى فى ذلك الإدارة الأمريكية أو الشبكات الصهيونية ومراكز المال العالمية، ومن ثم يستوجب التصدى للأطماع الخارجية بمزيد من وسائل العلوم المتطورة التى هى جزء من أعمالكم، إضافة إلى الإجراءات الأمنية والعسكرية.

وهنا أود القول إن الجامعات الإيرانية لا يجب عليها أن تخضع لتأثيرات بعض القضايا السياسية والانشغال ببعض الأمور الجانبية عن الأهداف العلمية والبحثية التى ترفع من شأن إيران وتمكنه فى النهاية من التصدى للمخاطر.

والأمر الآخر الذى أود الحديث عنه معكم هو قضايا التشدد، وأعرف أن طبيعة الشباب الحركة والعنفوان وكنت شاباً مثلكم ومررت بنفس التجربة إبان عهد الثورة والنضال، وأعرف مدى التشدد، لذلك أنصحكم بالابتعاد عن التشدد والأخذ بالتدبر والتعقل والتفكير إزاء القضايا المطروحة بدون إفراط وتفريط، وإن شاء الله تأتى فرصة أخرى للقاء معكم داخل الجامعة مرة أخرى لمواصلة الحديث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرشد الثورة آية الله خامنئى

وعود إصلاحية فى حكومة الأصوليين

فرهنك(الثقافة) ١٨/٨/٢٠٠٩

ابتكر الرئيس أحمدى نجاد وهو على أعتاب تشكيل حكومته العاشرة شيئاً جديداً لافتاً للنظر كى يعرف كأحد المساهمين الأوائل فى تقديم حقوق المرأة فى إطار الحكم، إلا أن خطوته هذه تتناقض بشدة مع أدائه فى الحكومة التاسعة.

فعندما أعلن رئيس الحكومة التاسعة فى البرنامج التلفزيونى المباشر إسمى سيدتين باعتبارهما الوزيرتين المرشحتين، وأعلن أيضاً عن وجود السيدة الثالثة فى هذه الحكومة، أثار ردود أفعال متباينة بين الشعب والمسئولين، حيث اعتبرها البعض خطوة استعراضية لكسب دعم الشعب خاصة النساء، واعتبرها البعض الآخر أيضاً خطوة إيجابية فى إطار الاهتمام بمكانة المرأة وحتى دخول المرأة فى الساحات الإدارية العليا، ولكن كيف يمكن تحليل نفس عمل أحمدى نجاد، وماذا يقصد أساساً؟

وكون أحمدى نجاد فى مسالة اختيار الوزيرات السيدات يقوم بالعمل الذى لم يبادر به أى رئيس حكومة قط بعد الثورة، فإن هذا فى حد ذاته يحول حركة أحمدى نجاد إلى خطوة ريادة إلا أن أداء محمود أحمدى نجاد فى سنوات الحكومة التاسعة فيما يتعلق بتقييد حرية المرأة والتى أزعج ناشطات حقوق المرأة وأثار غضبهن الشديد، وقد كانت الروح العامة لهذه الأحداث بالفعل هى تهميش المرأة وإخراجها من قلب المجتمع إلى ركن المنزل، ويمكن أن نلمس هذا عندما نمر على المصائب التى تحملتها المرأة خلال الأربع سنوات، وفيما يلى فقط بعض الصعوبات التى واجهت المرأة الإيرانية فى هذه السنوات:

- تقليل ساعات عمل المرأة:

كان تقليل ساعات العمل للمرأة فى الإدارات الحكومية هو اللائحة التى نظمها مركز شئون المرأة والأسرة التابع لرئاسة الجمهورية فى أول شهور رئاسة أحمدى نجاد، حيث تم فى البداية تقليل ساعات العمل من ١٦ إلى ١٤ ساعة والتى بمرور الوقت تم تقليلها فى الشهر بإذن إضافى من جانب منظمة المرأة، وقد ظلت هذه اللائحة معلقة ولم تنتقل إلى مرحلة التنفيذ.

- مشروع "المحلية" لإقعاد البنات فى البيوت:

كان مشروع "محلية" هو المشروع الذى كان محمد مهدى زاهدى وزير العلوم فى الحكومة التاسعة قد أكد على تنفيذه بهدف زيادة معدل قبول طلاب المحافظات، وطبقاً لهذا المشروع فإن ٨٠٪ من أماكن الأقسام التى توجد فى كل جامعات الدولة قد خصصت لأبناء كل محافظة ٢٠٪ بالاختيار الحر، ولكن فى حالة عدم وجود القسم المطلوب فى بعض المحافظات فإن المشروع " المحلية " سينفذ بشكل إقليمى، حيث قد تحولت كل مساحة الدولة إلى تسع مناطق لهذا السبب، وتراعى نسبة الـ٨٠٪ للمحافظات المتجاورة، وبهذا المشروع استحال بالفعل التحاق البنات، خاصة من خارج العاصمة بالجامعات المتميزة بالدولة طبقاً لرغباتهن. وقد قام وزير العلوم بإعلان بدء تنفيذ هذا المشروع فى اجتماع عام ٨٧ (٨-٢٠٠٩) برغم اعتراض ناشطات حقوق المرأة، وبينما لم تهدأ بعد ثورة الطلاب المعترضين على مشروع "المحلية" فى اجتماع عام ٨٧ أعلن أعضاء لجنة التعليم بالمجلس عن مشروع إلزام الجامعات بقبول الطالبات من نفس المحافظة للاختبارات العامة لعام ٨٨ (٩-٢٠١٠)، ويرى شيرزاده عبد اللهى خبير شئون التربية والتعليم أن مشروع "المحلية" هو أضعف الحلو وأكثرها سطحية لحل أزمة دور المبيت وابتعاد الطلاب عن الأسرة، وهذا المشروع يناسب طبع المحافظين الذين يخافون من تنقل الطلاب فى ساحة الدولة.

- لائحة حماية الأسرة أو حماية تعدد الزوجات:

كانت لائحة حماية الأسرة التى أرسلتها الحكومة إلى المجلس لبحثها والتصديق عليها، من أكثر قضايا المرأة التى أثارت جدلاً كبيراً واسعاً فى السنوات الأخيرة، وتتكون الجبهة المعارضة لهذه اللائحة من شريحة كبيرة بداية من ناشطات الحركة النسائية والحقوقيات والصحفيات إلى أعضاء المجلس ونساء الأحزاب الإصلاحية والأصولية، وهؤلاء يعتبرون هذه اللائحة تشجيعاً للرجل وتصريح له بالزواج من أخرى وانتهاك لقانون حماية الأسرة لعام ١٣٥٣ (٤- ١٩٧٥ م) والذى برغم انه لم يكن قد منع تعدد الزوجات إلا انه كان قد قيده بزوجتين وبإذن الزوجة الأولى أيضاً أو بشروط صعبة للغاية، أما المؤيدون للائحة من رجال الحكومة فإنهم يعتبرونها نوعا من التنظيم للوضع السئ والمختل لقوانين الأسرة، خاصة فى مجال تعدد الزوجات.

وتقول المادة ٢٣ من هذه اللائحة: اختيار الزوجة الدائمة

التالية متوقف على إذن المحكمة بعد إثبات القدرة المالية للرجل والتعهد بتطبيق العدالة بين الزوجات.

بند إضافى: فى حالة تعدد الزوجات، إذا كان المهر آجلاً وطالبت به الزوجة الأولى فإن إذن توثيق الزواج الجديد يتوقف على دفع مهر الزوجة الأولى، وهذه المادة تيسر تعدد الزوجات، خاصة للرجال الأثرياء، وتتيح لهم إمكانية الزواج مرة أخرى دون أخذ موافقة الزوجة الأولى بشرط القدرة المالية فقط والتعهد بتطبيق العدالة بين الزوجات (بقدر الإمكان!) دون أن يكون هناك ضمان عملى لتطبيق العدالة أو مراعاة مطالب الزوجة الأولى، وفى أحسن الأحوال يمكن للزوجة الأولى أن تطالب بمهرها الذى كان من الممكن أن تطالب به دائماً بالطبع إذا علمت هى أصلاً أنه من المقرر أن تسمح المحكمة التى سيكون قضاتها ثلاثة رجال أو رجلين وامرأة، لزوجها بتجديد الفراش!، أو إذا كان فى عقد زواجها شرط بأنه من حقها الطلاق فى حالة زواج الرجل مرة ثانية بدون إذنها، تحصل على الطلاق! وهذا يكفى! فلن يبقى بعد ذلك لا بيت ولا أسرة يدعى القانون حمايتها! ومع ذلك تم فى آخر الأمر التصديق على هذه اللائحة بدون المادتين ٢٣ و٢٥ برغم المقاومة والاعتراض الشديدين من جانب ناشطات حقوق المرأة.

مشروع الأمن الاجتماعى ودورية الإرشاد:

ربما كانت أصعب فترة تاريخية على المرأة الإيرانية فترة تطبيق مشروع الأمن الاجتماعى، حيث بادرت قوات الأمن بالتعامل المباشر مع ما يعرف بظاهرة سوء الحجاب وذلك بنشر الشاحنات التى تقل قوات دورية الإرشاد، وكانت فترة عصيبة جداً، حيث كان يملى على المرأة نوع ثيابها، وكانت فى مسألة الملابس مجبرة على ارتداء الثياب الطويلة قاتمة اللون، وبينما بدأت قوات الأمن تنفيذ هذا المشروع فى المدن الإيرانية، خاصة العاصمة، بضجة كبيرة وبصورة منسقة انتقدت كثير من النساء هذا المشروع سواء فى المجلس أو هؤلاء اللاتى كن يخدمن فى الدوائر الثقافية بالدولة.

وبناء على هذا التقرير، فإنه يمكن اعتبار سنوات حكومة أحمدى نجاد التاسعة نوعاً ما هى سنوات الشدة والابتلاء بالنسبة للمرأة، وهو ما جعل المرأة تفقد كل طاقتها فى النضال من أجل الحصول على الحد الأدنى لحقوقها، والتى هى فى معظم دول العالم من أبسط حقوقها.

– نقطة تحول أم تأسى؟

برغم أن اختيار ثلاث وزيرات لا يمكن أن يمحو من ذاكرة المرأة ما مر بها خلال هذه السنوات الأربع إلا أن الكثيرين يعتبرونها نقطة تحول فى تاريخ الثورة الإيرانية.

وقد وصفت أمين عام جمعية زينب (س) خطوة رئيس الجمهورية فى اختيار النساء فى بعض وزارات الحكومة العاشرة بأنها خطوة شجاعة ونقطة تحول فى تاريخ الدولة السياسى.

وصرحت مريم بهروزى فى حديث لوكالة أنباء "ايسنا": نحن قد طرحنا منذ سنوات سابقة، خاصة فى العام الماضى مطلبنا الأساسى القائم على ضرورة وجود عدة وزيرات فى الحكومة، وقبل شهر واحد من إجراء الانتخابات طرحت أنا هذا المطلب خلال الجلسة التى عقدتها جبهة إتباع خط الإمام والمرشد الأعلى مع رئيس الجمهورية. واعتبرت بهروزى مثل هذه الخطوة خطوة شجاعة وعادلة ومنصفة وتتفق مع حقوق الإنسان، وقالت: أثق فى أن المرأة ستثبت جدارتها وقدراتها فى مثل هذه المناصب، وفى رد فعل على اختيار الوزيرات على يد أحمدى نجاد نشرت صحيفة "الجارديان" البريطانية تقريراً تناولت فيه تأثيرات وجود زهرا رهنورد زوجة مير حسين موسوى فى فريقه الإعلامى.

وطبقاً لتقرير موقع "عصر إيران" فقد جاء فى هذا الموضوع: خلال تاريخ الجمهورية الإسلامية الممتد ثلاثين عاماً لم يسبق أن ساعدت زوجة رجل سياسى زوجها فى حملته الدعائية بهذا الشكل أو كان لها دور سياسى بهذا الحجم حتى إن الكثيرين فى إيران يقارنون السيدة رهنورد بمشيل أوباما سيدة أمريكا الأولى.

وتكتب الجارديان: التأثيرات التى تركتها رهنورد على الساحة السياسية الإيرانية كانت شديدة لدرجة أنها تدفع محمود أحمدى نجاد رئيس الحكومة لإدخال ثلاث سيدات فى حكومته برغم معارضة أنصاره المتعصبين، وفى الواقع فإن أحمدى نجاد الذى لم يكن قد تحدث قط عن اختيار الوزيرات السيدات للحكومة أثناء المنافسات الانتخابية قد طبق فكرة منافسيه فى الانتخابات – مهدى كروبى ومحسن رضائى – اللذين كانا قد وعدا بإدخال وزيرات سيدات فى حكومتهما، وقالت آسيه أمينى ناشطة حقوق المرأة حول اختيار الوزيرات من جانب أحمدى نجاد إن هذا الإجراء من جانب أحمدى نجاد قد حدث نتيجة ضغوط "الحركة النسائية" المستمرة على المحكمة الإيرانية.

الشبكات الاجتماعية التلقائية

سعيد مدنى ■ اعتماد(الثقة) ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٩

عندما طمأن الرئيس السابق محمدخاتمى منتقديه بعد انسحابه من الترشيح لرئاسة الجمهورية بأن موسوى خيار مناسب جداً للانتخابات الرئاسية شديدة المنافسة، استقبل الكثيرون- وأنا من بينهم - كلامه هذا بكثير من الشك، وتابعوا تصرفات واختيارات السيد موسوى بقلق وخوف، والآن وبعد مرور عدة أشهر مملوءة بالأحداث أصبحت الفرصة مناسبة لتقييم عشرات الاختيارات والتصرفات للمهندس موسوى، ويجب أن نعترف بأن ما فعله موسوى كان أكثر بكثير مما توقعه الكثيرون من النشطاء السياسيين - الاجتماعيين بحيث يجب اعتباره الآن بدون أدنى شك واحداً من أكثر رجال السياسة الإيرانيين المعاصرين جدية وسعيا وذكاءً وابتكاراً وتجديداً. فقد أثبت انه يصلح لتنظيم طريق الأمل الأخضر فى مقام المرجعية السياسية - الفكرية التى يثق بها الجمهور الغفير الذى تجمع فى الحركة الخضراء.

ولكن من بين مواقف المهندس موسوى وتجديداته الذكية، يجب اعتبار طرح الشبكات الاجتماعية التلقائية والآتية بنطاق واسع وإعداد لا حصر لها على مستوى المجتمع، من أبدع خطواته، حيث يمكن اعتبارها تجربة توجه جديد فى نظام تشكيلات فى إيران المعاصرة، ولكن ما هى الشبكات الاجتماعية وما علاقتها بالحركة الاجتماعية، وأى شبكات يمكن أن نجدها فى المجتمع وما هى طريقة العضوية والاستقالة والتشكيل أو الحل فى أى شبكة، وكيف تتصل الشبكات فيما بينها وما هى طرق تعاملها مع إدارة الحركة؟

كل أصحاب الرأى تقريباً الذين بحثوا موضوع رأس المال الاجتماعى اعتبروا الشبكات الاجتماعية أحد عناصره المهمة. ومن ناحية أخرى، فقد تمحورت الشبكات تدريجياً فى البحث حول منظمة الحركات الاجتماعية، وقد زاد الاهتمام بالشبكات فى بعد التحول من الحركات القديمة إلى الحديثة فقد وجدت الإجراءات الجماعية الاحتجاجية للمجتمع البشرى منذ العهود البعيدة جداً وحتى الآن، ولم يكن لهذه الاحتجاجات فى بادئ الأمر الجانب الحزبى أو التنظيمى، بل كانت تتشكل من الحركات الجماهيرية التى كانت تفتقر إلى الانضباط أو الارتباك التنظيمى، وكان هذا النوع من النضال يتشكل عادة حول الجمعيات التى لم تكن أكثر من جماعة صغيرة ذات علاقات غير رسمية وغالباً سرية وغير علنية، وكانت الاحتجاجات فى الغالب أيضاً إقليمية أو محلية، وقلما كان لها الجانب الوطنى العام، وكان على رأس هذه الحركات الزعماء والتشكيلات الهرمية التى كانت تتصل بالهيكل الاجتماعى عن طريق العلاقات ذات الاتجاه الواحد، وعلى هذا الأساس كان هناك الزعماء الذين كانوا يمسكون بزمام الإجراءات الجماعية، وكانت سلطة هذه المجموعة من الحركات نابعة من قدراتهم على التعبئة العامة والشعبية، وعلى هذا الأساس كانت تشكيلات الحركات فى الماضى أشبه برأس جبل الجليد العائم فى الماء، حيث كان من الصعب مشاهدة الكثير من أبعاد التحرك الاجتماعى للشعب الذى هو صانع هيكل الحركة، وقد تشكلت الحركات تدريجياً تحت إرشاد المنظمة المتمركزة التى كانت ترشد الهيكل من أوله إلى آخره، وكانت تقوم بالتوحيد الأيديولوجى لكافة الأعضاء والمشاركين، وكان لابد من مرور عدة عقود حتى يتضح هذا التوجه التنظيمى، وقد أدت العلاقات غير الديمقراطية داخل الحركة والضعف والعجز فى الاستمرار والثبات والبقاء، أدت كلها إلى زيادة الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب التنظيمى المتمركز. ومن ناحية أخرى، كان بعد إحاطة التشكيلات الحزبية أو التنظيمية وإشرافها على الحركات يؤدى إلى سلطة زعماء المنظمات واستخدام هذه الإمكانات فى حماية وزيادة الأتباع، وعلى هذا النحو، فإن احتمال نسيان مصالح واحتياجات هيكل الحركة كان يتزايد، وعلاوة على ذلك، فإن تحول الاحتجاج إلى أمر احترافى داخل المنظمات كان يهيئ إمكانية إعمال الرأى وفرض مطالب المناضلين المحترفين على مطالب هيكل الحركة، وهو ما كنت تتبعه نتائج سلبية كثيرة، وهذه المعتقدات جعلت الحركات الاجتماعية تضع فى جدول أعمالها التوجهات الجديدة فى التنظيم وهو الأمر الأكثر ديموقراطية والأكثر تعددية والأكثر شمولاً بنسبة كبيرة، وقد قوى هذا التوجه مجال الاهتمام بالشبكات غير الرسمية، وعلى هذا الأساس تشكلت قوالب تنظيمية أفقية جديدة فى الحركات، وكانت أكثر إنسانية وأكثر ديموقراطية بصورة كبيرة، وكانت هذه الشبكات تقلل إمكانية استغلال مطالب الحركات الاجتماعية عن طريق المنظمات الحزبية، وتيسر بعد التنمية السياسية لكل أفراد المجتمع.

ما هى الشبكة الاجتماعية:

ربما يكون أحد أسباب الاهتمام المتزايد بالشبكات اجتماعية هو دورها الذى لا ينكر فى رأس المال الاجتماعي، حيث يقال إن رأس المال الاجتماعي هو العلاقة المكررة بين الأفراد، وتنظيم هذه العلاقات فى الغالب داخل الشبكات، والشبكات باعتبارها أحد عناصر رأس المال الاجتماعي هي نتيجة وثمرة العلاقات الاجتماعية، وقد تم تعريف العلاقات الاجتماعية فى قاموس العلوم الاجتماعية بأن العلاقة تعنى الارتباط بأى صورة بين واقعين أو أكثر، وهذا الارتباط من الممكن أن يكون بصورة مستقلة أو متداولة أو متصلة، وقد اعتبر الهدف من العلاقات الاجتماعية الارتباط والاتصال المتبادل بين البشر واتجاههم السلوكي، أما إدراك العلاقات الاجتماعية باعتبارها مجموعة من الشبكات، فإنه يجعلنا قادرين على تحديد بنية العلاقات الاجتماعية (على سبيل المثال هل الناس كل منهم يعرف الآخر وما هى ماهية علاقاتهم) ويجعلنا كذلك قادرين على تحديد مضمون هذه العلاقات (مثل السبب فى الوجود فوق السطح وصيحة الله اكبر أو العكس)، والحركات الاجتماعية لا تمتلىء بالعلاقات فحسب، بل هى نفسها تنتج حزمة من العلاقات ويضع الحاضرون فى الحركة أساس علاقاتهم بشكل تدريجى بعد وجودهم معاً فى المراسم والدعوات والاحتجاجات الجماعية فى مناخ قائم على الثقة والقيم المتفق عليها، وبعد ذلك يزيدون من عمق ومساحة هذه العلاقات كل يوم وفى كل فعل جماعي.

وفى التعريف العام، الشبكة الاجتماعية هى «مجموعة من الأفراد المرتبطين فيما بينهم» والذين لهم عادة «خاصية مشتركة» فعلى سبيل المثال من الممكن أن يكون هؤلاء مهتمين بفكرة أو نهج فكرى أو سياسى أو اجتماعى، ومن الممكن أن يحبوا رياضة خاصة أو من الممكن أن يكون لهم شغل مماثل أو عمل مشابه، فى صورة مصغرة فإن الأسرة ومجموعة الأصدقاء لهم خصائص الشبكة، ومن الممكن لى كفرد أن يهتم بأكثر من شبكة واحدة فى وقت واحد، وعلاوة على الأسرة فإن أى فرد من الممكن أن يكون عضواً فى الشبكات المنفصلة الخاصة بالعلاقات القائمة على الحوار والروابط الترفيهية والوظيفية والوطنية والأسرية والسياسية والدينية والقومية، فكل مجموعة من هذه المجموعات من الممكن أن تضع قواعد مختلفة وشكلاً من أشكال التوقعات والالتزام المتبادلة ومن الممكن أن تهيىء مستويات متباينة للثقة العامة تجاه الآخرين الذين يقعون داخل أو خارج المجموعة، والشبكات لديها القدرة على التوغل والانتشار بلا أى قيود والارتباط بجماعات جديدة مادامت تستخدم كود الاتصال المباشر.

ويتم تعريف الشبكات أحيانا بأنها «أشبه بعلاقة أخلاقية قائمة على الثقة»، وبعبارة أخرى يمكن القول «إن الشبكة عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون فى القواعد أو القيم التى تتعدى القيم والقواعد اللازمة للمعاملات اليومية المتداولة. وبصفة عامة فإن هذه القواعد تتحول من النوع البسيط وذي الاتجاهين إلى نظام القيم المعقد، والنقطة المهمة والمحورية فى هذا التعريف بالطبع هى أن الشبكات تبنى على أساس القواعد والقيم المشتركة غير الرسمية، ومن هنا فإن الشبكات أصلاً لها جانب غير رسمى فى الغالب فنحن جميعاً نراعى فى العلاقات اليومية مجموعة من القيم الاجتماعية العامة بشكل إرادى أو لا إرادى دون أن نبحث أو نتفق بشأنها مع الآخرين ولا ننتهكها، فعلاقة الوالدين مع الأولاد وعلاقة المعلم مع التلميذ وعلاقة المدير والعاملين وعلاقة الأصدقاء المتماثلين فى السن تأتى كلها فى إطار هذا النوع من القيم العامة، والشبكات علاوة على اهتمامها بهذه القيم فإنها فى الغالب تضع فى اعتبارها أيضاً تدريجياً معايير وأسس أخرى ترفع بالتالى من مستوى العلاقة بين أعضاء الشبكة، وعندما تكون العلاقة بين زملاء العمل ذات جوانب سياسية أو اجتماعية أو ثقافية علاوة على الواجبات المهنية فإنها ستجد سريعاً القدرة على بناء شبكة جديدة ذات قيم تتعدى حدود الإطار المهنى وستبنى الحركات الاجتماعية قيمهم وثقافتهم، وبهذا الشكل سيجدون الطريق لإيجاد شبكات جديدة أو الارتقاء بالشبكات السابقة، حيث أن دورهم فى الحركات سيكون مهما وحيوياً للغاية وعلى هذا الأساس فإن الشبكات فى نفس الوقت الذى ستستفيد فيه من قيم الحركة ستقوم هى نفسها أيضاً بإعادة إنتاج هذه القيم فى علاقات أعضاء الشبكة والعلاقة بسائر الشبكات.

وبناءً على هذا التحليل، فإن الشبكات الاجتماعية تؤكد على الاتصالات والروابط والعلاقات الاجتماعية والتجمعية التى ترتبط كل فرد بالآخر، وهذه العلاقات لا يمكن خفضها إلى مستوى الخصوصيات أو الأداء الخاصة لأعضاء الشبكة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه الشبكات بمثابة وحدات تنظيمية للحركات الاجتماعية وعامل نمو رأس المال الاجتماعى فى الحركة.

أنواع الشبكات الاجتماعية:

تنقسم الشبكات الاجتماعية إلى مجموعتين رسمية وغير رسمية، فالشبكات الاجتماعية غير الرسمية هى العلاقات المباشرة بين جماعة محددة من الأفراد الذين يتعارفون ويترابطون فيما بينهم عن طريق صلات القوم والقرابة والصداقة والمهنة أو الجوار، والشبكات غير الرسمية هى «المؤسسات» التى لها أعمال جماعية ذات قوالب معينة ومحددة، وهذه الشبكات لا يعترف بها رسمياً من الناحية القانونية، ولا تحتاج هذه الشبكات لا يعترف بها رسمياً من الناحية القانونية، ولا تحتاج أيضاً لأن يعترف بها رسمياً لأن أعضاؤها طوال الوقت

ليسوا فى خدمة الشبكة، ومن هنا فإنها لا تعد منظمة رسمية، ولكن لا أحد من هؤلاء ينفى قدرتها ودورها، وللشبكات غير الرسمية قوانين غير مكتوبة والتى تهيئ مصادر محددة لبقائها وحياتها، وأحياناً تتحول الشبكات غير الرسمية إلى شبكات رسمية، وقد خرجت المنظمات غير الحكومية المسجلة والوحدات التعاونية الريفية والفرق الموسيقية أو الرياضية فى الغالب من قلب الشبكات غير الرسمية برغم أن علاقاتها مازالت أفقية ومتفرقة إلى حد ما حتى بعد الحصول على الهوية الرسمية، حيث إن رغبة الأفراد فى المشاركة فى عضويتها تتعدى الحصول على الأجر وعلاقات السوق، وللشبكات غير الرسمية بالتأكيد أعمال خاصة تتوقف عليها استمرار حياتها وتارة يكون لهذه العمالة جوانب عاطفية وتقوى فى مجموعة من الأفراد إحساس التعلق والانتماء، وتارة أخرى يكون لها أبعاد عينية وواقعية تماماً، أى تقدم لأعضاء الشبكة خدمات جديرة تماماً بالبحث، وتقوى الحركات الاجتماعية مجال عمل ونشاط الشبكة لأنها تهدى للأعضاء دوافع أهم، والعمل والنشاط فى الشبكات غير الرسمية لا يتناقى إطلاقاً مع وجود أعضائها فى الشبكات والمنظمات الرسمية، فالمنظمات الرسمية هى شخصيات قانونية تتولى مهام محددة على مستوى المجتمع وتحصل على الأجر مقابل أداء تلك المهام، ولكن لا يمكن المحافظة على جميع العلاقات داخل اى مجتمع أو حتى سد كافة احتياجات أفراد أى مجتمع عن طريق المنظمات أو الشبكات الرسمية، وعلى هذا الأساس فإن تشكيل الشبكات غير الرسمية أمر ضرورى وحتمى ولا تستطيع الحكومات والنظم السياسية أن تمنعه، والعلاقة بين الشبكات غير الرسمية والمنظمات الرسمية مشروطة بحصول الشبكة غير الرسمية على تعامل إيجابى من المنظمة الرسمية. وفى الواقع فإن «الجنود يحاربون من أجل فرقتهم وليس من أجل منظمة الجيش البيروقراطية» وعلى هذا الأساس إذا لم يكن هناك اطمئنان وثقة متبادلة بين الشركات غير الرسمية والمنظمات الرسمية فإن كلاً منهما سيقف فى وجه الآخر، وسيعلو بالتالى جدار عدم الثقة والصراع بينهما، وقد أثبتت التجربة أن المنظمات الرسمية فى هذا النزاع هى التى تضطر للانسحاب أو الحل بسبب البنية المفككة غير المرنة، وتصل هذه التعارضات إلى الحد الأدنى فى النظم الديمقراطية، أما فى النظم الاستبدادية فإن نطاق النزاع يتوسع وينعكس فى الحركات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي النابع من تعميق الثقة والمرارة فى الحركات الاجتماعية يؤدى إلى ظهور الشبكات غير الرسمية الواسعة أما الأفراد الذين قد تلاقوا معاً فى داخل الحركة واستطاعوا أن يبنوا جداراً من الثقة فيما بينهم فإنهم يصنعون معاً الشبكات غير الرسمية حتى يكون لهم دور أكثر تأثيراً فى الحركة عن طريق هذه الشبكات.

الحرب السرية بين أقطاب السلطة فى إيران

■ أخبار بلوتشستان ٥/ ٩/ ٢٠٠٩

تعتبر مظاهرات الشوارع والاعتراضات الشعبية المتواصلة أحد مظاهر الحرب السياسية الدائرة فى إيران حالياً، ويرى بعض المحللين السياسيين أن ثمة صراعاً أشد وأعمق يدور فى الخفاء بين النخبة السياسية الحاكمة. يؤكد صحة هذا التصور صمت قطاع كبير من رجال الدين الشيعة على الأحداث الجارية التى أدت إلى استياء كبار رجال الدين من أداء مسئولى الدولة، كما تدور حالياً مباحثات سرية بين زعماء الجمهورية الإسلامية.

يسعى الآن كل من آية الله على خامنئى، وهاشمى رفسنجانى، وأحمدى نجاد، وبعض الشخصيات الإيرانية الأخرى إلى إدارة الأزمة الحالية، ويبدو أن هذه الأطراف على اتصال دائم ببعضهم بعضاً لأنهم جميعاً أبناء الجمهورية الإسلامية، لكن النزاع الحالى يدور حول مستقبل أبناء الجيل الأول.

فاز أحمدى نجاد بالجولة الأولى للصراع باستخدام العنف والقمع مدعوماً بقطاع من الحرس الثورى أصحاب الخبرات العسكرية المستعدين للدفاع عن مصالحهم القومية، لكن يبدو أن هذا التيار لديه تناقضات جوهرية مع مجتمع رجال الدين، لكن مع تكرار الدعم من قبل على خامنئى، اطمأن أحمدى نجاد، ولم يعد يأبه كثيراً بمشكلاته مع رجال الدين.

يبرز على الساحة الآن سؤال هام هو: لماذا لم يقم خامنئى بدور الوسيط بين الأطراف المتصارعة وتفضيله تعميق الخلافات بين فصائل النظام؟

يمكن وضع تصورين للإجابة على هذا السؤال: التصور الأول أن آية الله خامنئى خشى من أن يكون التراجع فى الظروف الحالية يعنى انهيار النظام السياسى الإيرانى بالكامل لأن إحداث أى ثغرة فى بنية النظام تعنى الانهيار الكامل للنظام بأسره، التصور الثانى أن آية الله خامنئى فى

مواقفه الأخيرة لم تكن لديه حرية التصرف، وأنه إلى حد ما كان خاضعاً لأحمدى نجاد وفريقه.

رفسنجانى ممثل عقلانية الدولة فى إيران:

من سخرية القدر أن رفسنجانى كثورى مخضرم تقع على عاتقه الآن مهمة إخراج إيران من أزمتها السياسية، وهو أكثر المتضررين منها بعد أن أصبح عدواً لدوداً لأحمدى نجاد، هذه العداوة راجعة لتعارض المصالح بينهما أكثر من التعارض الأيديولوجى.

أدرك رفسنجانى بمرور الوقت أن أبواب إيران المغلقة لابد أن تفتح، خاصة الاقتصادية منها. وعلى الرغم من أن رفسنجانى لا يريد الانفتاح الشامل، لكنه يعلم أن انغلاق إيران لن يهدد نظام الجمهورية الإسلامية فحسب، وإنما سيعرض وحدة الأراضى الإيرانية للخطر أيضاً.

إن وجود أحمدى نجاد على رأس الحكومة الإيرانية يعنى استبعاد جميع أطياف المعارضة الإيرانية، ويزيد من احتمالية الهجوم الأمريكى على إيران، وفى حالة تزايد اعتراضات الشوارع ستتعرض مشروعية المرشد للاهتزاز، وربما فى مثل هذه الظروف تسنح الفرصة لرفسنجانى.

صمود الموسوى فى مواجهة أوامر المرشد:

تسيطر الحكومة الإيرانية فى الوقت الحالى على اعتراضات الشوارع، لكن الأوضاع من الممكن أن تتغير بسرعة، خاصة أن موسوى لا يزال حتى الآن يطلب من مؤيديه الاستمرار فى المقاومة والمطالبة بحقوقهم.

على الرغم من أن موسوى ابن الثورة الإسلامية ويؤمن بنظامها، لكن مقاومته اتخذت لوناً جديداً يختلف عن أسلوب الإصلاحيين، فموسوى لم يستبعد القيام بإضراب عام فى إيران، وهذه بداية جديدة للمعارضة السياسية فى إيران من الممكن أن تؤدى إلى تحولات عميقة.

نظرة على المستقبل السياسى لرفسنجانى

عصر إيران ٢٤/٨/ ٢٠٠٩

ذاق رفسنجانى طعم النقد اللاذع أثناء مواجهته مع الإصلاحيين منذ عقد مضى، وكانت الانتقادات الحادة من قبل كل من أكبر كنجى، وعباس عبدى، ومحمد قوتشانى للأداء السياسى لرفسنجانى، بداية تشويه صورة رفسنجانى لدى الرأى العام الإيرانى.

مع انتهاء فترة تولى الإصلاحيين للسلطة ومجيء الأصوليين الشبان خاض رفسنجانى مرحلة جديدة من إضعاف سلطته السياسية، وإذا كان الإصلاحيون الذين قاموا بانتقاد رفسنجانى من خارج البنية الحقيقية للسلطة، فإن الأصوليين الذين فعلوا نفس الشيء هم من داخل هذه البنية.

على الرغم من أن مشروع تشويه صورة رفسنجانى لدى الرأى العام الإيرانى قد بدأ فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، لكنه دخل مرحلة جديدة فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩، على نحو لم يحدث من قبل فى تاريخ نظام الجمهورية الإسلامية.

بدأ الهجوم على رفسنجانى هذا العام فى حديث أحمدى نجاد أثناء مناظرته مع المهندس مير حسين موسوى، وامتدت صور وتداعيات هذا الهجوم فى رسالة رفسنجانى للمرشد قبل إجراء الانتخابات، وصمته المقترن بالاعتراض فى أيام ما بعد الانتخابات، ثم خطابه الذى ألقاه فى صلاة الجمعة، والأهم من كل ما سبق، عدم حضوره مراسم تنصيب أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية، كل هذا حول انتقاد اليمين المتطرف لهاشمى رفسنجانى إلى هجوم شامل تجاوز حدود الانتقاد، ووصل إلى حد توجيه السباب والتهديدات.

منذ منتصف شهر مايو الماضى تصاعدت دعوات من قبل شخصيات أصولية متطرفة داخل مجلس الشورى الإسلامى وخارجه تطالب بمحاكمة رفسنجانى بسبب مواقفه السياسية فى الأشهر الأخيرة.

على الرغم من أن تنفيذ هذا التهديد أمر مستبعد جداً، لكن ليس هناك شئ مستبعد فى حالة ما إن تعامل الأصوليون المتطرفون مع الأمر كمعركة حياة أو موت.

فى أواخر شهر يونيو الماضى أدلى أحد النواب الأصوليين بالمجلس بتصريحات لوكالة أنباء فارس منح فيها رفسنجانى لقب (أكبر شاه)، واستخدام مثل هذه العبارات والاصطلاحات فى الحديث عن رفسنجانى من قبل الأصوليين ووسائل الإعلام التابعة لهم يعبر عن إحساسهم بالأمان، وعدم تعرضهم للمساءلة فى حالة الهجوم على رفسنجانى، حتى ولو شمل هذا الهجوم ألفاظاً خارجة أو سباباً.

ظهور مثل الوضع لرفسنجانى يثير فى أذهان المحللين السياسيين تساؤلات عن طبيعة المستقبل السياسى لرفسنجانى فى نظام الجمهورية الإسلامية.

هل سيبقى هاشمى رفسنجانى رئيساً لمجلس الخبراء ومجلس تحديد مصلحة النظام؟ هل يستطيع التحدث إلى الشعب الإيرانى مرة أخرى من فوق منبر صلاة الجمعة؟

إذا كانت ثمة رغبة تلحظ بين كبار وصغار تيار اليمين الأصولى فى إقصاء هاشمى رفسنجانى عن الساحة السياسية، وهذه الرغبة هى غاية هدفهم، فهل سيجبر رفسنجانى على الابتعاد، أم أنه سيخرج من جعبته ألعابه السحرية، ويضع معادلة جديدة للشأن السياسى الإيرانى كما كان يفعل بالماضى؟

إذا تيقن رفسنجانى من أنه يجب عليه ترك مناصبه السياسية والتخلى عن سلطاته، فهل سيختار تمضية شيخوخته بالمكوث فى عزلة من أجل الحفاظ على النظام الذى بذل كل عمره لإقامته أم أنه سيدخل ساحة الصراع والنزال مع الأصوليين المتطرفين؟

إن المستقبل السياسى لهاشمى رفسنجانى أصبح غامضاً، البعض يعتقد أنه قد انتهى فعلياً من الناحية السياسية، واليمين المتطرف ليس وحده هو من يظن هذا، إذ يشاركه الرأى أشخاص من خارج بنية السلطة فى نظام الجمهورية الإسلامية مثل جواد طباطبايى الذى أعلن قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة أن هاشمى رفسنجانى قد انتهى من الناحية السياسية.

لكن هل حقاً يقترب رجل السياسة للجمهورية الإسلامية من إنهاء عمله؟ فيما يتعلق بالمستقبل السياسى لرفسنجانى يمكن أن نذكر تخمينات كثيرة أولها أنه سيعزل من رئاسة مجلس الخبراء، وتحقق هذا التخمين يبدو أمراً مستبعداً نظراً للأجواء الداخلية لمجلس الخبراء لأنه على الرغم من سعى أحمد خاتمى ومحمد يزدى إلى إشاعة أن غالبية أعضاء مجلس الخبراء متخذين مواقف معارضة لرفسنجانى بشكل كامل، إلا أن الأخبار الواردة من مجلس الخبراء لا تعبر بأى حال من الأحوال عن صدق هذا التصور، لأنه إذا كانت أغلبية أعضاء مجلس الخبراء معارضة لرفسنجانى، لاستمعت لتوصية عدم انتخاب رفسنجانى رئيساً للمجلس فى أواخر عام ٢٠٠٨، لما جلس رفسنجانى على مقعد رئاسة مجلس الخبراء من خلال حصوله على عدد من أصوات أعضاء المجلس أكثر بكثير مما حصل عليه فى عام ٢٠٠٧، الاحتمال الثانى فيما يتعلق بالمستقبل السياسى لرفسنجانى، انفصاله عن مير حسين موسوى واختياره الصمت حيال الأحداث السياسية الحاصلة فى المجتمع الإيرانى، واحتمالية وقوع هذا الاحتمال ليست كبيرة أيضاً، لأنه إذا كان رفسنجانى ينوى اتخاذ هذا الموقف لكان لزاماً عليه أن يؤيد نتيجة الانتخابات ولحضر مراسم تنصيب أحمدى نجاد.

بالإضافة إلى هذا، هاشمى يعرف جيداً أن حركة موسوى قد أعلنت فى مواجهة تيار سياسى يسعى إلى إقصائه من رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام ورئاسة مجلس الخبراء.

الاحتمال الثالث أن يصبح هاشمى رفسنجانى تروتسكى الثورة الإيرانية حتى يسد باب انحراف هذه الثورة، ويبدو أن تحقق مثل هذا الاحتمال مستبعد أيضاً، لأن هاشمى إذا كان ثورياً فيما مضى فقد جلس لسنوات طويلة فى مقعد السلطة، وهو مثل أى سياسى ثورى يخلف مرحلة ردود الأفعال الأصولية وراء ظهره بانتهاء مرحلة الثورة، بالإضافة إلى أن هاشمى على الرغم من تاريخه الثورى إلا أنه ذا طبيعة محافظة.

الاحتمال الرابع فيما يتعلق بالمستقبل السياسى لرفسنجانى، هو أن يستقيل من جميع مناصبه السياسية، ومن خلال هذا الموقف يعلن اعتراضه الشديد على العملية السياسية القائمة فى المجتمع الإيرانى على الملأ.

انتشرت شائعة استقالة رفسنجانى فى الأيام الأولى التالية للانتخابات الرئاسية الأخيرة، لكن يبدو أن هذه الشائعة لم تكن إلا أحد تكتيكات الحرب النفسية من قبل أعداء رفسنجانى الأصوليين.

يعتبر هاشمى رفسنجانى أن سياسات حكومة أحمدى نجاد علامة على ابتلاء الجمهورية الإسلامية بمرض الانحراف عن المسار المثالى الذى وضعه مؤسس النظام، وبناء على هذا فهو لن يترك الساحة لمصلحة الأشخاص الذين يعتبرهم قوى سياسية دخيلة على النظام، بل وتهدده بالفناء.

بالإضافة إلى هذا، مطالبة كثير من رجال السياسة لهاشمى بمواصلة دوره تدل على أن هاشمى لديه الكثير من الدوافع للبقاء فى مجلس الخبراء ومنع احتلال هذا المجلس من قبل التيار اليمينى المتطرف.

إن استبعاد هاشمى رفسنجانى من رئاسة مجلس الخبراء ستؤدى إلى إجلاس واحد من اثنين هما أحمد جنتى أو الشيخ محمد يزدى على مقعد رئاسة المجلس، وهذا الأمر من وجهة نظر هاشمى رفسنجانى سيكون بداية تشكل انحرافاً كبيراً فى تاريخ الجمهورية الإسلامية.

الاحتمال الخامس، هو عزل هاشمى رفسنجانى من مناصبه التى تولاها بالتعيين، وفى هذه الحالة سيفقد رفسنجانى رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام وإمامة صلاة الجمعة بطهران، وتبقى له رئاسة مجلس الخبراء فقط، لكن علاقاته القديمة مع المرشد تجعل من هذا الاحتمال أمراً مستبعداً.

على الرغم من أن هناك احتمالات أخرى بشأن المستقبل السياسى لرفسنجانى يمكن إضافتها للاحتمالات السابقة مثل انتهاج رفسنجانى لأسلوب التقية والمداراة حتى حلول موعد الانتخابات التالية، لكن الأمر المسلم به أن هذه التعقيدات تجعل التنبؤ بمستقبل رفسنجانى السياسى أمراً بالغ الصعوبة.

انتقادات حداد عادل للتيار الاصلاحى

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٧/٨/٢٠٠٩

فى الجلسة السنوية التاسعة لأعضاء اتحاد طلاب جامعات الجمهورية الاسلامية الإيرانية، أكد حداد عادل رئيس اللجنة الثقافية بمجلس الشورى الاسلامى، فى تعليقه على أحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية، وكسر القوانين ودعم قوى الأعداء المعترضين وسعيهم لإبعاد السياسيين عن ولاية الفقيه والشعب. لنفس السبب وفى الظروف الحالية فإن كل فرد فى المجتمع كان مطالب بتأييد الولى الفقيه بنفس قدر الضغط والاتهام المعرض له.

وأضاف حداد عادل أن البعض فى المجلس السابع وحتى عهد رئاسة السيد هاشمى رفسنجانى قد وجهوا انتقادات شديدة للولى الفقيه، وللسيد هاشمى رفسنجانى.

وأشار أيضاً إلى دعم كروبى لرفسنجانى فى مقابل نجاد، مضيفا أنه فى السنوات الماضية، خاصة انتخابات المجلس الثامن وضحت بشدة العلاقة بين رفسنجانى وكروبى، وفى ذلك الوقت كتب كروبى رسالة مفصلة للسيد رفسنجانى نشرتها أغلب الصحف. من جانب آخر فقد رأينا فى الانتخابات الأخيرة أن كاتب مقالة أسرة رفسنجانى كان ضمن المؤيدين البارزين لكروبى.

ومشيراً إلى انتخابات الثانى والعشرين من خرداد، أكد رئيس اللجنة الثقافية بالمجلس أن زعماء أحداث مابعد انتخابات رئاسة الجمهورية تذكروا الإمام على فترات، وادعوا أن الثورة الإسلامية انحرفت، هذا ظاهر القضية، ولكن فى الحقيقة فإنهم لا يرغبون أن يشيروا إلى أن الإمام الحاضر يتبع الإمام الراحل، أنهم لا يفهمون أن ولاية الفقيه ميراث الإمام الخمينى وقد تبلورت اليوم فى زعامة آية الله خامنئى.

فى المجلس السادس كان بعضويته بعض الأفراد الذين كانت لديهم عداوة مع الإمام، وأحد هؤلاء الأفراد هو أكبر جنشى، ولكن نفس الأشخاص فى أواخر هذه الدورة تذكروا الإمام الراحل عندما وجدوا أن عضويتهم بالبرلمان أصبحت عرضة للخطر، وكان ذلك بهدف جذب الشعب المتدين إليهم.

وأضاف أن هؤلاء الأفراد فى انتخابات رئاسة الجمهورية تحدثوا عن التزوير والذى إن ثبت صحته ستبطل نتائج الانتخابات، ولكن المثير أن التوجهات القانونية التى كانت متوقعة من أجل تحقيق مثل هذه المخالفات، لم يستفد منها هؤلاء الأفراد مطلقا.

والآن وبعد مرور شهرين من الانتخابات خفتت ادعاءات التزوير، وأصبحت الموضوعات اليوم حول الاعتقالات وأحداث ما بعد الانتخابات.

وعلى هامش الحديث وحول أسلوب تيار الثانى من خرداد، أكد "عادل" أن هذا الأسلوب تم من قبل اثناء مؤتمر برلين عندما تركت وسائل الإعلام الإصلاحية أصل الموضوع وسخرت كل أدواتها للحديث عن ظهور إيرانيات بدون الحجاب عبر شاشات التلفزيون.

واليوم يتكرر نفس الموضوع فقد ترك الإصلاحيون المهم ويتحدثون عن أمور فرعية، فالذين يدعون أن هناك تزويراً قد حدث فى الانتخابات، عليهم أن يثبتوا ادعاءاتهم، وعندما يفشلوا، عليهم أن يجيبوا على التساؤلات، ولا يسعون إلى إحداث ضجة فى أمور فرعية حتى ننسى أصل القضية.

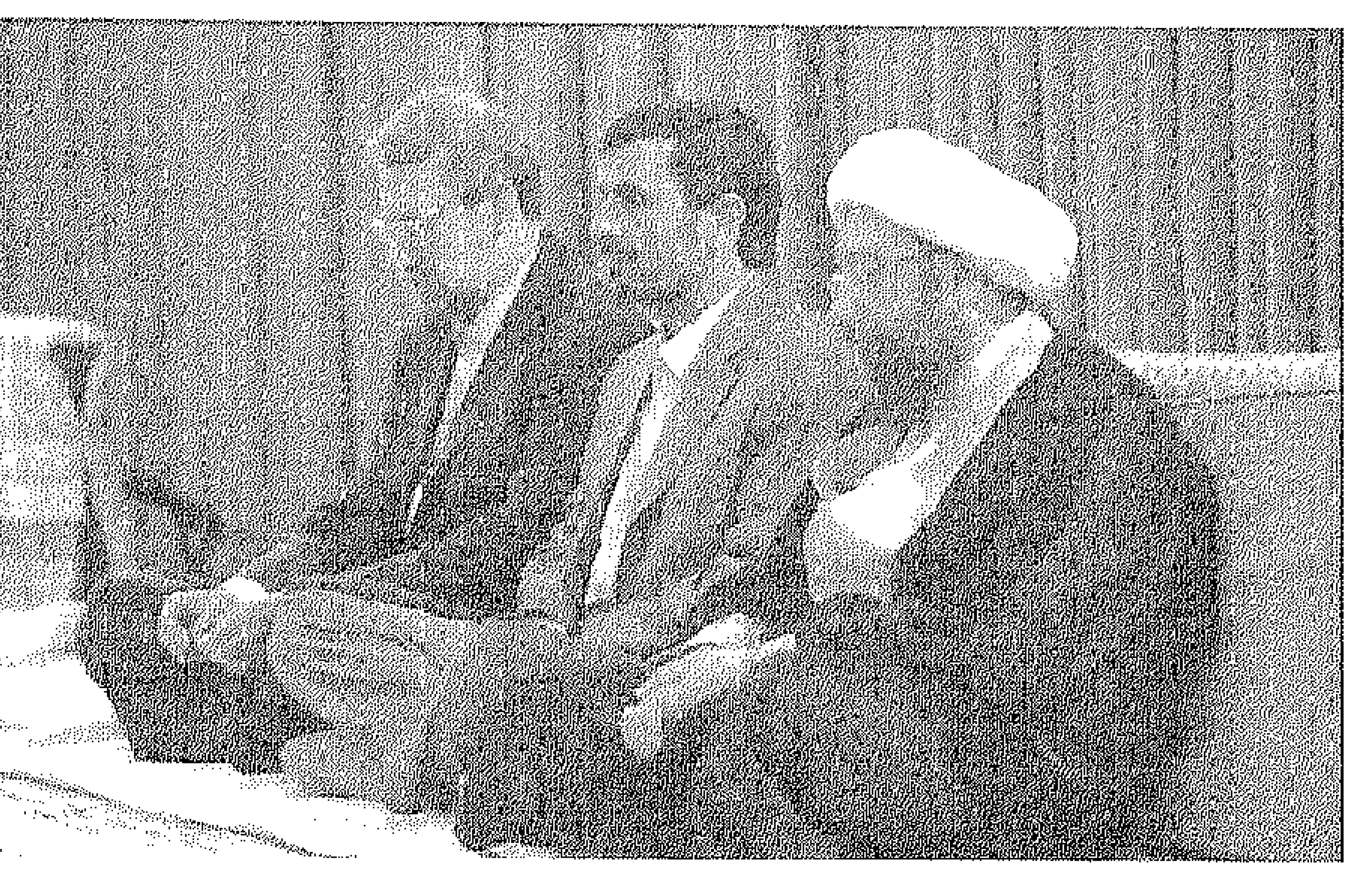
وحول مصير التيارات الإصلاحية التقليدية، والتى انتهجت فى الانتخابات الأخيرة مواقف أكثر تشددا قال حداد عادل إننى لا أتوقع مستقبلاً طيباً لهذه التيارات، لأن الشعب ذكى وقد رأى اجراءات هذا التيار، واذا لم يغيروا سياستهم فقد وصلوا الى خط النهاية.

وحول مكانة هاشمى رفسنجانى فى النظام بعد الانتخابات الأخيرة، أضاف حداد عادل أن السيد هاشمى رفسنجانى من الأوائل الذين ساهموا فى قيام الثورة الإسلامية، وكان من أتباع الإمام الراحل الذين تحملوا لأجل الثورة السجن والألم، وبعد الثورة قاد الدولة فى عهد الحرب المفروضة، لقد قدم رفسنجانى خدمات جليلة للثورة ودائما كان موضع احترام الزعامة، وإذا كنا فى الأحداث الأخيرة لم نر منه ما نتوقعه، فإننا نأمل أن يكون كما الماضى بجانب الزعامة ليحافظ على وحدتنا.

آل لاريجان أبناء آية الله

فرناز حسنعلى زاده ■ اعتماد (الثقة) ١٧/٨/٢٠٠٩

فى عام ١٩٩٠، توفى ميرزا هاشم آملى بعد أن طوى تسعة عقود من الحياة الفقهية، وحينها كان الجميع يعتقدون أن أبناءه سيمضون على درب الحياة الفقهية مثل والدهم، لكن الآن وبعد ما يقرب من ١٧ عاما خلع معظمهم رداء الفقه وارتدوا لباس السياسة فأحدهم يتولى حاليا رئاسة مجلس الشورى الإسلامي، والآخر يتولى منصب قاضى القضاة، وإثنان آخران يعملان فى مناصب مرموقة بمؤسسات استراتيجية تتبع النظام، ومن ثم يمكن القول إن أبناء ميرزا تربعوا على رأس أقوى سلطتين بالبلاد، أما الإبن الخامس فقد سار على نهج والده فى الحياة الفقهية لكنه بالرغم من ذلك لم يدع السياسة ولم يلتزم كثيرا بسنة والده التى هى سنة علماء النجف وسعى للبحث عن ضجة السياسة، ومنذ ستة أشهر نظم بالنيابة عن آية الله هاشمى شاهرودى لقاءات شعبية مع رئيس السلطة القضائية ليعرفهم عليه بوصفه رئيس السلطة القضائية القادم.



ويمكن القول إن ميرزا هاشم آملى كان من كبار رجال الدين وكبار فقهاء مؤسسة مجلس صيانة الدستور، إلا أن أبناءه هيمنوا على الجغرافيا السياسية للدولة، ولأنه كان من المجتهدين البارزين الذين اعتلوا منابر التدريس، ومن منطلق انتمائه إلى مدرسة رجال الدين بالنجف فقد طلق السياسة طلقة لا رجعة فيها سواء قبل الثورة أو بعدها حتى إن السيد «المدرسى» وهو من مؤسسى نظرية ضرورة التوفيق بين الدين والسياسة قد فشل فى إقناعه بالدخول فى طريق السياسة، لكن أبناء آية الله هم من صنعوا الفارق لأنه بينما كان لازال حيا، تربع على لاريجانى على كرسى السلطة، فبينما تم اختياره فى البداية بالجامعة فى قسم الكمبيوتر، إلا أنه انخرط فى الفلسفة بعد زواجه من ابنة آية الله مرتضى مطهري، وكان أول ظهور له فى منصب مرموق عندما حمل لواء لجنة الفيلم الوطنى مشاركا فى مهرجان برلين ليحظى بمكانة مرموقة داخل صفوف التيار الأصولى للمرة الأولى، وبرغم خسارته فى الانتخابات الرئاسية العاشرة إلا أن تلك المكانة لم تختل مطلقا، بل وصلت إلى أوجها عندما عين رئيسا للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى فى حكومة أحمدى نجاد، ثم رئيسا لمجلس الشورى الإيرانى.

أما محمد جواد لاريجانى فقد حصل على دراسات من الولايات المتحدة الأمريكية قبل دخوله فى مجال السياسة، ومن ثم وضع حجر الأساس لمركز أبحاث المجالس الإيرانية، ومركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، لذلك فهو يلعب دورا مرموقا داخل مؤسسات اتخاذ القرار الإيرانى بوصفه أحد أعضاء أسرة لاريجانى، وكاد أن يصل إلى منصب وزير، عندما خاض ناطق نورى انتخابات الرئاسة.

نتطرق أخيرا إلى الأخ الوحيد الذى تعمم وذهب إلى الحوزة «صادق لاريجاني»، الذى سار على نهج والده مواصلا انتقاداته ورؤيته الخاصة للدين، وبالتزامن مع اقتراب موعد نهاية فترة رئيس السلطة القضائية هاشمى شاهرودى (١٠ سنوات) الذى طرح اسمه أمام وسائل الإعلام بوصفه خليفته فى هذا المنصب ليكون بذلك شقيقين على رأس سلطتين من إجمالى السلطات الثلاث فى إيران للمرة الأولى.

تعيين صادق لاريجانى رئيسا للسلطة القضائية

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٦/٨/٢٠٠٩

تم تعيين صادق لاريجانى رسميا فى منصب الرئيس الجديد للسلطة القضائية بأمر من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، ليكون بذلك الشخص الخامس الذى يعتلى منصب رئيس السلطة القضائية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد كل من الشهيد محمد بهشتي، وعبد الكريم موسوى اردبيلي، ومحمد يزدى، ومحمود هاشمى شاهرودى.

لقد انتهت الدورة الثانية لهاشمى شاهرودى فى هذا المنصب منذ أيام. وقبل صدور هذا القرار كان من المقرر إجراء مراسم لتوديع شاهرودى والتعريف بصادق لاريجانى فى قاعة مقر رئاسة تلك السلطة بمشاركة رؤساء السلطة التنفيذية والقانونية ورئيس مكتب المرشد، لكن تلك المراسم التى لم يعلن عنها رسميا لم تتم مما أسفر عن حدوث ضجة على الصعيد السياسى والإعلامى.

فى تلك الأثناء أعلن الموقع الإلكترونى "جهان نيوز"، نقلا عن مسئول مطلع أن سبب عدم إجراء تلك المراسم هو عدم التنسيق بشكل كامل بالتزامن مع ارتباطات عدد من ضيوف تلك المراسم، بينما تناقلت بعض وسائل الإعلام أخبار بشأن عدم قبول لاريجانى استئناف العمل فى هذا النصب بالتزامن مع ما تشهده البلاد من أحداث أعقبت الانتخابات الرئاسية.

من ناحية أخرى، ونقلا عن "قربانعلى درى نجف آبادي"، قيل إن صادق لاريجانى يخشى من أن تشهد الساحة أحداثا باسمه لا يكون له دخل فيها، فى حين نفت العلاقات العامة بالمحكمة العليا صحة تلك المقولة معلنة أن التصريحات المنسوبة لـ "درى نجف آبادي" بشأن سبب وقف تلك المراسم مجرد أكاذيب عارية من الصحة، وأنه سيتم التصدى لمروجى تلك الشائعات بالسبل القانونية.

على صعيد آخر، ينبغى الإشارة إلى أن صادق لاريجانى الذى شغل مؤخرا منصب رئيس السلطة القضائية هو شقيق على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإسلامي، مما يعنى أن الأخوين قد اعتليا هرم السلطة التشريعية والقضائية فى إيران، وكلاهما من أبناء آية الله العظمى ميرزا هاشم آملى الذى كان أحد أعظم فقهاء ومراجع النجف الأشرف وقم.

تصديق المجلس على حكومة أحمدى نجاد

آفتاب (الشمس) ٢/٩/٢٠٠٩

بعد خمسة أيام من المداولات فى مجلس الشورى الإسلامى صدق نواب المجلس على ترشيح ١٨ وزيراً واعترضوا على ٣ مرشحين فقط هم المرشحون لوزارات التربية والتعليم، الطاقة، والضمان الاجتماعى، علما بأن أعضاء مجلس الشورى الإسلامى يبلغ ٢٩٠ عضواً، ويلزم للحصول على ثقة المجلس أن يحصل المرشح على عدد ١٤٦ صوتاً؛ أى ٥٠٪ + ١ وكانت نتائج التصويت على النحو التالى:

	الوزارة	الوزير المرشح	عدد المؤيدين	عدد المعترضين	عدد المتنعين
١	التربية والتعليم	سوسن كشاورز	٤٩	٢٠٩	٢٨
٢	الاتصالات	رضا تقى بور	١٧٩	٦٢	٢٧
٣	الاستخبارات	حيدر مصلحي	١٩٤	٦٧	٢٥
٤	الخارجية	منوتشهر متكي	١٧٣	٧٩	٣٤
٥	الاقتصاد والخزانة	السيد شمس الدين حسيني	٢٢٤	٤٢	٢١
٦	التجارة	مهدى غضنفري	١٥٨	٩١	٣٧
٧	الصحة	مرضية وحيد دستجردي	١٧٥	٨٢	٢٩
٨	التعاون	محمد عباسى	١٦٣	٨٣	٣٧
٩	الزراعة	صادق خليليان	٢٠٠	٥٤	٣٢
١٠	العدل	مرتضي بختياري	٢٢٥	٣٦	٢٣
١١	الدفاع	أحمد وحيدي	٢٢٧	٥٤	٥
١٢	الطرق والنقل	حميد بهبهاني	١٦٧	٨٣	٣٣
١٣	الضمان الاجتماعي	فاطمه آجر لو	٧٨	١٨١	٢٩
١٤	الصناعة والمعادن	على أكبر محرابيان	١٥٣	١٠٣	٢٧
١٥	البحث العلمي	كامران دانشجو	١٨٦	٧٥	٢٥
١٦	الثقافة والإرشاد الإسلامي	سيد محمد حسيني	١٩٤	٦١	٣١
١٧	العمل	عبد الرضا شيخ الإسلامي	١٩٣	٦٣	٣٠
١٨	الداخلية	مصطفى محمد نجار	١٨٢	٧٥	٢٥
١٩	الإسكان والتعمير	على نيكزاد ثمرين	٢١٩	٤٠	٢٧
٢٠	النفط	سيد مسعود مير كاظمي	١٤٧	١١٧	١٩
٢١	الطاقة	محمد على آبادي	١٣٧	١١٧	٣٢

مصطفى محمد نجار .. رجل الحرس الثورى فى الحكومة

اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٩/٨/١٦

مصطفى محمد نجار من مواليد طهران العام ١٣٣٥ هـ.ش (السنة الإيرانية الهجرية الشمسية التى توافق عام ١٩٥٦ ميلادية)، يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، حاصل على بكارليوس الهندسة الميكانيكية من جامعة خواجة نصير الدين الطوسي، كما حصل على دبلومة الإدارة الاستراتيجية من هيئة الإدارة الصناعية، متزوج وله ثلاثة أبناء.

تولى الإدارة والإشراف على مشروعات كبرى علمية وبحثية، وتطبيق نظام تكاليف الكيفية على أحد المجالات الصناعية المهمة في وزارة الدفاع، وله جهد في مشاريع الفضاء وإطلاق صاروخ الأمل، وهو عضو في المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

المناصب الإدارية والتنفيذية

عضو في الحرس الثوري منذ أواخر عام ١٣٥٧هـ.ش (١٩٧٨) (منذ بداية تشكيله) أي حوالي ٣١ عاما.

التواجد على جبهة كردستان وصراع منطقة نقده (أواخر العام ١٩٧٨).

مسئول التقييم في محافظة سيستان وبلوشستان (في القيادة العامة القيادة المركزية للحرس الثوري).

مسئول عن التعاون العام للحرس حوالي عام ١٣٦٠هـ.ش (١٩٨١)، هذا التعاون يشمل قطاعات العلاج والإمداد والإسكان والتربية البدنية في الحرس على مستوى البلاد، وإنشاء مراكز للعلاج والاستشفاء أثناء الحرب في غرب وجنوب البلاد وسائر الأنحاء.

مسئول عن منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٣٦١هـ.ش (١٩٨٢) (محور لبنان – فلسطين – دول الخليج)، والتواجد في المنطقة بشكل مستمر وخاصة لبنان.

التواجد في وزارة الحرس منذ العام ١٣٦٤هـ.ش (١٩٨٥م)، والعمل في قطاع صناعات الاكتفاء الذاتي (انطلاقا من دراسته الهندسة الميكانيكية).

وزير الدفاع وإمداد القوات المسلحة في الحكومة التاسعة.

المؤهلات العلمية والبحثية

مسئول فريق التجهيز والدعم الفني الذي يشمل صناعة الرؤوس الحربية موقع الإمام علي والشهيد رجائي، والذي يتولى دعم جبهات الحرب عن طريق إنشاء كافة التجهيزات.

مسئول عن مصانع الحديد (أول صناعة عسكرية في وزارة الحرس) والذي أنشئ بناء على توصية المرحوم الشهيد تشمران.

نائب قسم العتاد الحربي بوزارة الحرس والذي يشمل صناعات الحديد وفجر شيراز.

عضو في هيئة إدارة صناعات الحرس منذ بداية دمج وزارتي الحرس والدفاع، كرئيس لفريق صناعة الأسلحة (ساصد) والذي يشمل مصانع حديد فجر شيراز ومصانع الانتاج الحربي.

مسئول عن مشروع المدفع الذي انتج في قسم انتاج السلاح، وكانت حصيلة انتاج هذه القسم ستون نوعا من العتاد الحربي، بداية من مراحل الانتاج الأولى وحتى المراحل النهائية. وكانت نسبة المكون المحلي ١٠٠٪ وعلى يد خبراء إيرانيين.

مدير فريق والرئيس التنفيذي لصناعة مهمات (ساصد) من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٥م وهو يشمل مصانع المهمات الواقعة في تشهار راه باسداران وبارتشين وهفتم تير أصفهان ومصانع أصفهان ودزفول وسوسنجرد (خوزستان) نائب برنامج التخطيط والتنمية (ساصد)

المعزولون فى الحكومة التاسعة
طرد ٣٤ من كبار المديرين الاقتصاديين

فردا (الغد) ٤/٨/٢٠٠٩

عقب الانتهاء من مراسم أداء اليمين الدستورية أصبح الرئيس أحمدى نجاد مكلفاً بتشكيل وتقديم حكومته الجديدة فى غضون أسبوعين للحصول على ثقة المجلس قبل أن يشرع فى تنفيذ برامجه الموعودة. وتشمل حكومة نجاد الجديدة الـوزراء، ومساعدى رئيس الحكومة، وكذلك الأجهزة والمؤسسات الأخرى مثل البنك المركزى، وهو ما سيكشف لنا - من خلال الأسماء المطروحة - عن الوجهة التى سيذهب إليها رئيس الحكومة مستقبلاً.

لكن على الرغم من ذلك قد يبدو مهماً لنا الآن ليس فقط مجرد التطلع أو انتظار الحكومة الجديدة، ولكن المهم هو التوقف عند دراسة سلوك أحمدى نجاد مع وزرائه ورؤساء المؤسسات الحكومية التابعة له، وكذلك مساعديه وكبار المسئولين فى الحكومة على مدار السنوات الأربع الماضية.

ذلك السلوك الذى لم يكن لديه أى قدر من الصبر على أصغر الانتقادات التى كانت توجه إليه إلى درجة لم يتمكن معها من التمتع بأى صبر حتى قبيل انتهاء عمر حكومته بثمانية أيام.

هذا النوع من الرؤية والسلوك - الذى يمكن وصفه «بالرؤية الاستبعادية» أو «السلوك الإلغائى» - قد استمر قائماً على مدار السنوات الأربع الماضية لدرجة أن أحمدى نجاد قام على مدار هذه السنوات الأربع باستبعاد وحذف أكثر من أربعين شخصية من الوزراء، والمساعدين الكبار له، والمديرين الحكوميين من ذوى المناصب العليا، وهو ما يعنى بعبارة أخرى أنه كان يستبعد سنوياً عشرة مديرين كبار أو مدير كبير واحد مرة كل شهر ونصف الشهر.

وعلى الرغم من أن أحمدى نجاد كان قد شبه حكومته بفريق كرة القدم وأن سلوكه الاستبعادى ما هو إلا تغيير منطقى مثلما يحدث فى مباريات كرة القدم، إلا أن أقل التأثيرات أو النتائج المترتبة على مثل هذا السلوك - غير المسبوق فى تاريخ إيران السياسى بعد الثورة - يتمثل فى عدم استمرار السياسات على النحو الصحيح الذى يضمن لها تحقيق النتائج والأهداف المرجوة.

التقرير التالى يشتمل على قائمة بالمديرين الاقتصاديين الذين جرى على رقابهم «سيف دموقليس» الاستبعادى.

١ -داود دانش جعفرى:

مما لا شك فيه أن أهم استبعاد حدث فى الحكومة التاسعة فى قطاع الاقتصاد كان متمثلاً فى استبعاد «داود دانشى جعفرى» وزير الشئون الاقتصادية والمالية.

لقد كان السبب المباشر لاستبعاده وإقالته قبل انتهاء عمر الحكومة التاسعة بسنة واحدة هو معارضته الصريحة للتدخل المباشر من جانب رئيس الحكومة أحمدى نجاد فى الاقتصاد والنظام البنكى. فلقد كان غير مستحسن وغير مرحب بمنهج أحمدى نجاد الخاص بإنفاق العائدات النفطية بشكل غير صحيح، كذلك كان يعتبر أن حل جهاز الإدارة والتخطيط، والمجلس النقدى والائتمانى، والمجلس الاقتصادى عملاً لا جدوى منه، ليصل به الأمر إلى أن يقول للحكومة التاسعة فى ارديبهشت ٨٧ / إبريل ٢٠٠٨ فى حالة من البغض غير مألوفة أو معتادة: فى أمان الله!

من أهم الأقوال الحادة التى صرح بها «جعفرى» عندما قال للحكومة وداعاً وفى أمان الله! قوله: «البعض يعتقد أن التقلبات الاقتصادية التى نعيشها خاصة التضخم والقطاع الإسكانى ناتجة عن الأنشطة والممارسات السيئة المناهضة للحكومة».

فى هذا الصدد يذكر أن داود دانش جعفرى المولود فى عام ١٣٣٣ هـ.ش ١٩٥٤م فى طهران، والذى كان عضواً فى اللجنة الخاصة باختيار الـوزراء وتقديمها إلى أحمدى نجاد، يعد من جملة الأصوليين الذين يعتقدون - إيماناً - فى الاقتصاد الحر.

٢-على رضا طهماسبى:

يعد على رضا طهماسبى - الذى يوصف بحق أنه الوزير كثير الشكوى من وسائل الإعلام - هو ثانى وزير مهم فى المنظومة الاقتصادية الذى جرى عليه «سيف دموقليس الاستبعادى».

فى هذا الصدد يقال إن أهم سبب لاستبعاد وعزل طهماسبى هو معارضاته واعتراضاته الدائمة على أسلوب تنفيذ الخطط

والبرامج التى لم تكن مدرجة فى الموازنة العامة للدولة، والتى كانت تحظى بدعم مطلق من جانب أحمدى نجاد، مع هذا فإن طهماسبى كان من أولئك المسئولين الذين كانوا يأملون فى أن تتغير الظروف والممارسات ليس بشأن عدم القيام بإجراء تغييرات واسعة فى الإدارات المختلفة بالوزارة وإنما بشأن عودة المسئولين السابقين فى وزارته إلى أعمالهم، وهو ما استغرق منه ٢٢ شهراً من الانتظار.

فى هذا الصدد أيضاً يعتقد العديد من الشخصيات الفاعلة فى قطاع الصناعة والتعدين فى الدولة أنه على الرغم من أن لديهم العديد من الانتقادات الواسعة على طهماسب، إلا أنهم يعتبرون أن من أهم الإنجازات التى حققها فى وزارته ذلك الإنجاز الخاص بتوفير الاستقرار وعدم التغيير فى كبار المديرين بوزارة الصناعة والتعدين، لكن من ناحية أخرى، فإن رؤيته ونظرته إلى الصناعة كانت سبباً فى نهوض العديد من النشطاء الفاعلين فى قطاعى الصناعة والتعدين بوصفه كان يشكل «كابوس» هذا القطاع الحيوى بالدولة، وربما لهذا السبب فرح الكثيرون لخروجه من الوزارة إلى درجة أنه لم يحدث أن أعلن فرد واحد فقط عن تألمه لخروج طهماسبى من الوزارة.

فالواقع أن أسلوب طهماسبى مع المديرين التابعين له كانت غير ملائمة، ولم تكن مناسبة لمكانتهم، فقد كان كثير التوبيخ للمديرين العاملين معه، كما كان يقرر إحالتهم للتحقيق فى أهون المسائل ولأتفه الأسباب، لدرجة أنه تحدث بعصبية بالغة فى اجتماعات مجلس معاونى الرئيس بشأن قيام مجلة الصناعة والتنمية التى يرأس تحريرها «إسحاق جهانجيرى» بنشر إعلان لشركة «إيران خودرو» دون إذن منه. على أية حال، فى السابع عشر من مرداد (٧/ ٨/ ٢٠٠٧) استقال طهماسبى فى نفس الوقت الذى استقال فيه وزير النفط، ليلتحق بعد ذلك بالمبنى الكائن فى شارع «وصال الشيرازى» كمعاون لأحمد توكلى فى مركز البحوث الخاص بمجلس الشورى.

٣-وزيرى هامانه:

إلى جانب هذه الإقالات يمكن تصنيف إقالة وزيرى هامانه وزير النفط فى الحكومة التاسعة بأنها كانت أكثر الإقالات صخباً وضوضاء. فقد تمت إقالته بعد ثلاثة أشهر فقط عقب المشكلة التى طالت أزمة البنزين والتى بسببها تم إشعال النيران فى عدة محطات للبنزين كنتيجة مباشرة لطرحه مشروع بيع البنزين فى حصص وعبر كوبونات. لم تستمر وزارة «سيد كاظم وزيرى هامانه» - الوزير غير المحبوب فى الحكومة التاسعة إلا قرابة عامين، إذ تمت إقالته بينما كان يلقى كلمة هامة فى نادى مكتظ بالعاملين فى قطاع الصناعات النفطية فى شارع شريعتى فى أواخر أيام شهر مرداد من عام ١٣٨٦هـ.ش/ أغسطس٢٠٠٧م، حيث قام «وزيرى هامانه» بعمل مقارنة بين صناعة النفط والجيش فى عام ١٣٥٧ هـ.ش/ ١٩٧٩م فقال: «آنذاك كانت توجد مجموعة من كبار رجالات الدولة تعمل على حل الجيش إلا أن الإمام والمسئولين ذوى الخبرة والرؤية قرروا المحافظة على الجيش، اليوم نجد الصورة ذاتها قائمة تجاه صناعة النفط، فالبعض يسعى جاهداً إلى القضاء على صناعة النفط، وهو ما يعلمه المسئولون أيضا، واليوم فإن عدداً من ذوى المصلحة يريدون القضاء على صناعة النفط ويريدون حرثها من جديد».

لقد أسفر كلام «سيد كاظم وزيرى هامانه» الغاضب هذا عن إثارة غضب برويز داودى النائب الأول لرئيس الجمهورية مما أدى به إلى الإيعاز لرئيس الجمهورية بإقالته (إقالة وزيرى) وهو ما أكدّ عليه وزيرى بقوله: «لم أقدم استقالتى وكنتُ أمتلك القدرة على العمل ولازلتُ أمتلكها وما حدث هو قرار رئيس الجمهورية بضرورة إقصائى من العمل فاستقلت..».

فى مراسم توديع أول وزير للنفط فى الحكومة التاسعة - وزيرى- وبينما كان يلقى كلمته بهذه المناسبة قام بالحديث عن «مافيا النفط»، وهى التى كانت محوراً رئيسياً فى الشعارات الأساسية لمحمود أحمدى نجاد فى الانتخابات التاسعة.. وقال: «فى العامين الأخيرين كانت تتم أعلى مستويات الرقابة على النظام النفطى، وكانت تمارس الضغوط من جانب المجموعات الرقابية على أعلى قدر ممكن لدرجة بدت الأمور وكأنها محاولة للانتقام مما كان يحدث على مدار السنوات الثمانى أو الست عشرة الماضية». كذلك قام بالتأكيد على أنه يفوض أمره لله فى عدد من الأصوليين فقال: «على الرغم من أن الأصوليين لديهم تأكيد راسخ على ضرورة إعمال الرقابة على صناعة النفط، ولكن يجب الإفصاح على حقيقة مفادها أنهم كانوا يقومون بتوجيه كل «عصيانهم» على صناعة النفط على مدار العامين الماضيين وأنى أفوض شأنهم جميعاً لله المتعال».

٤- فرهاد رهبر:

يمكن تصنيف ووصف إقالة فرهاد رهبر بأنه أكثر الإقالات ظلماً فى الحكومة التاسعة، ذلك أنه كان مخلصاً ووفياً حتى آخر لحظة للسياسات الخاصة بالحكومة التاسعة، والذى كان يُعد أحد الأشخاص الرئيسيين الذين قاموا بتعيين الحكومة، لقد تمت إقالته عقب حل جهاز الإدارة والتخطيط.

لقد استمر هذا الوفاء حتى بعد إقالته، حيث كان مستعداً للدفاع عن السياسات الاقتصادية للحكومة فى المناظرة التى أقيمت بين مؤيدى ومنتقدى حكومة أحمدى نجاد وخصوصاً السياسات الاقتصادية لهذه الحكومة، حيث كان فرهاد رهبر ممثلاً عن مؤيدى هذه السياسات بينما كان «محمد ستارى فر» ممثلاً عن جبهة المنتقدين لهذه السياسات.

إن النقطة الجديرة بالاهتمام فى هذه المناظرة تتمثل فى قيام ستار فر بمخاطبة فرهاد رهبر شخصياً وهو ينتقد السياسات الاقتصادية للحكومة التاسعة فقال: أنتم وقد قاموا بعزلكم وإقصائكم فرد عليه رهبر بقوله: لم يقوموا بإقالتى. فقال ستارى فر: إذن لقد أعطوكم الإستقالة! فرد رهبر: أنا لم استقل. فقال ستارى فر: إذن ما الذى حدث؟ لم يعطونكم الاستقالة ولم يعزلوكم..ولم تستقيلوا .. إذاً ما الذى حدث؟ هل يمكن أن تقولوا لنا كيف ذهبتم إذاً ؟. لكن يقال إن سبب إقالة فرهاد رهبر هو قيامه بتعيين إثنين من معاونيه من بين الأشخاص ذوى التوجهات الإصلاحية، هذا بخلاف معارضته واعتراضاته الصريحة بشأن قيام رئيس الحكومة بالسعى إلى دمج مؤسسات وأجهزة الإدارة والتخطيط فى المحافظات فى أجهزة ومؤسسات مركزية.

الواقع أن هذا الأمر كان موضع انتقاد شديد من جانب الأصوليين، ذلك لأن «رهبر» كان معتقداً بشدة فى عمل الحكومة وحفظ وحماية المصالح والثروات الوطنية.

لقد قاوم «فرهاد رهبر» نظرة ورؤية أحمدى نجاد بشأن تحديد صلاحيات جهاز الإدارة والتخطيط. ما حدث بعد ذلك أن أحمدى نجاد قام بتعيين «سيد امير منصور برقعى» الحاصل على بكالوريوس الميكانيكا خلفاً لفرهاد رهبر الحاصل على دكتوراه الاقتصاد فى شهر آبان ١٣٨٥هـ.ش/ أكتوبر٢٠٠٦م من جانب رئاسة جهاز الإدارة والتخطيط .

٥- محمد رحمتى:

لقد كان محمد رحمتى هو الوزير الوحيد الذى بقى من حكومة الإصلاحات، وذلك لأنه أبدى استعداده للتعاون مع الحكومة التاسعة. لكن هذا التعاون لم يستمر حتى النهاية، حيث توقف بصدور حكم محمود أحمدى نجاد فى ٣١ تير ١٣٨٧هـ.ش/ ٢٠ يوليو٢٠٠٨ بذريعة وحجة التقاعد، فهو يعد تاسع وزير، والمدير الكبير الحادى عشر الذى لم يستقل من عمله، ولم يصل لسن التقاعد، ولكنه عزل بسبب اختلافه فى وجهات النظر مع أحمدى نجاد وذلك قبيل انتهاء عمر الحكومة التاسعة بأحد عشر شهراً.

وفقا لاقتناع بعض نواب مجلس الشورى، فإنه مع الوضع فى الاعتبار عضوية رحمتى فى حكومة محمد خاتمى، فإنه كان دائماً موضع انتقاد مباشر مفاده أنه لم يكن «أصولياً» بالقدر الكافى أو المطلوب، ولهذا السبب نفسه فإنه منذ بداية تشكيل حكومة أحمدى نجاد كان موضوع إقالته مطروحاً بشكل دائم ومستمر. لكن مقاومة «رحمتى» أمام الضغوط الحكومية عليه من أجل تغيير مديريه ومعاونيه، وكذلك اعتراضه على التدخلات الحكومية فى تنفيذ المشروعات التى لم تكن لها جدوى منطقية من وجهة النظر الاقتصادية، وكذلك ممانعته من الإستفادة التقاسمية من الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية، وهو ما صار سبباً لنفاد صبر أحمدى نجاد فأقاله. المؤكد أن الحكومة التاسعة لكى تبرئ ساحتها من تقاعد وزير الطرق أشاعت فى الأوساط الإخبارية أن موضوع الاستقالة الإجبارية لرحمتى قد تم تضخيمها وتشويه الحقائق الخاصة بها، ومع كل هذا فإن رحمتى لم يكن قد قدم استقالته، ولم يكن قد بلغ سن التقاعد، وذلك لسبب بسيط، وهو أن ثلاث سنوات كانت تفصله عن سن التقاعد عند إقالته، كما أن الوزير الجديد الذى تولى مكانه كان يكبره بثمانى عشرة سنة!!

٦- إبراهيم شيبانى:

الواقع أن إقالة إبراهيم شيبانى يمكن وصفها بأنها أبرز الإقالات التى تمت فى عهد أحمدى نجاد، ذلك أنه كان قد تسلم قرار خاتمى برئاسة البنك المركزى الإيرانى عقب وفاة محسن نوربخش، وقد بقى فى منصبه هذا مع ميلاد الحكومة التاسعة، كما أنها - وعلى غير المتوقع - قام بتأييد السياسات الاقتصادية لحكومة أحمدى نجاد، والتى كانت مخالفة لما كان عليه الأمر فى الحكومة السابقة. يقولون إن شيبانى كان يعارض بشدة أقل وأصغر السياسات التى كانت تؤدى إلى زيادة حجم النقد بالبنك المركزى مائة فى المائة فى جميع الاجتماعات ذات الصلة التى كانت تعقدها الحكومة التاسعة مع كبار رجال وعلماء وخبراء الاقتصاد، والذين كانوا ينتقدون - فى معظمهم - هذه السياسات. وعلى الرغم من كل هذا الدفاع إلا أن شيبانى اضطر إما إلى الرحيل أو قبول الإقالة والخضوع لها. الثابت أن السبب المباشر لإقالته ليس معلوماً بدقة حتى الآن، إلا أن تعيينه سفيراً لإيران فى النمسا عقب خروجه من رئاسة البنك المركزى يُعد دليلاً على أنه لايزال يحظى بقبول الحكومة التاسعة حتى الآن.

٧- طهماسب مظاهرى:

إذا كانت إقالة داود دانش جعفرى من أهم الإقالات التى حدثت، وإذا كانت إقالة وزيرى هامانه من أكثر الإقالات صخباً فإن إقالة طهماسب مظاهرى يمكن اعتبارها أيضاً أكثر الإقالات ضجيجاً وجدلاً. فمظاهرى الذى تولى رئاسة البنك المركزى بهدف السيطرة على التضخم والنقد - عقب إقالة شيبانى- قام بانتقاد السياسات الانبساطية من أول يوم تولى فيه المسئولية، كما كان أول من أعلن - من بين جميع أفراد الحكومة التاسعة - أن حجم النقد سوف يتضاعف مرتين خلال العامين القادمين، لقد كانت أهم إجراءاته السياسية تلك التى أطلق عليها مصطلح: «القفل الثلاثى» للخزانة، وهو الأمر الذى صار موضع انتقاد مباشر وشديد من جهرمى وزير العمل الذى كان مكلفاً بتنفيذ المشروعات غير المدرجة فى الموازنة العامة للدولة. ومع إصرار طهماسب مظاهرى على سياساته النقدية المغلقة فإن تحدياً حقيقياً نشب فى الحكومة فيما بين طهماسب مظاهرى نفسه وجهرمى وزير العمل، وهو

ما أسفر في النهاية عن قرار أحمدى نجاد بترجيح كافة جهرمى وإقالة مظاهرى. الجدير بالذكر هنا أنه – أى مظاهرى- كان قد قدم إلى أحمدى نجاد طرقا وحلولاً للمشكلات الاقتصادية بالدولة، وذلك في أواخر أيام عمله وهى الحلول والخطط التى لم يظهر أحمدى نجاد بشأنها أى قدر من الاهتمام. اللافت للنظر هنا أن مظاهرى كان قد بعث بنسخة من آخر رسالة إلى أحمدى نجاد إلى أعلى مسئول فى البلاد (أى المرشد على خامنئى)، وذلك لكى يكون قد عمد إلى امتلاك الحجة الدامغة على الحكومة، اللافت للنظر أيضا أن مظاهرى وجه حديثاً إلى الرئيس أحمدى نجاد، وذلك فى مراسم حفل توديعه التى أقيمت فى شهر «مهر»١٣٨٧هـ.ش/ أكتوبر٢٠٠٨م فقال له: إن إصلاح النظام البنكى غير ممكن ولا يمكن تحقيقه بالسيف والراية(*)!!

٨- أكبر تركان:

يكفينا القول بأن اللاعب الوحيد الذى نجح فى عرض وإظهار آرائه – عبر ومن خلال- وسائل الإعلام، بل وعن طريق اليافطات الإعلانية أيضاً هو أكبر تركان. فأكبر تركان هو المدير الناجح لصناعة النفط، ولكنه كان اللاعب غير الموفق على خشبة مسرح الحكومة التاسعة، والذى تمت إقالته بسبب قيامه بعرض البيانات الحقيقية. فهو القائل فى حديث مع صحيفة (اعتماد) - الثقة -: إن الأرقام والاحصاءات التى قدمها السيد أحمدى نجاد بشأن بعض الآبار النفطية فى حقل فارس الجنوبى، وكذلك مصفاة النفط فى بارسيان كانت خاطئة تماماً». لقد كان اكبر تركان غير عارف أو ملم بمجيئ نوذرى من شركة نفط وغاز فارس إلى وكالة وزارة التخطيط فى وزارة النفط، ولكنه اعتقد أن عملية النقل هذه قد تمت بناءً على رغبته التى قرأها البعض خطأ. وعلى الرغم من أنه كان يفسر هذا التغيير بأنه من أجل الخدمة أى فى صالح الحكومة، إلا أن إحضار ونقل على وكيلى- والذى كان مقرباً- من رئيس الحكومة التاسعة – إلى موقعه – موقع أكبر تركان- فى شركة النفط وحقل فارس قد زاد من غموض عملية التنقل التى يقوم بها أحمدى نجاد. لقد بقى أكبر تركان مدة ١٢ سنة تقريباً فى إدارة صناعة النفط، لكنه رغم ذلك يعتقد فى أن صناعة النفط قد ضعفت فى السنوات الأربع الأخيرة، وهو يعتقد أن السبب الأصلى فى ذلك هو الضعف والتأخر فى تنفيذ الكثير من المشروعات والتى من جملتها مشروع فارس الجنوبى.

لقد كشف تركان فى آخر حديث صحفى له مع جريدة «اعتماد» عن موضوع مهم ومثير للانتباه، وهو أن أحمدى نجاد لم يكن يعطى التخطيط والإدارة أهمية أولى، بل كان يرى أن الطاعة وتحديداً طاعته هو إنما تشكل بالنسبة إليه الأولوية الأولى.

وهو يقول – صدقاً- نظراً لأن الإدارة تشكل بالنسبة له أهمية مطلقة فمن الطبيعى ألا يقوم أكبر تركان بإقالة «محمد رضا نعمت زاده». لقد خدم تركان مدة ثمانى سنوات فى الوزارة، وهو يرى أن هذه السنوات الثمانى هى لخدمة الجمهورية الإسلامية، وهو لا يزال يقول إن النظام ليس السلطة التنفيذية فقط ونحن لازلنا نخدم نظام الجمهورية الإسلامية من خارج السلطة التنفيذية أيضاً.

٩- محمد رضا نعمت زادة:

(محمود أحمدى نجاد يختلف عن الشهيد محمد على رجائى ١٨٠ درجة).

توضيح هذه الجملة سيكون كافيا عندما نستعرض ما قاله محمد رضا نعمت زاده حينما ندرك إغضابه رئيس الحكومة التاسعة (أحمدى نجاد) الذى كان يعتبر مؤيديه نماذج للشهيد رجائى، ففى أقل من ٢٤ ساعة تم عزله وإقالته من منصب كبير المستشارين فى وزارة النفط.

ولقد سعت جريدة «اعتماد» – بهدف الحوار بشأن إقالة محمد رضا نعمت زاده – إلى لقاء مساعد وزير النفط لشئون التكرير والتوزيع، وهو ما أثار غضب باستور نشينان إلى درجة أن غلام حسين نوذرى وزير النفط لجأ خلال أقل من نصف يوم من إجراء الحديث مع مساعده إلى نفى كافة التصريحات التى أدلى بها مساعده مؤكداً على أنه لم ينطق بها ينشر وينسب له وقال: «إن الشعبوية، بساطة العيش والاهتمام بالمستضعفين كانت أهم سمات وخصائص الشهيد محمد على رجائى الذى كان رئيساً للجمهورية، وأن هذه السمات ذاتها موجودة ومتحققة أيضا فى رئيس الحكومة التاسعة الذى قام بإحياء واستدعاء الذكريات الجميلة التى كانت سائدة وقائمة فى الأيام الأولى من عمر الثورة الإسلامية».

الواقع أن محمد رضا نعمت زاده هو المدير الوحيد فى قطاع النفط الذى تم عزله مرتين. المرة الأولى كانت عبر إقالته من شركة تكرير وتوزيع المشتقات النفطية أيضا بطلب من محمود أحمدى نجاد.

عندما يقول نعمت زاده: «إن السيد نوذرى كان راضياً عن عملى وأدائى، وأنه كثيرا ما أيد ودعم الأعمال التى قمت بإنجازها وأننى كنت أخدمه بكل إخلاص. وأن الأصل عندى هو أنه لا فرق لدى فى العمل مع الوزير الفلانى أو رئيس الجمهورية لأن الهدف والأصل هو تلبية حاجة الدولة ورفعتها، وهو الأمر الذى من أجله يتم استبدال وتغيير الوزراء والرؤساء. فقط المطلوب منى أن استمر فى أداء العمل. كان هذا قبل الآن. فالآن وفى ظل الظروف الراهنة فإن وضع الدولة قد تغير واختلف لدرجة باتت معها عملية تغيير أو نقل مدير عادى – وليس مديراً من القيادات العليا – أمراً غير طيب، وأن إدارة الدولة بهذه الصورة فى ظل هذه الأوضاع هى عملية غير مقبولة أو جائزة».

الواقع أن محمود أحمدى نجاد كان يتدخل شخصياً فى عملية

تغيير كبار المديرين والموظفين فى قطاع النفط، وهو أمر لم يكن قائما على الإطلاق فى أى حكومة سابقة. والآن فإن صناعة النفط فى الدولة باتت محرومة من خبرات مديرين ناجحين مثل «نعمت زاده» الذى أقيل وعزل فقط بسبب مقارنة مع شخص آخر لدرجة يمكننا القول معها بأن صناعة النفط قد باتت فارغة وخالية تماماً من المديرين الأكفاء الناجحين وذوى الخبرة الصحيحة والشاملة.

١٠- هادى نجاد حسينيان:

هادى نجاد حسينيان، الدبلوماسى الخبير، كان واحداً من أوائل المستبعدين والمعزولين من صناعة النفط فى الحكومة التاسعة، والذى تم استبعاده وإقالته بعد أن أصبح موضع غضب «سيد كاظم وزيرى هامانه». لقد أعلن أن سبب إقالته أو استبعاده فى ٢٧ مهر١٣٨٥هـ.ش / ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦م أنه قد بلغ السن القانونية، لكنه يعتبر نفسه بأنه قد أقعد عنه إجبارياً ويؤكد دوماً على أنه لم يتقاعد، بل أُقْعِدَ.

بعد إقالة هادى نجاد حسينيان أجرت صحيفة «اعتماد» (الثقة) حديثاً مطولاً معه .. فى هذا الحديث قال: لقد نقلت ما سمعته، فما سمعته أن الجنرال برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان السابق قد أطلق جرس تحذير إلى السيد أحمدى نجاد حين قال له أن رئيس وفد التفاوض الإيرانى فى مشروع خط أنابيب السلام ليست لديه قدرة على التغيير، وأنه لا يمكنه أن يصل إلى نتيجة بطبيعته تلك.

وكان الرئيس مشرف يسمع الإجابة التالية:

سنعطى هذا الفريق فرصة أربعة أشهر، وإذا لم تصلوا إلى نتيجة سوف أجلس بنفسى معكم (أى أحمدى نجاد) وسوف نتخذ أنا وأنتم - نجاد ومشرف - القرار النهائى فى هذا الصدد». وفيما يبدو فإن هذا الأمر هو الدليل أو السبب الحقيقى لإقالة وعزل «هادى نجاد حسينيان»، حيث كان القرار أن تتم الاستفادة بخبرته الكبيرة فى المجال الدبلوماسى لدعم وضع إيران التفاوضى فى هذا المشروع، وفى هذه اللحظة تحديداً، أى تلك اللحظة التى كان الحديث والتفاوض فيها قائماً حول بيع وشراء الغاز الإيرانى.

لكن بعد إقالة هادى نجاد حسينيان استمرت المفاوضات الخاصة بخط أنابيب السلام، وتم إسناد رئاسة الوفد الإيرانى إلى حجت الله غنيمى الذى تمكن حتى الآن من استبعاد الهند من هذا الخط وإحداث تخفيض خاص لدور باكستان فيه!!

لقد أصبح حسين نقره كارشيرازى عضو الغرفة التجارية الإيرانية خليفة له فى قطاع وإدارة الشئون الدولية بوزارة النفط.

١١-كاظم بور اردبيلى:

يعد كاظم بور اردبيلى واحداً من ذوى الخبرات الذين تم استبعادهم من العمل فى قطاع النفط على يد الحكومة التاسعة، فلقد خدم هذا الرجل فى فترة تولى آية الله على خامنئى أى رئاسة الجمهورية، وكذلك خدم فى دورة رئاسة مير حسين موسوى للوزراء، وأيضاً طوال فترات كل من هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى فى رئاسة الجمهورية، ومع كل هذا - وبعد كل هذا - تمت إقالته فى ٢٩ أرديبهشت ١٣٨٧ هـ.ش، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٨ من قطاع صناعة النفط، وهو يجب عليه أن يقول أيضاً لقد أقعدت عن العمل ولم أتقاعد.

عندما سألته جريدة «اعتماد» بشأن خلفيات وخفايا - خبايا - هذا التقاعد كان يقول: لا تسألونى هذا السؤال، واسألوا الشخص الذى اتخذ هذا القرار فهو الوحيد الذى يجب عليه أن يجيب على هذا السؤال.

الواقع أن «حسين كاظم بور أردبيلى» - بعد ٢٤ سنة خدمة فى قطاع النفط - ترك الخدمة فعلياً وحل مكانه «سيد محمد على خطيبى طباطبائى» الذى أرسل فى البداية للحصول على «كورس غنيمى فرد» (*) فى شئون الاتفاقيات الدولية، والذى يتم تنظيمه فى إدارة الشئون الدولية بوزارة الخارجية، لكنه لم يتمكن من أن يحقق الدرجة المطلوبة للقبول فى الدراسة فى هذا الكورس، ولهذا كانت النتيجة أنه أصبح مندوب إيران لدى منظمة الأوبك، فلقد كان واحداً من العاملين فى مؤسسة دراسات الطاقة بوزارة النفط!!

١٢-محمد جعفر مجرد:

كان محمد جعفر مجرد من المديرين ذوى الخبرة فى البنك المركزى بعد تعيين «طهماسب مظاهرى» فى شهر يور ١٣٨٦ هـ.ش / سبتمبر ٢٠٠٧ فى رئاسة البنك المركزى، وتم استبعاد وعزل محمد جعفر مجرد من منصبه كنائب للبنك المركزى لشئون العملة والنقد وتعيين «رضا راعى» خلفاً له، وبعد هذا التغيير قام مظاهرى بتعيين مجرد مستشاراً عالياً له. كان «مجرد» قد تولى «إدارة العملة والنقد» فى فترة رئاسة محسن نورنجى وإبراهيم شيبانى.

وبينما كان احتياطى العملة فى نهاية عصر خاتمى نحو ١٠ مليارات دولار فإن مجرد أعلن فى شهريور ١٣٨٦ هـ.ش / سبتمبر ٢٠٠٧ أن الاحتياطى الفعلى الموجود بالبنك المركزى هو ٦,٤ مليار دولار، ولقد أعلن محمد جعفر مجرد أن المعلومات البنكية الخاصة بتسوية الحسابات الدولية الخاصة بإيران كانت هى السبب فى وجود هذا الاختلاف أو الفارق فى الأرقام الموجودة بشأن احتياطى العملة فى إيران. «إن المؤسسات الدولية تقوم بوضع تقديراتها بشأن احتياطيات العملة وأسعار العملة فى إيران، وفقاً لمعايير خاصة بها. على سبيل المثال، قام بنك تسوية الحسابات الدولية بتقدير حجم القروض الخارجية الإيرانية فى نهاية عام ٢٠٠٤ بأنها تبلغ نحو ٢٢ مليار و٣٠٠ مليون دولار، فى حين أن البنك المركزى أعلن أن متوسط هذه القروض - فى نفس الوقت - هو ١٥,٧ مليار دولار».

معظم أفراد الشعب الإيرانى يعتبرون أحمدى نجاد رئيسا شرعيا لإيران

■ موقع ألف الإليكترونى ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩

طبقا لاستطلاع رأى أجرته بعض المؤسسات البحثية الأمريكية، يعتبر معظم أفراد الشعب الإيرانى الرئيس أحمدى نجاد رئيسا شرعياً لإيران، وقد تم إجراء هذا الاستطلاع بعد أحداث الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وقد أوضح أنه فى حالة إعادة إجراء الانتخابات من جديد فإن مير حسين موسوى سيحصل على عدد أقل من الأصوات مما حصل عليه فى المرة الأولى.

أجرت مؤسسة الرأى العام العالمى World Puplic Opinion هذا الاستطلاع فى إطار برنامج بحثى عن التوجهات السياسية العالمية تم فيه بحث قضايا مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية من وجهة نظر الشعب الإيرانى.

وقد جمع فى هذا الاستبيان وجهات نظر أفراد الشعب الإيرانى حول كثير من القضايا، ونشرت نتائجه يوم ١٨ سبتمبر على الموقع الإلكترونى لهذه المؤسسة البحثية.

أجرى الاستبيان بالتطبيق على شريحة سكانية شملت أفراد من الحضر والريف الإيرانى بمعدل خطأ ٣٪ وذلك عن طريق استخدام الهاتف وبمساعدة الحاسب الآلى.

وغطى الاستبيان موضوعات مثل الانتخابات فى إيران، وبحث مدى الثقة فى المؤسسات والأجهزة الحكومية فى إيران، وأداء الولايات المتحدة فى العالم، وأسلوب تعامل إيران معها، ومقارنة الأوضاع الحالية فى إيران بما كانت عليه قبل ٤ سنوات، وقضية الحريات الاجتماعية فى إيران، وقضايا من هذا القبيل.

السؤال الأول:

من فضلك أوضح وجهة نظرك فى كل من الموضوعات التالية: هل تعتقد أنه بالمقارنة بين السنوات الأربع الماضية والسنوات السابقة عليها كان الأمر أفضل أم أسوأ أم لم يحدث تغيير.

الوضع الاقتصادى لأسرتك فى السنوات الأربع الماضية كان أفضل من السنوات السابقة على تلك السنوات الأربع أم أسوأ أم لم يحدث تغيير؟

أصبح أفضل – ٢٧
أصبح أسوأ – ٣١
لم يحدث تغيير – ٤٢
لا أعرف– صفر
بدون جواب – صفر

كيف كان الوضع الاقتصادى للبلاد بشكل عام؟
أصبح أفضل – ٢٩
أصبح أسوأ – ٤٥
لم يحدث تغيير – ١٤
لا أعرف – ١٠
بدون جواب – ٢

كيف كان مستوى العدالة الاقتصادية على مستوى البلاد؟
أصبح أفضل – ٣٠
أصبح أسوأ – ٣٤٧
لم يحدث تغيير – ١٨
لا أعرف – ١٤
بدون جواب – ٣

كيف تقيم قدرة إيران فى مواجهة الضغوط الخارجية؟
أفضل – ٥٧
أسوأ – ١٤
لم يحدث تغيير – ١٣
لا أعرف – ١٥
بدون جواب – ٢

كيف أصبحت حريات المواطنين داخل المجتمع الإيرانى؟
أفضل – ٤٨
أسوأ – ٢٣
لم يحدث تغيير – ٢٢
لا أعرف – ٦
بدون جواب - ١

كيف أصبحت علاقة إيران بالدول الغربية ؟
أفضل – ٣٣
أسوأ – ٣٠
لم يحدث تغيير – ١٦
لا أعرف – ١٨
بدون جواب – ٢

السؤال الثانى:

سنقرأ عليكم الآن قائمة بعدد من المؤسسات الداخلية الإيرانية، اذكر مدى ثقتك فى هذه المؤسسة، بالاختيار من بين الاختيارات التالية (كبيرة جداً، إلى حد ما، ليس كثيراً، لا على الإطلاق).

مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان)
كبيرة جدا – ٤٠
إلى حد ما – ٣٩
ليس كثيراً – ٧
لا أثق على الإطلاق – ٨
لا أعرف – ٥
بدون جواب – ٢
وزارة الداخلية
كبيرة جدا – ٣٨
إلى حد ما – ٣٤
ليس كثيراً – ٦
لا أثق على الإطلاق – ٦
لا أعرف – ١٤
بدون جواب – ٣
رئيس الجمهورية
كبيرة جدا – ٦٤
إلى حد ما – ٢١
ليس كثيراً – ٥
لا أثق على الإطلاق – ٦
لا أعرف – ٢
بدون جواب – ٢
السلطة القضائية
كبيرة جدا – ٤٣
إلى حد ما – ٣٠
ليس كثيراً – ٧
لا أثق على الإطلاق – ٧
لا أعرف – ١١
بدون جواب – ٢
مجلس صيانة الدستور
كبيرة جدا – ٤٢
إلى حد ما – ٢٩
ليس كثيراً – ٦
لا أثق على الإطلاق – ٦
لا أعرف – ١٥
بدون جواب – ٢
قوات الشرطة
كبيرة جدا – ٥٢
إلى حد ما – ٣١
ليس كثيراً – ٦
لا أثق على الإطلاق – ٧
لا أعرف – ٣
بدون جواب – ١

السؤال الثالث:
فيما يتعلق بالقضايا الدولية ما هو مدى ثقتك فى صحة قرارات وأداء الرئيس الأمريكى باراك أوباما؟
كبيرة جدا – ٢
إلى حد ما – ١٤
ليس كثيراً – ١٤
لا أثق على الإطلاق – ٥٧
لا أعرف – ١١
بدون جواب – ٢
السؤال الرابع:
هل تعتقد أن باراك أوباما يحترم الإسلام أم لا؟

نعم	٢٥
لا	٥٩
لا أعرف	١٤
بدون جواب	٣

السؤال الخامس:
إلى أى مدى توافق أو تعارض المباحثات الكاملة غير المشروطة بين إيران والولايات المتحدة؟
أوافق بشدة – ٢٠
أوافق إلى حد ما – ٤٠
أعارض إلى حد ما – ٧
أعارض تماما – ٢٣
لا أعرف – ٧
بدون جواب – ٣
السؤال السادس:
إلى أى مدى توافق أو تعارض إقامة علاقات دبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة ؟
أوافق بشدة – ١٨
أوافق إلى حد ما – ٤٥
أعارض إلى حد ما – ٩
أعارض تماما – ١٨
لا أعرف – ٨
بدون جواب – ٣
السؤال السابع:
إلى أى مدى توافق أو تعارض التعاون بين إيران والولايات المتحدة فى مجال الحرب ضد جماعة طالبان المتمركزة بالقرب من الحدود الإيرانية الأفغانية ؟
أوافق بشدة – ٢٢
أوافق إلى حد ما – ٢١
أعارض إلى حد ما – ٩
أعارض تماما – ٣٢
لا أعرف – ١٢

بدون جواب – ٣
السؤال الثامن:
فكر الآن فى السياسات الأمريكية فى العالم ثم قل لى هل تعتقد أن كل واحدة من النقاط التالية جزء من الأهداف الأمريكية أم لا؟
فرض الثقافة الأمريكية على مجتمع المسلمين؟
نعم بالطبع أحد الأهداف الأمريكية – ٥٧
إلى حد ما أحد الأهداف – ١٨
يحتمل أن تكون ليست من الأهداف – ٧
بالطبع ليست من الأهداف الأمريكية – ٩
لا أعرف – ٧
بدون جواب – ٢
الاستمرار فى السيطرة على الموارد النفطية للشرق الأوسط ؟
بالطبع أحد الأهداف – ٦٢
يحتمل أن يكون أحد الأهداف – ١٦
يحتمل ألا تكون أحد الأهداف – ٢
بالطبع ليس من الأهداف – ٦
لا أعرف – ١٢
بدون جواب – ١
إقامة دولة فلسطينية مستقلة قوية، بخاصة من الناحية الاقتصادية؟
بالطبع أحد الأهداف – ١٣
يحتمل أن يكون أحد الأهداف – ١٢
يحتمل ألا تكون أحد الأهداف – ٩
بالطبع ليس من الأهداف – ٤٦
لا أعرف – ١٨
بدون جواب – ٢
إضعاف وتدمير العالم الإسلامى؟
بالطبع أحد الأهداف – ٦٨
يحتمل أن يكون أحد الأهداف – ١٣
يحتمل ألا تكون أحد الأهداف – ٥
بالطبع ليس من الأهداف – ٧
لا أعرف – ٦
بدون جواب – صفر
السؤال التاسع:
ما هى طبيعة موقف الولايات المتحدة من الحكومة الإيرانية، هل تعتقد أن الولايات المتحدة تتعامل بأسلوب عادل مع الحكومة الإيرانية أم أنها تسعى إلى إجبار الحكومة الإيرانية على تنفيذ طلباتها مستغلة فى ذلك قوتها؟
تتعامل بشكل عادل مع الحكومة الإيرانية – ٧
تسعى إلى إجبار الحكومة الإيرانية على تنفيذ طلباتها باستخدام القوة – ٨٥
لا أعرف – ٥
بدون جواب – ٣
السؤال العاشر:
ما هو مدى موافقتك أو معارضتك للهجمات التى تنفذ ضد القوات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان؟
أوافق تماما – ١٦
أوافق إلى حد ما – ١٠
لا أوافق ولا أعارض – ١٨
أعارض إلى حد ما – ٨
أعارض تماما – ٤١
لا أعرف – ٦
بدون جواب – ٢
السؤال الحادى عشر:
ما هو رأيك فيما يتعلق بالهجوم على القوات الأمريكية المتمركزة فى منطقة الخليج ؟
أوافق تماما – ٢١
أوافق إلى حد ما – ١١
لا أوافق ولا أعارض – ١٣
أعارض إلى حد ما – ٨
أعارض تماما – ٣٣
لا أعرف – ١٠
بدون جواب – ٤
الأسئلة من الثانى عشر إلى السادس عشر ستنشر فى مرحلة تالية (طبقا للنص الذى نشر على الموقع الاليكترونى للمصدر.
السؤال السابع عشر:
هل تعتقد أنه يجب السماح لمراقبين دوليين من الأمم المتحدة بالوجود فى العمليات الانتخابية عندما يكون هناك مخاوف بشأن عدالة إجراء الانتخابات أم لا؟
يجب السماح بوجود المراقبين الدوليين – ٣٧
لا يجب السماح بوجود المراقبين الدوليين – ٥٥
لا أعرف – ٦
بدون جواب – ٢
السؤال الثامن عشر:
إلى أى مدى أنت راض عن العمليات الانتخابية التى تفرز المسئولين الإيرانيين؟
راض تماما – ٤٠
راض لى حد ما – ٤١
لست راضيا بشكل كامل – ١٠
غير راض على الإطلاق – ٦
لا أعرف – ٢

بدون جواب – ١
السؤال التاسع عشر:
هل اشتركت فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة؟
نعم – ٨٧
لا – ١٢
لا أعرف – صفر
بدون جواب – صفر
السؤال العشرون:
لمن أعطيت صوتك فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة؟
مير حسين – ١٤
أحمدى نجاد – ٥٥
رضايى – ٣
كروبى – ١
آخرون – صفر
لا أعرف – ٣
بدون جواب – ٢٤
السؤال الحادى والعشرون:
فى رأيك إلى أى مدى كانت هذه الانتخابات حرة وعادلة؟
حرة وعادلة تماماً – ٦٦
حرة وعادلة إلى حد ما – ١٧
لم تكن حرة وعادلة إلى حد ما – ٥
لم تكن حرة وعادلة على الإطلاق– ٥
لا أعرف – ٥
بدون جواب – ٢
السؤال الثانى والعشرون:
إلى أى مدى تثق فى النتائج المعلنة لهذه الانتخابات؟
أثق تماما – ٦٢
أثق إلى حد ما – ٢١
لا أثق كثيرا – ٦
لا أثق على الإطلاق– ٧
لا أعرف – ٣
بدون جواب – ٢
هذا السؤال لجميع الأشخاص المشتركين فى الاستبيان حتى أولئك الذين لم يشتركوا فى الانتخابات.
السؤال الثالث والعشرون:
لمن ستعطى رأيك لو تمت إعادة هذه الانتخابات؟
مير حسين – ٨
أحمدى نجاد – ٤٩
رضائى – ٢
كروبى – ١
لن أصوت – ١٣
آخرون – ١
لا أعلم – ٧
بدون جواب – ١٩
السؤال الرابع والعشرون:
مع الأخذ فى الاعتبار النقاط سالفة الذكر، هل تعتقد أن السيد/ أحمدى نجاد رئيساً شرعياً لإيران أم لا؟
نعم – ٨١
لا – ١٠
لا أعرف – ٣
بدون جواب – ٥
السؤال الخامس والعشرون:
إلى أى مدى تعتبر السيد/ أحمدى نجاد صادقاً فى كلامه مع الشعب الإيرانى؟
صادق تماماً – ٤٨
صادق إلى حد ما – ٣٣
ليس صادقاً تماما – ٦
غير صادق على الإطلاق– ٥
لا أعرف – ٥
بدون جواب – ٣
السؤال السادس والعشرون:
هل تعتقد أنه كان ينبغى على المرشد أن يؤيد السيد/ أحمدى نجاد بعد إعلان نتيجة الانتخابات؟
نعم – ٧٦
لا – ١٣
لا أعرف – ٦
بدون جواب– ٥
السؤال السابع والعشرون:
أى من الأفكار التالية أشد قرباً إليك؟
يجب أن تتمتع الصحف بحق نشر الأخبار والتحليلات بدون رقابة أو إشراف من قبل الحكومة – ٣٦
يجب أن تتمتع الحكومة بالصلاحيات اللازمة لمنع نشر موضوعات تؤدى إلى إثارة الاضطرابات والفوضى – ٥٨
لا أعرف – ٤
بدون جواب – ٢
السؤال الثامن والعشرون:
إلى أى مدى تعتقد أن الشعب الإيرانى لديه الحرية فى التعبير عن وجهات نظره السياسية بدون خوف أو تعرض للعقاب ؟
لديه حرية كبيرة – ٢٧
لديه حرية إلى حد ما – ٤٤
ليست لديه حرية كبيرة – ١٢
ليست لديه حرية على الإطلاق – ١١

لا أعرف – ٤
بدون جواب – ٢

السؤال التاسع والعشرون:
إلى أى مدى يمكن أن تثق فى أداء الحكومة الإيرانية فى القيام بتصرفات سليمة ؟
معظم الوقت – ٥٤
أحيانا – ٣١
نادراً – ٩
لا على الإطلاق – ٢
لا أعرف – ٢
بدون جواب – ١

السؤال الثلاثون:
أوضح مدى ميلك لكل من العناصر التالية باختيار أحد الإجابات التالية: أميل بشدة، أميل إلى حد ما، لا أميل إلى حد ما، أو لا أميل على الإطلاق؟
الحكومة الأمريكية الحالية
أميل بشدة – ٣
أميل إلى حد ما – ١٤
لا أميل إلى حد ما – ٨
لا أميل على الإطلاق – ٦٩
لا أعرف – ٤
بدون جواب – ٢
رأيك فى الشعب الأمريكى
أميل بشدة – ١٣
أميل إلى حد ما – ٣٨
لا أميل إلى حد ما – ٧
لا أميل على الإطلاق – ٣١
لا أعرف – ٨
بدون جواب – ٤

السؤال الحادى والثلاثون:
أى من الحالات الثلاث التالية أكثر تطابقاً مع وجهة نظرك؟
الولايات المتحدة تعارض الديمقراطية فى الدول الإسلامية – ١٩
الولايات المتحدة توافق الديمقراطية فى الدول الإسلامية المتحالفة معها لكى تتعاون حكومات هذه الدول معها – ٥١
الولايات المتحدة توافق على الديمقراطية فى الدول الإسلامية بغض النظر عما إذا كانت حكومات هذه الدول ستتعاون معها أم لا – ٥١
لا أعرف – ١٠
بدون جواب – ٤

السؤال الثانى والثلاثون:
إجمالا إلى أى مدى أنت راض أو غير راض عن نظام الحكم الإيرانى؟
راض تماماً – ٤١
راض إلى حد ما – ٤٦
غير راض إلى حد ما – ٧
غير راض تماما – ٣
لا أعرف – ١
بدون جواب – ١

السؤال الثالث والثلاثون:
هل تعتقد أن أسلوب انتخاب المرشد يتطابق مع مبادئ الديمقراطية أم لا ؟
يتوافق مع مبادئ الديمقراطية – ٥٥
لا يتوافق مع مبادئ الديمقراطية – ١٤
له صلة بمبادئ الديمقراطية – ٥
لا أعرف – ١٩
بدون جواب – ٧

السؤال الرابع والثلاثون:
أى من هذه الرؤى أقرب لرؤيتك؟
يجب أن يكون لمجلس كبار علماء الدين سلطة إبطال القرارات التى تخالف القرآن الكريم– ٦٢
لا ينبغى لكبار العلماء أن يكون لديهم سلطة إبطال القوانين التى صدق عليها المنتخبون من قبل الشعب – ٢٤
لا أعرف – ١١
بدون جواب – ٣

السؤال الخامس والثلاثون:
هل تعتقد أنه من اللائق لأعضاء مجلس صيانة الدستور أن يدعموا أحد المنافسين فى الانتخابات، أم يجب أن يكونوا محايدين بشكل كامل؟
لهم الحق فى أن يؤيدوا أحد المرشحين – ١٦
يجب أن يكونوا محايدين – ٧٥
إلى حد ما – ٢
لا أعرف – ٥
بدون جواب– ٢

السؤال السادس والثلاثون:
ما رأيك فى حجم السلطة التى منحها الدستور الإيرانى للمرشد؟
أكثر من الحد اللازم – ١٧
أقل من الحد اللازم – ٦
بالقدر اللازم – ٦١
لا أعرف – ١٢
بدون جواب– ٤

قراءة في برنامج وزير الثقافة الإيراني

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

يعتبر سيد محمد حسيني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في حكومة الرئيس أحمدي نجاد الجديدة من أحب الوزراء إلى نفس الرئيس، ليس لأنه أكثرهم طاعة له، بل لأنه يحقق له الثورة الثقافية التي يرجو بها أن يغير مفاهيم إسلامية كثيرة في المجتمع الإيراني، ليصبح مجتمعا جديرا باستقبال المهدي المنتظر. فالوزير حسيني من خريجي جامعة الإمام الصادق الدينية، وتخصص في فقه الثقافة الإسلامية والحقوق، وعمل واعظا في قوافل الحج، وعمل أيضا مدرسا في نفس الجامعة، وله مؤلفات ومقالات في مجال تخصصه، منها كتابان مشهوران، هما: الرؤية الاجتماعية للكعبة والحج، قاموس الكلمات والاصطلاحات الفقهية؛ لكن انتسابه لجيش حراس الثورة الإسلامية يمثل انضباطا وجدية في أمر التبليغ بالثقافة الثورية، كما أن رئاسته لهيئة الإذاعة والتليفزيون، وإدارته لمؤسسة نشر سروش الكبيرة، أتاحت له أن يضع الخطط والبرامج الثقافية، والإحاطة بالقضايا الثقافية والفنية. لقد كان للوزير حسيني مواقف حادة حول الثقافة الإسلامية في مواجهة الثقافة الليبرالية، عندما كان عضوا في البرلمان في دورته الخامسة، حيث واجه عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة في عهد الرئيس خاتمي في استجواب قدمه للمجلس، حيث قال إن استجوابي لا يمس كفاءة الوزير، ولكن يتعلق بعدم تجانسه مع الأمور التنفيذية والإدارية، فهو لديه إمكانات ثقافية واسعة لكن يديه قاصرة عن إدارة الوزارة. لاشك أن هذا النقد يشير إلى وجهة نظر مخالفة حول مفهوم الثقافة ودور وزارة الثقافة في المجتمع. إنه يستهجن أن تكون السينما للمتعة، وأن تتجه للابتذال أو ترويج الفسق، واستخدام النساء لجذب الجماهير، واستخدام الملابس الفاضحة للرجال والنساء في السينما والمسرح، كذلك استخدام الألفاظ القبيحة والسباب والعبارات المستهجنة. كما يرفض أن تكون موضوعات المجلات الفنية ترويجا لقصص وأفلام الرعب والثقافات الغربية والروايات المبتذلة، ومع هذا فهو لا يشجع على العودة للرقابة الصارمة على المجلات والمصنفات الفنية.

إنه يبدي اهتماما خاصا بالسينما، ويعتبرها جهازا يمكن أن يؤدي خدمة جليلة للثقافة الإسلامية، لذلك من الضروري زيادة حجم إنتاجها العالمي، لتحتل مكانة عالمية، وتعبر عن وجه النظام الإسلامي والفن الإسلامي. كما ينبغي وضع هيكل لمنظومة فنية إسلامية سواء في السينما أو الإذاعة أو التليفزيون أو الصحافة الفنية أو الصفحات الالكترونية أو المسرح ووكالات الأنباء، وغيرها.

إنه لايرى الاقتصار على الخبراء والمتخصصون في هذا المجال فقط، بل ينبغي الاستفادة بالتنفيذيين والاستماع إليهم، وهو يعتبر البيروقراطية الإدارية هي آفة العمل في مجال الثقافة والفن، وأن من الضروري تطوير أسلوب العمل في هذا المجال، ودعم القدرات البشرية المؤهلة لهذا العمل. وأن من الضروري عدم تجاهل المؤسسات التي لها علاقة بالثقافة الوطنية مثل الحوزة ومؤسسة الدعوة والإرشاد والإذاعة والتليفزيون والبلديات وهيئة الحج والزيارة، ومؤسسة الثقافة والاتصالات الإسلامية.

كما يؤمن حسيني باللامركزية في الإدارة الثقافية من خلال

وحدات المحافظات. والاهتمام بصندوق دعم الفنانين، والتفاهم مع البنوك لإعطاء قروض قريبة الأجل للمؤسسات الفنية، والمساهمة في تشغيل الفنانين الشبان، ودعم العمل الفني والصحافة الفنية في المحافظات، وخاصة المحافظات الحدودية التي تتعرض لتأثير الإعلام الخارجي.

ويعتقد حسيني أن التغيير ليس بمعنى تغيير القيادات والكوادر، وإنما وضع سياسة ملزمة يتعاون الجميع في تنفيذها، وأن يكون طابعها الاعتدال، وليس المبالغة أو الإفراط، ومن المهم لدى الوزير توسيع مجال النقد الفني لإثراء المجال الثقافي والفني، وجعل الثقافة تخاطب كل طبقات المجتمع، ومن الضروري أيضا لديه التشاور مع أهل الفن والثقافة من اجتذاب المهتمين من خلال جلسات حوار منتظمة، والعمل على نشر أعمالنا الثقافية والفنية ليس في جميع أنحاء إيران فحسب، بل على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد كان عماد أفروغ نائب طهران في البرلمان، وأحد الناشطين البارزين بين الأصوليين، وأحد منتقدي الحكومة، كان من بين المعارضين لتعيين سيد محمد حسيني وزيرا للثاقة والإرشاد الإسلامي، وقد أثار اعتراض أفروغ جدلا واسعا على الساحة الثقافية، واختلفت الصحف بين مؤيدين له ومعارضين. كان من أبرز ما اتهم به أفروغ الوزير حسيني هو أنه سيقود ثورة مخملية للقضاء على أماني الجمهورية الإسلامية، ووصف هذه الثورة بأنها ثورة التيار المتحجر الذي يقوده الحجتية التي لا نسبة لها بأفكار الخميني، وتعتبر خطرا على استمرار الديمقراطية الدينية في إيران، مؤكدا أن الأحداث لا تقع صدفة، فهناك إرادة خلقها، وهذا التوجه يثير القلق، لأنه يحذف معظم التقليديين الاجتماعيين، والمجددين الاجتماعيين من الساحة الثقافية، وهو ما يتعارض مع روح الكثرة والتنوع التي تجعل للعملة وجهين، والتي يحتاجها الوطن والساحة الثقافية. ويشير أفروغ إلى أن المبشرين بظهور المهدي وقيام حكومته متعجلون، ومن يحدد وقتا لظهوره كاذب وهالك، ومن يدع هذا الأمر لله هو الناجي، فالتصور الحالي حول الانتظار والظهور بعيد عن الروايات الموثقة، فمفهوم الظهور مفهوم عقلاني وفلسفي يستطيع تنمية العقول والقدرات والإنجازات، لكنه من خلال هذا التصور يمثل حربة لتوجيه كثير من السياسات والسلوك المتحجر، وتعطيل العقل، وإثارة القضايا العاطفية والسلوكية. إن هذه السياسة تستند إلى مجموعة من الروايات غير الموثقة التي تنسب كثيرا من الأمور للمهدي المنتظر، وتجعل هذه السياسة مقدسة، وهذا التقديس يؤدي إلى النفاق، وهو ما يمنع وجود إدارة سليمة، في حين أن السياسة غير المقدسة تتيح أكبر قدر من النقد الذي يؤدي إلى التطور. الثقافة ينبغي أن تخرج من الإطار الحزبي، وتتسامى فوق الأفكار الحزبية سواء كانت أصولية أو إصلاحية، وعلى التيارين أن يتعاونا معا لإيجاد إدراك إجتماعي للثقافة الوطنية.

حرصت الثورة الثقافية في إيران رغم قيادة علماء الدين لها، على ألا تنفرد الحوزة بإدارة الحركة الثقافية في المجتمع، بل حرصت على إشراك الأجهزة الثقافية المختلفة سواء كانت رسمية أو شعبية في عملية التخطيط والإدارة الثقافية، وقد وجدت أن الجامعات بما لها من دور ريادي في حركة التعليم والتوجيه الثقافي يمكن أن يكون شريكا مناسبا، فعملت على توحيد العمل بين الحوزة الدينية والجامعات، من خلال قيادة وحدة الحوزة والجامعة، تقوم بعملية إعادة بناء الكيان الجامعي في إطار التوجه الثقافي الجديد، وتكوين هيكل فاعل يتناسب مع الحركة الجديدة، والتنسيق مع الكوادر الجامعية في عملية تخطيط وإدارة الحركة الثقافية في الجامعات وبين الشباب، ثم على مستوى البلاد، وقد عملت القيادة على إنشاء منابر فكرية وثقافية للجامعيين والطلاب بجمعياتهم المختلفة، كما اجتهدت في إقامة ندوات وورش عمل ومشروعات ثقافية لتأهيل الطلاب والمثقفين والشباب للتجاوب مع الثورة الثقافية، ومن خلال ذلك استطاع التيار الإصلاحي في الحركة السياسية أن ينفذ إلى الساحة الثقافية من خلال اعتماده على الشباب والجامعيين، ومن ثم فقد استطاع أن يطرح مشروعه الثقافي الذي يسعى فيه إلى تطوير الفكر الثقافي سواء في الحوزة الدينية أو الجامعات أو المؤسسات الثقافية التي خضعت كلها في عهد خاتمي لكوادر التيار، فيما عدا بعض المؤسسات التقليدية مثل الإذاعة والتليفزيون والجمعيات الإسلامية الثقافية والأدبية. ويؤكد الإصلاحيون أن حركة الإصلاح الثقافي تهدف إلى إصلاح مفاهيم وبنى وقواعد الحياة في إيران الإسلامية، وإعادة تنظيم العلاقة بين النظام الديني والمجتمع العالمي، بحيث يصبح الإصلاح استراتيجية قومية إسلامية، ويعتبر المشروع الثقافي للإصلاحيين بلورة للأفكار التي طرحها مجمع تحديد مصلحة النظام، فلقد اشتمل على عدة نقاط أساسية تعنى بالوحدة الوطنية. والمشروع الثقافي الإصلاحي يمثل منهج عمل وفقا لقاعدة (مشهور الزمان ومطلوبه) الفقهية مع بعض التعديلات والتفسيرات."

وكان المفكر علي شريعتي قد أسس مع زميليه همايون وميناچي مؤسسة تعليمية توجيهية ثورية أسموها حسينية ارشاد، تهدف إلى إيجاد تيار ثقافي يحتمي بنظام ولاية الفقيه، رغم أنه تيار معارض، فقد ارتكزت تعاليم شريعتي حول خمسة منطلقات هي: الاعتماد على القومية في مواجهة الامبريالية والاستعمار الأحمر والأسود، الاعتماد على التاريخ والحضارة الوطنية في مواجهة تسلط الحضارة الغربية، الاعتماد على الإسلام في مواجهة الأيديولوجيات الماركسية والمادية والمثالية والوجودية والتصوف الشرقي والفقر الهندي والزهد

الأخلاقي المسيحي وكل الموجات والأيديولوجيات السابقة والحالية، إتباع المذهب الشيعي وخاصة التشيع العلوي من بين جميع الفرق والمذاهب الإسلامية، مخالفة النظم الرأسمالية والشيوعية والدكتاتورية والتواكل والخرافات. ومن خلال نشاط مؤسسة حسينية ارشاد سعى أنصار شريعتي إلى تحويل الإسلام من ثقافة إلى أيديولوجية بين المثقفين، والتقاليد الحتمية الموروثة إلى وعي ومسؤولية في الوجدان العام، وفي إطار ذلك رفضوا الالتزام بثقافة التقية الشيعية مؤكدين أن ذل الشيعة وانحطاطهم يرجع إلى التقية أمام الحاكم والرياء أمام العامة. وأنه ينبغي دراسة مجموع هذه العوامل الاجتماعية والثقافية في شكل كمي كيفي وتحليلها حتى تتضح شخصية المجتمع الثقافية. ويؤكدون أن الإنسان بإرادته ووعيه يستطيع أن يفرض إرادته على إرادة التاريخ.

كما يصف النقاد مشروع حجة الإسلام والمسلمين عبدالله نوري الثقافي بأنه مقدمة لليبرالية الإسلامية، ولاشك أن المقالات التي كتبها نوري في الآونة الأخيرة قد جرت عليه المتاعب، واعتبرها المحافظون خروجا على مبادئ النظام، لكنه دافع عن هذه المقالات في حديثه لقناة الجزيرة القطرية، مؤكدا أنه لم يخرج عن مبادئ الإسلام بدليل أنه يستشهد في آرائه التقدمية بأقوال وأعمال الإمام علي بن أبي طالب، وأن مرشده في كتاباته هو كتاب نهج البلاغة للإمام علي، وبذلك يكون عبدالله نوري قد أثار قضية ثقافية أساسية بخروجه على الثقافة الشيعية التقليدية، فكان يريد الاحتكام إلى النظام الشيعي نفسه في قضية محاكمته، حيث لم يرد في تاريخ الشيعة كله أن أقام أحد علماء الدين – ولو كان مرجعا – محاكمة لعالم دين آخر بسبب فكره مادامت مصادره أصيلة، وإذا فعدم دستورية محكمة علماء الدين يرجع إلى كونها سابقة خطيرة في تاريخ الشيعة تشبه محاكم التفتيش المسيحية في العصور الوسطى، وعودة بالإسلام إلى عصور الظلام. ويقول پرويز پيران أستاذ علم الاجتماع بجامعة العلامة طباطبائي عن الحركة الثقافية الليبرالية: هذه الحركة الاجتماعية الثقافية حركة سلمية في إطار النظام، وتؤمن بالدستور وتطالب بإصلاح ما نتج عن التحولات الاجتماعية من مشاكل وتراكمات شعبية، وليست هذه الحركة نتيجة مؤامرة عدة أشخاص، أو نتيجة نشاط عدة مئات من الصحفيين، وبضع عشرات من الصحف، وليست نتيجة أي صدام فردي مسبق، ولكنها تعبر عن تشكل الوعي الجماعي.

وكان حصول السيدة شيرين عبادي المحامية الإيرانية على جائزة نوبل للسلام قد أثار ضجة كبيرة داخل إيران تعبر عن البيئة الثقافية المعاصرة، فعندما عادت شيرين عبادي إلى طهران استقبلت استقبالا رسميا وشعبيا حافلا لم تتوقعه المحافل الغربية، على اعتبار أن هذه السيدة قد صنفت كناشطة سياسية معارضة للنظام الحاكم، وكان استقبالها بهذه الحفاوة دليل على مرونة النظام وحسن استفادته من الظروف لتحسين صورة الديمقراطية الإسلامية، مما يعني أن اتخاذ أي موقف من شيرين عبادي وجائزة نوبل للسلام لا ينسحب تحت كونها معارضة للنظام أو مطرودة أو منفية، وإنما تطبيقا للمبادئ وتمسكا بالأصوليات والثوابت، وقال الدكتور صادق زيبا كلام أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران: إن شيرين عبادي بإعلانها أنها مسلمة قد ربطت قيمها العالمية بالعالم الإسلامي، ولا يستطيع الإسلاميون أن يرفضونها ببساطة.

كذلك لم يكن يتوقع أحد أن السينما الإيرانية في ظل نظام ولاية الفقيه الديني تستطيع أن تصل إلى العالمية وتحصل على العديد من الجوائز في المهرجانات الدولية، مما أثار التساؤلات والأقاويل والاستنتاجات، بين واثق من تأثير الثورة الإيجابي على الفن والأدب والسينما، وبين متهم للغرب بمجاملة السينما الإيرانية واستخدامها سياسيا للضغط على النظام الإيراني، وهل تعتبر السينما أحد أهم وسائل الإعلام والثقافة التي استفاد منها النظام لتثبيت أقدامه لما تمتلكه من عناصر جذب جماهيرية في الداخل ومرآة تعكس الواقع الحضاري للخارج؟ وهل وجود أرضية تراثية وسوابق تاريخية وتجارب ناجحة ساعد على عقد النظام الحاكم صفقة مع صناع السينما في إيران تحقق مصلحة للطرفين؟ لاشك أن السينما كانت أحد أهم الأدوات التي استعانت بها قيادة الثورة لإبلاغ رسالتها إلى الناس، حيث كان الشعب الإيراني ومايزال من أكثر الشعوب عشقا للفن، وقد نجحت قيادة الثورة الإسلامية في استثمار هذه الخاصية فواصلت ضغطها على الفنانين في اتجاه تبليغ رسالة الثورة وجلب الاهتمام بها والالتفاف حولها، وتحرص النظرية السينمائية على التراث الثقافي كأحد عناصر إعادة بناء السينما الحديثة، باعتبار أن هذا التراث لم ينغلق على نفسه بل امتد جغرافيا مساحة شملت في بعض العصور ما يقرب من نصف العالم القديم، مما جعله يحمل في طياته خبرات الشعوب وتجارب الأمم وعناصر حضارية لا تتوفر للثقافات الأخرى، ومن ثم يكون لديه القدرة على المساهمة الفعالة والواسعة في عملية إعادة البناء، وجعل لغة السينما حاملة وموصلة للمعارف والأفكار والتجديد والتطوير للمعاني الإنسانية العميقة، كما تحرص النظرية على أن تكون العقيدة _ وما يتفرع عنها من موروثات ومناهج سلوكية وعادات وتقاليد وعرف وأحكام _ أحد العناصر الأساسية في عملية إعادة البناء، ومن خلال ذلك استطاعت السينما أن تواكب الأدب وتنهل منه وتستفيد من خصائصه، وتقدم نوعيات جديدة من الأفلام السينمائية. وكانت أول سعفة ذهبية لإيران من نصيب فيلم العودة لعباس كيا رستمي عام ١٩٩٦م، ثم

نالت سميرة مخملباف وهي أصغر مخرجة المرتبة الثالثة عن فيلم التفاحة عام ١٩٩٨م، ثم حصلت على الجائزة الخاصة بلجنة التحكيم عن فيلم الأريكة السوداء في العام التالي، كما حصل بهمن قبادي على العدسة الذهبية في نفس العام عن فيلم وقت تثمل فيه الخيل، وقد حصل فيلم طعم الكرز لعباس كيا رستمي على السعفة الذهبية في مهرجان كان عام ٢٠٠١م، واختير بهمن قبادي في عام ٢٠٠٢ محكما للعدسة الذهبية، كما حصل المخرج نفسه على جائزة فرانسوا شاليه عن فيلم أصوات من أرض الوطن، وقد اختير فيلم إيراني بعنوان اليماني لداريوش مهر جويي كفيلم الختام لمهرجان كان عام ٢٠٠٢م، وقد عرض في المسابقة أربعة أفلام إيرانية هي: الساعة الخامسة عصرا وهو عن المرأة في أفغانستان تحت ظل حكومة طالبان لسميرة مخملباف وحصلت به على جائزة لجنة التحكيم، وفيلم الذهب الأحمر لجعفر پناهي وحصل على جائزة تقديرية من المحكمين. وهكذا فإن السينما الإيرانية أصبحت تحصل على الجوائز في مختلف المهرجانات في كان وفينيسيا وبرلين وموسكو والقاهرة منذ بداية التسعينيات، وهو ما يثبت أن السينما الإيرانية قد نجحت في تطوير نفسها، وقد بلغت قمة هذا التطوير مع عهد الرئيس خاتمي حيث تكونت جمعية سينما الثاني من خرداد التي يدعمها التيار الإصلاحي في البلاد، ويمكن أن نعرض في هذا الإطار عددا من الأفلام التي تعتبر من العلامات الرائدة في صناعة السينما الإيرانية: ربان الشمس لناصر تقوايي عام ١٩٨٧م، التحف لابراهيم وحيد زاده عام ١٩٨٨م، حتى الغروب لجعفر والي عام ١٩٨٩م، ستار آخر لواروز كريم مسيحي عام ١٩٩٠م، مدرسة المسنين لعلي سجادي حسيني عام ١٩٩١م، العشاق لعلي حاتمي عام ١٩٩١م، المدن لكيانوش عياري عام ١٩٩٢م، وجه لسيروس الوند عام١٩٩٤م، الشمس لأحمد رضا درويــش عــام١٩٩٦م، أرضي أنا لبرويز كيمياوي عام١٩٩٨م، إيران قصر القبيح والجميل لأحمد رضا معتمدي عام ١٩٩٨م، الحب الطاهر لمحمد علي نجفي عام ١٩٩٩م، عروس النار لخسرو سينيايي عام ١٩٩٩م، الجيل المحترق لرسول ملا قلي بور عام٢٠٠٠م، الأشجار الفريدة لسعيد إبراهيمي فر عام ٢٠٠٠م، تحت صوت المطر لرضا كريمي عام ٢٠٠٢م. يقول ابراهيم حاتمي كيا عضو لجنة التحكيم في مهرجان فجر السينمائي: من الظلم ألا نقول إن هذه السينما سينما تشريفاتية، وألا نقول إنها مثار العزة، لأننا نكون قد ظلمنا الثورة إن لم نقل إن السينما هذا الشاب اليافع البلغ من العمر ثلاثين عاما ليس الابن الصالح لهذه الثورة.

ويشكل مشروع حوار الحضارات مفارقة كبرى في توجهات إيران الثقافية تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك، يقول الرئيس السابق خاتمي:" إن الترحيب العام العالمي لمشروع حوار الحضارات هو نجاح كبير للشعب الإيراني العظيم، إن آمال هذه البلاد تكمن دائما في المحبة، وليس العالم المعاصر بالنسبة لنا مجال خوف ورعب، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع الإيراني في مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنا ثقافيا وأساسيا وقوميا، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، من الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم، حيث أن الشرط الأول للحوار هو تواضع الطرفين مع التصديق، فبغير هذه الخصلة الإنسانية لا يمكن إقامة حوار يؤدي إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف.

ولا شك أن هناك قضايا فكرية أخرى يمكن أن تدخل في إطار البحث الثقافي، لعل من بينها قضية مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي للفكر الإسلامي وما ترتب عليه من تداعيات، وكذلك قضية التقريب بين المذاهب، وقضية الإسرائيليات في الفقه التي لا تقل أهمية أو خطرا عن القضيتين السابقتين، وهي في حاجة إلى تواصل الجهود وتكاتفها خاصة مع الضغط الصهيوني على إيران سياسيا وإعلاميا لصالح الثقافة الإسرائيلية أيضا، إلا أن القضية الهامة التي تحتاج بالفعل إلى المشاركة الثقافية بين النخبة أصوليين وإصلاحيين فهي قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة، التي تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة، وتواكب الثقافة العالمية التي تضغط بكل الوسائل الحديثة الضاغطة.

ويدخل في إطار المشاركة الثقافية التي يطرحها الإصلاحيون المشاركة الفنية سواء في مجال الفنون الجميلة، أو الفنون الأدبية أو الفنون التمثيلية كالمسرح والسينما والإذاعة والتليفزيون، وتأتي ضرورة المشاركة في هذه الفنون من منطلق الخروج من أزمة الثقة والتردد التي أحاطت بكل الفنون الإسلامية، والتي تتطلب جهدا كبيرا ومشاركة واسعة للخروج منها، ولا شك أن إيران قد خطت خطوات موفقة، لإيجاد فن إسلامي، لا يتنافى مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويليق بثقافة هذا الدين، ويحل معضلة الصدام بين الفن والدين.

فهل يستطيع وزير الثقافة الجديد أن يستوعب كل هذه العناصر الأساسية في حقل الثقافة؟

انتقادات إيرانية للسعودية

ألقت أزمة العلاقات الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران وخاصة الأوضاع المتفجرة فى اليمن والاتهامات المتبادلة بالتدخل فى الشئون الداخلية اليمنية بظلالها على مواقف الإعلام الإيرانى من المملكة. حيث بدأت تظهر العديد من الكتابات النقدية ضد المملكة والتى يغلب عليها الطابع الدعائى. وهذه بعض من نماذج تلك الكتابات.

١- نظرة على وضع الشيعة فى السعودية

■ جوان (الشاب) ٢٥/٨/٢٠٠٩

يعد شيعة المملكة العربية السعودية من أكبر المجتمعات الشيعية العربية فى منطقة الخليج (الفارسى)، من حيث تعداد السكان بعد الشيعة فى العراق، ورغم هذه الكثافة ومشاركتهم داخل المجتمع السنى السعودية إلا أنهم من أقل المجتمعات الشيعية فى العالم حصولاً على حقوق المواطنة، إضافة إلى معاناتهم من ممارسة التفرقة والتميز ضدهم.

هذا ويعيش الشيعة فى مركز المنطقة الاستراتيجية الشرقية التى تعد بؤرة احتياطى للمملكة من الطاقة، غير أن أوضاعهم الاقتصادية مترديه، ولربما لو أعلن أحدهم عن هويته الشيعية قد يلقى تفرقة ما فى المعاملة، وقد يتعرض للعنف. ورغم أن مجتمع الشيعة فى منطقة الإحساء يمثلون الأكثرية، إضافة إلى كونهم أقلية متناثرة بين مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والطائف، إلا أن المملكة العربية السعودية تقلل من تعدادهم السكانى وتعلن أن الشيعة لا يمثلون سوى ٣٪ فقط يعنى ما يقترب من ٣٠٠ ألف نسمة. ففى المملكة العربية السعودية توجد الوحدة الوطنية فقط فى المعانى القانونية والتنفيذية بينما يفرض على قاطنيها الأيديولوجية الوهابية النجدية التى استقطبت أفكارها من تعاليم ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب.

ومن ناحية أخرى، نجد أنه رغم تفاوت الهويات الثقافية فى السعودية غير أن جميعها خضعت لثقافة بدو نجد التى بلورت زعامة النظام السعودى، حيث كانت المنطقة الشرقية خاضعة تحت سلطة أسرة ابن جلوى منذ عام ١٩١٣ وحتى ١٩٨٥، ثم خضعت من ذلك الحين وحتى الآن لحكم أسرة الملك فهد، ورغم أنها تتميز بأكبر احتياطى من البترول والغاز، إلا أنها تعد من أفقر مناطق المملكة العربية السعودية، حتى إن الحكومة السعودية تخصص لها أقل الميزانيات الحكومية من المشروعات التنموية والطرق والتعليم والصحة إذا ما قورنت بميزانيات المناطق السعودية الأخرى.

وكذا نجد أن السخط الحالى للشيعة الذين يقطنون هذه

النواحى من المملكة إنما ينشأ عن التفرقة السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية، حيث إن السياسات المذهبية والقبائلية للنظام السعودى لم يخلق المشكلات للمجتمع الشيعى فحسب وإنما لكافة أتباع المذهب السنى كذلك كأتباع الحنفية والمالكية والشافعية من سكان منطقة الحجاز، والإسماعيلية فى منطقة جيزان ونجران وجازان، إذ أنها أوجدت بتلك السياسات تفرقة واضحة فى المعاملة بين المواطنين، الأمر الذى ساعد بدوره على خلق حساسيات مختلفة بين الميول المتنوعة مما انعكس على مستقبل أمنها القومى، لاسيما بعد إثارة الأصوات المنادية بالانفصال والحركات الصاعدة ذات الأهداف المغايرة، فأغلب شيعة السعودية يشعرون بأنهم ليسوا مواطنين سعوديين، وأن النظام ينظر إليهم باعتبارهم أجانب.

على أية حال، فإن أزمة الهوية والوفاء للحكومة المركزية بات أمراً ملحوظاً داخل المجتمع السعودى ليتحول إلى عنصر مهدد لأمنها القومى.

ومن أهم عوامل سخط الشيعة فى المملكة العربية السعودية:

١-التفرقة المذهبية، يلقى شيعة السعودية من حيث العقيدة الدينية تفرقة، إذ إن علماء الوهابية يعتبرون الشيعة منذ عام ١٩٢٧، رافضة كفار ومرتدين. وفى عام ١٩٩١، أكد أبن جبرينى فى فتواه كفر الشيعة، بل واعتبر قتلهم مباحاً، كما يفرض على شيعة السعودية العوائق فى بناء المساجد أو الحسينيات، ويفرض كذلك عدم إقامة الشعائر المذهبية الشيعية كـ الآذان وغير ذلك من قبل المتطوعين الوهابيين.

ورغم أن عقيدة التشدد ضد الشيعة قد انخفضت بعض الشئ فى عهد الملك عبد الله، إلا أنه مازال علماء الوهابيين يمارسون التشدد ضد العقائد المذهبية الشيعية.

هذا وقد أعلن زعماء الشيعة فى السعودية عن مطالبهم المذهبية والمتمثلة فيما يلى:

- الاعتراف رسمياً بالمذهب الشيعى باعتباره مدرسة فقهية وقانونية.
- إتمام الشعائر والفرائض الشيعية بحرية.
- حماية الأماكن المذهبية، وحق تأسيس الحسينيات.
- تدريس التعاليم الشيعية فى المدارس الكائنة بالمناطق الشيعية.
- الحيلولة دون صدور فتاوى تكفر الشيعة والتشيع.

٢-التفرقة الثقافية، وكذا يشعر شيعة السعودية من الجانب الثقافى أنهم محرومون من حقوقهم الثقافية المشروعة، لاسيما أن فلسفة التربية والتعليم بالمملكة تستقى تعاليمها من أفكار ابن تيمية وبن عبد الوهاب التى تروج لتكفير أتباع المذهب الشيعى، ورغم أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتوتر العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة وإجبار المملكة على تعديل بعض المواد الدراسية إلا أن الشيعة مازالوا محرومين من تدريس عقائدهم، ورغم إصلاحات الملك عبد الله إلا أنهم مازالوا يشعرون بالعنصرية الثقافية والمذهبية.

٣-التفرقة الاقتصادية، كما ذكرنا أنه رغم وجود احتياطى الطاقة فى المنطقة الشرقية إلا أن سكانها يعانون تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية أكثر من أى منطقة أخرى فى المملكة.

٤-التفرقة القانونية، حيث لوحظ معاناة الشيعة للحصول على كثير من حقوقهم القانونية فى سلك القضاء السعودى.

٥-التفرقة السياسية، لا يوجد للشيعة أى نفوذ تقريباً فى الحكومة السعودية ولا فى المحافل الرسمية، والأهم أنه يمنع توظيف الشيعة فى السلك الدبلوماسى والارتقاء فى القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة وحتى وزارة الحج.

هذا بالرغم من المجهودات الكثيرة التى بذلوها فى سبيل مواطنتهم ومنها:

-مشاركة شيعة المملكة السعودية وعلى مدار تاريخهم فى صناعة الأحداث المصيرية، لاسيما تأييدهم لمعارضة احتلال الكويت من قبل صدام حسين فى عام ١٩٩١، ووقوفهم بجانب بلادهم جراء حرب الخليج الثانية.

-عدم مشاركتهم فى أى أعمال إرهابية حدثت فى العقود الأخيرة.

-لم تشكل شيعة السعودية مطلقاً أى تهديد على الأمن القومى السعودى، أما مطالبهم فتتمثل فى المحاور التالية:

١-الاعتراف رسمياً بالشيعة باعتبارهم فرقة إسلامية.

٢-إطلاق حرية العبادة فى المساجد والحسينيات وزيارة القبور.

٣-منح حرية التعبير عن الأفكار ونشر الكتب الشيعية.

٤-التصريح بتأسيس المدارس المذهبية ومدارس الحوزة.

٥-وقف الهجوم ضد الشيعة وتكفيرهم من قبل رجال الدين الوهابيين.

٦-منح امتياز للقضاء الشيعى فى شئون الأسرة.

٧-إلغاء أنواع العنصرية المذهبية المفروضة على الشيعة.

٨-منح فرصة الدفاع عن الحدود السعودية والسماح للشباب الشيعة بالالتحاق بالكليات العسكرية.

٩-الاهتمام بالبرامج التنموية فى المناطق الشيعية.

٢- دماء جديدة فى عروق السعودية

ايران ٢٠٠٩/٩/٢٣

يُدعى أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز عاهل السعودية أمير وأميرة، وحول هذا الشأن هناك نحو ١٠٠٠ أمير وأميرة لديهم راتب شهرى يتراوح بين ٢٠ ألف الى ١٥٠ ألف دولار، وبعد سن الـ١٧ لديهم حق فى أن يمتلكون حياة مستقلة وبيت وخدم وحشم خاص بهم، هؤلاء الأمراء والأميرات لهم حرية مطلقة فى نطاق المنزل، وحتى سلطات الأمن ليس لديها حق التدخل فى حياتهم، وكذلك خارج المملكة السعودية هم ليسوا مجبرين على رعاية القوانين الداخلية وحتى الآداب والعادات والتقاليد الدينية والمذهبية. وبطبيعة الحال إن الحرية المحصورة بين أربعة جذران ليست إلا فساداً واستهتاراً.

إن المنافسات بين أبناء الملك عبد العزيز لم تكن بالشيء الجديد، وعلى سبيل المثال، أبعد الملك سعود عن السلطنة، والملك فيصل قتل على يد أحد أفراد العائلة، والمنافسات بين هذه العائلة لم تكن مطلقاً منافسات سياسية، بل منافسات شخصية ورابحة تماماً.

فى هذا السياق يُقسم أبناء الملك عبد العزيز من حيث الفئة العمرية الى أثنين من الأجيال القديمة، ومن حيث الفكر إلى مجموعتين: مجموعة غربية ومستنيرة ومجموعة وهابية ومتطرفة. ومن حيث الأجنحة: إلى جناح سديرى (هم أبناء حصة بنت أحمد السديرى إحدى زوجات الملك عبد العزيز الـ ٣٢)، وغير سديرى. وفى الواقع يقوم الملك عبد الله بدور الوسيط وخلق توازن بين هذه الفرق والأجنحة والتيارات. ولا يستطيع أن يحكم بحرية واسقلال.

التيارات الداخلية لعائلة آل سعود:

منذ عهداً قريب اختار الملك عبد الله الأمير نايف بن عبد العزيز نائباً ثانياً للملك عبدالله من أجل خلق التوازن بين هذه الفرق والأجنحة والتيارات، وهو شخصية متطرفة ولديه أفكار سلفية ووهابية. واختياره بهذه الطريقة فى وظيفة هامة فى وزارة الداخلية يُظهر ميل السعودية فى سياساتها المستقبلية الى السلفية وتكفير الشيعة وقتلهم. والأمير نايف فى أثناء مرض الأمير سلطان بن عبد العزيز وبعد وفاته سوف يعين بشكل تلقائى كولى للعهد.

وقد تسبب هذا الأمر فى احتجاج الجناح الثانى لعائلة آل سعود. وفى الوقت نفسه يمكن الإشارة إلى انتقادات طلال بن عبد العزيز وإبنه وليد ابن طلال الرأسمالى المشهور. ويطالب هذا الجناح بالدستور الملكى وخفضه بالقانون..

وهذا التعيين الجديد قد تسبب أيضاً فى استياء أبناء الأمير سلطان من بينهم بندر ابن سلطان. وكان الأمير سلطان منذ عقد وزيراً قوياً للدفاع السعودي، وباستغلاله لأموال النفط لعدة عقود أصبح شخصاً ذا نفوذ وصانع القرار الرئيسى فى شؤون الدول العربية والإسلامية، وكان يميل إلى أن يكون إبنه سلمان ولى العهد من بعده.

يُقال أن بندر بن سلطان – الذى كانت تربطه علاقة مرية مع بوش الأب والإبن وعلاقة قوية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية– قرر بأن يقوم بانقلاب ضد الملك عبدالله حتى يتمكن قبل وفاة أبيه بأن يجلس على عرش المملكة، لكن تم احباط هذا التدبير، وهو الآن يقيم فى منزله تحت الرقابة. وقد كان لبندر دور فى فضائح سياسية متعددة من بينها معاهدة اليمامة، حيث إن هذه المعاهدة كانت تدعم مالياً إرهابيى القاعدة والتكفيرات الانتحارية فى الدول المختلفة باستخدام الفائض من شراء عدد من الطائرات العسكرية.

وبخلاف تعيين نايف بن عبد العزيز فى منصب النائب الثانى للملك قام الملك عبد الله أيضاً بعمل تغييرات مباشرة وتعد نوعاً من الانقلاب على جيل العائلة القديم، وفى هذا السياق وجود أخيه الأمير مقرن فى منصب رئيس مخابرات السعودية عوناً حقيقياً له من أجل حفظ سلطته. ورغم أن وزير الخارجية سعود الفيصل ليس من جناح السديريين، لكنه محل ثقة للملك عبد الله. وأخيراً يمكن القول بأن هناك معادلة معقدة تحكم هذه العائلة، وللمال والسلطة والقوة تأثير رئيسى فيها.

مكانة الوهابية بعد الحادى عشر من سبتمبر وولى عهد الأمير نايف:

لا يخفى على أحد أن المملكة العربية السعودية قامت بعمل اتحاد عجيب وغريب بين عائلة آل سعود والوهابية، وهذا الإتحاد يشتمل على توازن دقيق وحساس للغاية.

فى الماضى لو تمكن أمراء آل سعود مراعاة الاسلام فى الظاهر فلن يُمكن هذا الأمر الآن بعد السفر إلى الغرب والدراسة هناك وقبول تأثير المجتمعات الغربية، ونتيجة لذلك ينبغى أن يتخلوا عن أهم امتياز للوهابية من أجل رعاية التوازن.

فى الماضى لو استطاعوا أن يرفعوا شعارات باهتة دعماً لفلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلى فإنهم اليوم وفى ظل التغيرات الأخيرة وتطورات المنطقة لن يستطيعون حتى إن رفعوا تلك الشعارات، ونتيجة لذلك يجب فى المقابل أن

يدفعوا جزية للوهابية حتى يتحقق هذا التوازن مرة أخرى.
لا شك أن هذا الامتياز ليس شيئاً إلا تدفق مبالغ ضخمة للأنشطة الوهابية فى الخارجية ومنها دعم التيارات التكفيرية والانتحارية فى الشيشان وأفغانستان وباكستان والعراق. وبالتأكيد هذا الامتياز هو ليس الا وضع يد الوهابية مرة ثانية أمام المذاهب الإسلامية الأخرى، ومنها الشيعة.
وارتباط عائلة آل سعود بالولايات المتحدة له نفس الحكم. ولو أن الملك عبد الله لم يحجم الرد على عكس الملك فهد فى القضايا الداخلية والقضايا المتعلقة بمنافسيه فى الشرق الأوسط لوجب عليه أن يدفع الثمن باهظاً للغرب أمام هذه السياسة.
ولو أن الملك عبد الله مسيطر على السلطة فى السعودية لصالحه ولم يسمح لأى أمير - حتى لو كان صديقاً حميماً لأحد الرؤساء الأمريكيين ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية - أن ينافسه فى الملك، لتوجب عليه فى المقابل أن يدفع الجواهر القيمة للغرب.
ولا شك فى أن هذا الثمن لم يكن إلا تحقيقاً لعملية السلام وتطبيع العرب مع إسرائيل، وهذه الجواهر أيضاً ليست إلا حفظ أنابيب انتقال النفط مفتوحة للغرب.
وهناك تنسيق كامل بين هذه المعادلة والسياسات الجديدة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. لأن الأخيرة بعد فشلها فى الوصول لأهدافها الرئيسية فى الحرب على العراق قد حاولت أن تخلط مصالح محورى العالم الإسلامي مع بعضهم بعضا، حيث إن الدول الإسلامية ومنها السعودية قامت بتخطيط الجبهة بشكل تطبيع غير مقبول مقابل بعضهم بعضا، حتى تستطيع أن تخرج من المنطقة ببطء وأن تنشغل عن بعد بتخطيط المشهد.
هذه المعادلات لم تكن تقبل الفناء ابداً، وبنفس المعدل الذى تتقدم به عائلة آل سعود فى السياسات المحدودة يجب أن تمنح وبنفس هذا المعدل امتيازاً للوهابية. وبهذه الطريقة يمكن التنبؤ بسياسات المملكة العربية السعودية. فبنفس المعدل الذى سيزيد فيه التطبيع السعودى مع إسرائيل سوف يزيد أيضاً قتل الشيعة فى الخارج، وبنفس المعدل الذى سيزداد فيه فساد عائلة آل سعود سوف يكثر تدفق الاستثمار للوهابية، وسوف يزداد اجتذاب الوهابية للتيارات المتطرفة فى العالم الخارجى.
ولا يوجد حاجة لأن تتتبعوا تحقيقات علم الاجتماع القانونى للتعرف على الفساد والاستهتار فى أبناء آل سعود. والإطلاع على القضية ذاتها أن السعوديين يشكلون ٥٦٪ من المنافسين السلفيين والتكفيريين فى العراق (على حد قول البى بى سى نيوز)، وهى النسبة نفسها التى تتحدث عن معدل الفساد والتسيب الذى أصبحت عائلة آل سعود غارقة فيه.
وكذلك لا توجد حاجة لأن تكون لديكم معلومات سرية للتعرف على عملية مفاوضات السلام وتطبيع العرب مع اسرائيل، وسماع الأخبار المتعلقة بقتل الشيعة وإدراك معدل انتشار ظلم الشيعة فى الدول العربية هو نفسه أفضل شاهد على هذا الموضوع، وعلى المرحلة التى تقع فيها تلك المفاوضات الآن.
الولايات المتحدة والوهابية:
منذ فترة أدان وزير الخزانة فى الولايات المتحدة ٣ أفراد من الرأسماليين السعوديين بدعم الإرهاب. وكانوا قد نقلوا مساعدات ضخمة إلى جماعة أبو سياف الراديكالية فى الفلبين. محمد الصغير هو أحد هؤلاء الرأسماليين، والذى يعتبر أيضاً واسطة رأسماليين الخليج وجماعة أبو سياف. وتعلم الولايات المتحدة جيداً أنه حتى ذلك الوقت هذه الجماعة لم تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر، والسعودية لا تستطيع أن تقدم على أى تدبير ضد مواطنيها الوهابيين الثلاثة.
ونحن نشهد أيضاً أن الولايات المتحدة لا تظهر رد فعل ضد الانتحاريين الذين يذهبون للعراق لقتل الشيعة، ولكنها تظهر ردود فعل حادة ضد الوهابيين الذين يذهبون الى هذه الدولة عن طريق سوريا للقيام بعمليات ضد القوات الأمريكية وجيش العراق، لأنها تعلم أن السعودية لا تمتلك وسيلة لإخراج الأزمة من دولتها إلا بتصدير الانتحار والإرهاب للعراق. ولذلك فانتشار الأصوات المسجلة(لصالح اللحيدان) رئيس محكمة العدل فى السعودية الذى كان يشجع الشباب فيها ويحثهم على الذهاب للعراق، هو أيضاً شئ غير متوقع، وهو بالتأكيد لن يثير ردود أفعال الأمريكيين لأنه من المفترض أن تدفع السعودية على الفور ثمناً باهظاً لتحسين علاقتها بإسرائيل.
وخلافاً لذلك لو أن السعودية تشعر بأن عملية السلام والتطبيع مع اسرائيل تواجه موانع فإنها سوف تفضل إجتناب دفع جزية أكبر للوهابية، وأيضا إبعاد الشيخ عادل الكلبانى - الذى كان يكفر الشيعة علنا، وكان يهيئ الساحة فى العراق لقتل الشيعة(كان يعد الخطط لقتل الشيعة فى العراق)- عن إمامة الصلاة فى الحرم المكي.
حزب الله اللبنانى ومعادلة آل سعود ـ الوهابية:
هل يجب على حزب الله أن يكون غير مبال بمعادلة آل سعود ـ الوهابية؟ وفى المقابل إلى أى حد هذه المعادلة يجب أن تخفى مقاومة حزب الله ضد الإحتلال الإسرائيلي؟ هل الاهتمام بهذه المعادلة بمعنى أن نعتبرها إسقاط كامل لإسرائيل هو يعني ترك الساحة للسلفيين والتكفيريين والحصول على سلطتهم فى العالم الإسلامى؟ هل الاهتمام بهذه المعادلة يعنى عدم الأحقية فى إعطاء الخطط العسكرية التى تقدر على إغراق دولة اسرائيل فى مستنقعات المنطقة كي لا تفتح مجالاً للوهابية فى العالم!

احتمالات متعددة لمواجهات اليمن

■ تابناك (المنبر) ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩

مرت ستة أسابيع على الهجوم الشامل للجيش اليمنى على الشيعة المعترضين على سياسات الحكومة اليمنية فى المناطق الجبلية شمال هذه الدولة، وعلى عكس ما تعلنه الحكومة اليمنية من نجاحها فى القضاء على الحوثيين فى نقاط كثيرة، إلا أن الجيش اليمنى قد منى بخسائر كثيرة هو الآخر.

وأصبح مجاهدو حركة زيد الحوثى تياراً قوياً فى اليمن منذ قيام الحكومة المركزية بمهاجمة مراكزهم فى الجبال شمال اليمن عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم أن الجيش اليمنى يستخدم كافة أسلحته البرية والجوية، وكذلك قيام بعض الدول العربية بدعم الحكومة اليمنية ماليا وسياسيا، فإنه حتى اليوم فشل فى تحقيق أهدافه.

وهذه الحرب لها أبعاد مختلفة يمكن بحثها من خلال النقاط التالية:

السبب الرئيسى لإشعال الحكومة اليمنية الحرب، هو إعادة سيطرتها على كافة أراضيها، وهو أمر مقبول تماما. ولكن إذا نظرنا إلى السبب الذى دعا شيعة اليمن للثورة على الحكومة المركزية، فإن ذلك ليس حجة للحكومة من أجل قمعهم.

وخلال نصف قرن اختفت فيها حكومة إمامة الزيدى، أصبح الشيعة يعيشون فى أسوأ الظروف، حتى إن مدينة صعدة التى تعد المركز الرئيسى لشيعة اليمن، هى الأقل تنمية بين أقاليم الدولة، على النحو الذى إذا اختفت السيارة والكهرباء فيها ساعة فكأنك تعود بها مائة سنة إلى الوراء.

٢- تواجه حكومة على عبد الله صالح مشاكل عدة، وثورات فى مناطق اليمن الجنوبى، ووجود أعضاء القاعدة فى الدولة، والتى جعلت من اليمن المركز الرئيسى لأنشطتها فى شبه الجزيرة العربية، بجانب المشاكل الاقتصادية الناتجة عن أسعار النفط، والتى جعلت الاستثمارات فى هذه الدولة صفر، والحكومة من أجل التغطية على مشاكلها، تسعى إلى فرض طاعتها، وهى تنتظر نجاحها فى القضاء على الشيعة حتى تشجع باقى الجماعات المعارضة على طاعتها.

٣- السيد صالح باعتباره رئيس الجمهورية منذ عقدين، لم تتحرر الدولة من سلطته، وللمرة الثالثة يعاد انتخابه بعد تغيير الدستور لصالحه، وبالطبع صاحب هذه الانتخابات عمليات تزوير واسعة، واعترض الكثير من الشعب على هذه التجاوزات، وأعرب حزب الإصلاح عن قلقه الشديد من أن يورث الحكم فى اليمن.

٤- بدون شك لا يمكن أن ننكر دور السعودية ومصر فى الحرب الدائرة فى اليمن، والسعودية ترفض وجود شيعى على حدودها لأن الأقلية الشيعية تعيش فى نجران على الحدود السعودية مع اليمن، ولذا فإن السعودية تسعى مساعى جادة للقضاء على حركة الشيعة فى اليمن، وتشير التقارير إلى تحمل السعودية نفقات الحرب الدائرة فى اليمن ومشاركتها أيضا فى العمليات العسكرية، وثمة دليل آخر على التدخل السعودى فى هذه الحرب، حيث أشارت التقارير إلى لقاء مقرن بن عبد العزيز وزير المخابرات السعودى مع المسئولين فى ليبيا ومطالبته لهم بعدم مساعدة الحوثيين حتى يمكنهم القضاء على هذا التيار.

أما مصر فقد قدمت هى الأخرى مساعدات عسكرية وفنية للحكومة اليمنية من أجل القضاء على التمرد الشيعى.

٥- موضوع آخر تجدر الإشارة إليه، وهو المقاومة العجيبة لمقاتلى حركة الحوثى أمام جيش الحكومة، وعلى الرغم من البيانات الحكومية حول الحرب واستخدام الجيش اليمنى لكافة أسلحته ومعداته البرية والبحرية والصاروخية، وهى - نظريا - حرب غير متكافئة أمام ميلشيا مسلحة، لكن أرض الواقع تؤكد أن المقاومة الحوثية لا تزال صامدة وتحقق انتصارات مع جيش الحكومة.

٦- كما شاهدنا فى حرب الـ ٣٣ يوما بلبنان سعى بعض الدول العربية من اجل القضاء على كافة التيارات القريبة من إيران، وفشلت سياسات هذه الدول امام المقاومة الشعبية فى لبنان وفلسطين.

اليوم يتوهمون أن إيران تقف مع الحوثيين، والكل يقف ضد المقاومة لأن إيران تقف معها، ولكن مقاومة الـ ٤٤ يوما تشير إلى فشلهم مرة أخرى.

٧- فى النهاية يجب القول إن مساعى الجيش اليمنى لإبادة الشيعة فى الأقاليم الشمالية لن تعود عليه بشىء، لأن التجربة أكدت أن المقاومة القائمة على تأييد الشعب تستطيع أن تستمر لسنوات كثيرة، وحتى لو نجحت الحكومة مؤقتا، فإنها ستعاود الظهور مجددا فى حالة عدم إصلاح سلوك ونظام الحكم.

اليمن وسياسة سعودية ذى اتجاهين

■ وطن امروز (الوطن اليوم) ١٣/ ٩/ ٢٠٠٩

الصراعات الجارية فى دولة اليمن، هى صراعات بين طائفتين من الزيديين فى هذه الدولة، ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم شهدت دولة اليمن ست حروب بين الجماعتين.

والحرب الدائرة الآن بين الحكومة والحوثيين هى حرب لأجل الوصول إلى السلطة والحكم، أو الحفاظ على السلطة فى الساحة السياسية لليمن.

وتعد الحرب الأخيرة هى الأكبر والأكثر دموية، خاصة أن الجيش اليمنى قد استخدم كل أسلحته الجوية والبرية حتى استقرت قواته فى إقليم صعدة. من جانب آخر، فإن جماعة الحوثى قد جمعت أكثر من مائة الف مسلح مع أسلحة نصف ثقيلة ومتقدمة، ونجحت هذه الميلشيات إلى حد كبير فى وقف تقدم الجيش اليمنى، واستطاعت أن تغنم من الجيش اليمنى كتيبتين بأسلحتها وسياراتها.

فى الوقت ذاته، فإن هذه الحرب قد هيأت الساحة الى مصادمات وحروب فى باقى الأقاليم. ومما لاشك فيه أن عدم حدوث اى توافق سياسى بين الطرفين المتحاربين سيؤدى بالضرورة إلى اتساع الصراع وتحوله من شكل محدود إلى شكل غير محدود، وفى النهاية سيؤدى إلى تشويه استقرار الأراضى اليمنية.

جدير بالذكر أنه خلال هذا الصراع وقع اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٧ بين الحوثيين والحكومة، ولكنه نقض، وكان بداية للحرب السادسة فى إقليم صعدة.

فى الوقت ذاته، لعبت المملكة العربية السعودية دورا بارزا فى هذا الصراع، ولعبت وسائل الإعلام السعودية دورا كبيرا فى الدعاية لحكومة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ضد الحوثيين، وسعت إلى ربط هذه الجماعة بدول أجنبية لتشجيع الحكومة اليمنية ضدهم.

وفى الوقت ذاته أيضاً، عقدت الحكومة السعودية مع نظيرتها اليمنية اتفاقية لتسليح الجيش اليمنى، بالإضافة إلى تقديم مساعدات كبيرة.

من جانب آخر، ذكرت بعض التقارير أن الحكومة السعودية تلعب دورا مزدوجاً فى هذا الصراع بصورة غير مباشرة، وأنها قدمت مساعدات عسكرية لبعض الحوثيين، ويقال إن الصواريخ التى يقذفها الحوثيون ضد الطائرات اليمنية من اهداء الحكومة السعودية.

ومنذ أيام قليلة عرض عبد الملك الحوثى زعيم الحوثيين فى صعدة أسلحة كثيرة أمام المراسلين نقش عليها اسم المملكة العربية السعودية، وكل ما سبق يوضح الدور السعودى فى هذا الصراع.

أما عن أهداف السعودية من الدخول فى هذا الصراع، تجدر الإشارة إلى أن السعودية منذ أربعين عاما وهى تضع سياسة السيطرة على اليمن فى جدول أعمالها. وخلال السنوات الماضية نجحت السعودية فى عقد اتفاق مع اليمن ضمت بموجبه ثلاثة أقاليم إلى الأراضى السعودية، وعرفت هذه السياسة بسياسة السعودية لضم أرض اليمن.

ومن قبل قدمت الرياض مساعدات خاصة للحنابلة الذين يمثلون ١٠٪ من المجتمع اليمنى، لإبراز مكانتهم ووضعهم فى المجلس والحكومة اليمنية، بنفس الصورة سعت الرياض من خلال تشكيل مثلث سياسى من القوى السياسية اليمنية (مركب من الحنابلة والوهابيين واليهود)، ومن خلال المال والدعاية الخاصة، أن تضع النظام السياسى اليمنى تحت سلطتها، وقد نجحت إلى حد كبير فى هذه السياسة.

وفى الوقت الحاضر فإن السعودية تنظر إلى الوضع الاستراتيجى لليمن، وسيطرتها على مضيق باب المندب، إضافة إلى الجزر الكثيرة فى البحر الأحمر وخليج عدن التى تجعلها قادرة على السيطرة والتحكم فى حركة المرور من البحر الأحمر إلى المحيط الهندى، ومن نفس الطريق للبحر المتوسط. ولذا، فهى تسعى دمج اليمن فى مجموعة السعودية، وهذا الدمج يكون من خلال طريقين: الأول طريق سياسى من خلال توسيع نفوذ الوهابيين فى اليمن، والآخر من خلال إضعاف الحكومة اليمنية، وفى النهاية إيجاد الأسلوب المناسب لضم اليمن إلى السعودية.

وللأسف، فإن حكومة على عبد الله صالح لا تعى هذه المطامع، وتكتفى بالمساعدات المالية السعودية، وفى الوقت ذاته يوجد تفاهم واضح بينهما من أجل إلصاق جماعة الحوثيين بدول أخرى مثل إيران والعراق وحزب الله .. لا من أجل المساعدة للقضاء عليهم.

أيام اليمن الصعبة

■ إيران ٣١/٨/٢٠٠٩

أساس الكارثة التى تشهدها حدود اليمن الشمالية، تعود إلى ما قبل خمسة أعوام، عندما قرر الرئيس اليمنى على عبد الله صالح التصدى بالقوة المسلحة لأقوى معارض له فى البلاد داخل محافظة صعدة المنطقة الأهم من بين ٢١ محافظة يمنية والمعقل الرئيسى للقوات الشيعية.

وبالرغم من أن المواجهة الحالية هى المواجهة السادسة بين الجيش اليمنى وحركة الحوثى إلا أنها الأشد والأعنف من سابقاتها، فقد كانت الحلقة الأولى من هذا الصدام منذ خمسة أعوام، وانتهت بمقتل عدد كبير من الشيعة واغتيال زعيم حركة الحوثى "حسين بدر الدين الحوثى"، وحينها حذرت عدة جهات من تفاقم خطورة الوضع، حيث أصدر عدد من العلماء الشيعة فى قم بيانا يطالب الدول الإسلامية بسرعة التدخل لحسم تلك القضية.

بدون شك توجد اختلافات بارزة بين النزاع الراهن وحرب العام ٢٠٠٤، فبينما كان النزاع فى السابق منصب على هدف رئيسى متمثل فى توطيد سلطة الرئيس على عبد الله صالح شمالا وجنوبا، إلا أن الهدف من النزاع الراهن وطبقا لآراء المحللين منصب على تحقيق تصفية عرقية بالقوة المسلحة، وبدعم من قوى دولية وإقليمية، ويبدو أن اليمن التى نجحت فى تثبيت حركة الحوثى داخل قائمة الجماعات الشيعية أو المدعومة من إيران كحزب الله اللبنانى أو حركة حماس، لا تنوى وقف تلك الحرب إلا بعد القضاء على تلك الحركة فى ظل تأييد مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، والسؤال المفروض طرحه حاليا مفاده، ما هو الباعث وراء مسعى الحكومة المركزية باليمن اللجوء إلى السبل العسكرية من أجل الإطاحة بالجماعات التى ساعدتها فى السابق على تحجيم الانفصاليين بالجنوب وعلى توطيد هيمنة الحكومة المركزية.

الدليل على الفشل فى إدارة الأزمة:

فى البداية يمكن القول إن الصدام الشامل مع سكان الشمال فى نهاية العقد الثالث من ولاية على عبد الله صالح يمثل منعطفاً خطيراً على النظام السياسى اليمنى، فعلى عبد الله صالح البالغ من العمر ٦٧ عاما يخوض حربا ضد الشيعة الزيديين باليمن، وبوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة فهو الركن الرئيسى الداعم لتلك الحرب، فى إطار سياسة خاطئة تعتمد على الجيش ودعم بعض القبائل ضد المعارضين أو سكان الشمال برغم التركيبة السكانية القبلية. فمن المعروف أن اليمن عبارة عن مجموعة قبائل، وأى حزب أو تيار أو تكتل لا يمكن أن يمثل أغلبية.

يبدو أن الرئيس على عبد الله صالح الذى يعتمد بشكل رئيسى على حزب المؤتمر العام الشعبى لا يحظى بشعبية ودعم إلا فى صنعاء، وعلى شاكلة الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر يعتمد صالح كنظيره مبارك على قوى الأمن من أجل فرض سيادته وهيمنته على الدولة، وهذا هو السبب الرئيسى فى تراجع شعبية صالح داخل باقى محافظات اليمن، والوضع فى اليمن يتشابه أيضا مع الوضع فى مصر من حيث أزمة خلافة الرئيس.

ويرى معظم المحللين أن الحرب التى يخوضها صالح فى الشمال ستعرقل مسيرة انتقال السلطة فى اليمن لأن صالح الذى طالما اعتمد على قوة القبائل فى السابق لتوطيد سيادته، فشل فى استقطاب تلك القبائل مؤخرا فى ظل تفاقم الخلافات والنزاعات.

ويمكن القول إن صالح الذى نجح فى توحيد اليمن وتولى منصب الرئيس من العام ١٩٩٠، كان رئيسا لليمن الشمالى قبل ذلك التاريخ بـ ١٢ عاما، وأن الحرب التى يخوضها مؤخرا ستسقط الحلقة المحكمة لمقربيه وأنصاره داخل منظومة الحكم باليمن، خاصة أنه تباهى لعقود بتفوقه على القادة العرب من حيث تخطى الأزمات والنزاعات السياسية، ومن ثم فالنزاع الأخير سيكون بمثابة هالة سوداء تترصد مستقبل اليمن.

حرب غير متكافئة ضد الشيعة فى اليمن

■ كيهان (الدنيا) ٧/ ٩/ ٢٠٠٩

شهدت دولة اليمن أزمات متعاقبة منذ الوحدة التى وحدت شطريها شمالا وجنوبا فى العام ١٩٩١، وجميعها أزمات كانت داخلية، لاسيما فى الفترة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالانفصاليين فى الجنوب ممن لازالوا يطالبون باستقلال القسم الجنوبى من اليمن عن الحكومة المركزية.

بالإضافة إلى تلك الأزمات، تعانى دولة اليمن من العديد من القضايا التى على رأسها البطالة والفقر والقروض الخارجية الضخمة، ومنذ عام ٢٠٠٢، تلقت اليمن أموال ضخمة كمساعدات اقتصادية وعسكرية من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بحجة مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة.

وبالرغم من النشاط الملحوظ لأعضاء تنظيم القاعدة فى اليمن، إلا أنهم ليسوا مؤثرين فيما تشهده اليمن مؤخرا من أحداث، وقد تحولوا إلى حجة من جانب الحكومة اليمنية للإطاحة بمنافسيها على الساحة السياسية، وقد أدى إعلانها عن إلغاء العمل باتفاقية الدوحة، والتى وقعتها مع "الحوثيين" الشيعة لحسم النزاع بشأن محافظة "صعدة"، إلى دخول الأزمة اليمنية منعطفا خطيرا.

جماعة الحوثى:

"الحوثي" حركة شيعية تنشط فى شمال اليمن، وتنتسب إلى بدر الدين الحوثي، لذلك عرفت باسم "الحوثيين" كما يطلق عليها أيضا اسم جماعة "الشباب المؤمن". وبرغم أن أول صدام للحركة مع الحكومة اليمنية كان فى عام ٢٠٠٤، إلا أن الحركة ازدهرت وتطورت فى الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تشكل اتحاد الشباب من أجل تدريب شباب الطائفة "الزيدية" على يد "صلاح أحمد فليته" عام ١٩٨٦، وكان على رأس من قاموا بعملية التدريب حينها "مجد الدين المؤيدي" و"بدر الدين الحوثى".

فى أعقاب الوحدة التى شهدتها اليمن عام ١٩٩٠، وتعدد الأحزاب، تحول اتحاد الشباب من حركة تعليمية إلى جماعة سياسية عن طريق تأسيس حزب الحق الذى كان ممثلا عن الطائفة "الزيدية"، وقد رفعت تلك الجماعة منذ عام ٢٠٠٢، شعارات من قبيل الله أكبر الموت لأمريكا والموت لإسرائيل واللعنة على اليهود والنصر للإسلام وحافظت على ترديد تلك الشعارات عقب كل صلاة.

من ناحية أخرى، تؤكد بعض المصادر أن ما أقدمت عليه الحكومة اليمنية من إجراءات لوقف مثل تلك الشعارات فى المساجد الزيدية، كان السبب الرئيسى فى الصدام الأول بين الحركة والحكومة اليمنية عام ٢٠٠٤، والذى أودى بحياة زعيم الحركة "حسين الحوثي" الذى كان عضوا بالبرلمان فى انتخابات عام ١٩٩٣ و١٩٩٧.

لقد طالبت تلك الحركة رسميا بممارسة النشاط الحزبي، وإنشاء جامعة، وضم المذهب "الزيدي" من جانب الحكومة كمذهب رسمى كسائر المذاهب، لكن الحكومة فى المقابل اتهمت تلك الحركة بتأسيس دولة إسلامية، والسعى لإعادة الحكم "الزيدي" فى اليمن.

اتفاقية الدوحة:

تم توقيع اتفاقية الدوحة العام الماضى بإشراف من أمير قطر من أجل إقرار السلام بين جماعة الحوثى "شيعة صعدة" والحكومة اليمنية. وطبقا لتلك الاتفاقية كان من المقرر أن تكون السيادة على محافظة "صعدة" فى يد الحكومة المركزية اليمنية على أن تمارس جماعة الحوثى نشاطها من خلال حزب سياسي، وبرغم أن تلك الاتفاقية تم التوصل إليها بعد خمس حروب طاحنة بين الجانبين بوساطة قطرية، إلا أنها لم تنجح إلا فيما يخص عمليات تبادل الأسرى، وظلت جميع بنودها معطلة.

وبرغم تبادل الاتهامات بين الحركة والحكومة اليمنية بشأن المتسبب فى الصدام الأخير، إلا أن الحكومة اليمنية أعلنت مرارا أنها لن تعمل وفقا لاتفاقية الدوحة، بينما فى المقابل أعلن المتحدث باسم الحركة محمد عبد السلام أن جماعته لازالت ملتزمة ببنود الاتفاقية.

أفكار وعقائد الحوثيين:

الشيعة "الزيديين" ممن يعيشون فى محافظة صعدة وسائر المناطق اليمنية هم من يعتقدون بإمامة الإمام الخامس "زيد بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب". وبرغم أن "زيد بن علي" نفسه لم يعترف بتلك الإمامة إلا أن أتباعه اعتبروه الإمام الخامس، لذلك أطلق عليهم الزيديين، لكن ينبغى أيضا الإشارة إلى أن "زيد بن علي" كان شخصا ذا علم وشجاعة، وقد ثار ضد حكومة الظلم الأموية فى الكوفة عام (١٢٢ هـ-ق) فى عهد خلافة هشام بن عبد الملك، واستشهد مع عدد كبير من رفاقه.

ضمن عقائد الزيدية الخروج والثورة على الظالمين فى أى

ظروف، وإمكانية إيجاد إمام حتى وإن كان لا يتمتع بعلم الغيب والعصمة، لذلك فقد ادعوا إمامة "زيد بن علي" برغم عدم اعترافه بها، وبعد استشهاده قاموا بثورات فى الكوفة والعراق وإيران واليمن ضد حكومات تلك المناطق حينها، وأسسوا حكومات زيدية.

(الجارودية والسليمانية والصالحية) هي فرق رئيسية تتبع المذهب الزيدى تشكل منها ثلاث فرق أخرى مثل (الهادوية والقاسمية) فى اليمن، ومثل الناصرية فى إيران، وقد نشأت أبرز الحكومات الزيدية فى إيران عندما سيطر "يحيى بن عبد الله" على الديلم، وبعد استشهاده على يد العباسيين، اندلعت ثورة "حسين بن علي" المعروف بالداعية الكبير فى عام ٢٥٠ هـ ق، وأسست حكومة ما عرف فى تاريخ إيران بـ "الحكم العلوى فى طبرستان".

من ناحية أخرى، ينبغى الأخذ فى الاعتبار أن يحيى بن حسين زعيم فرقة الهادوية تمكن من نشر مذهب فرقته فى صعده باليمن عام ٢٨٤ هـ ق، وأسس الحكومة الزيدية التى استمرت سيادتها على اليمن حتى مجيئ العثمانيين. وبسقوط الدولة العثمانية توافرت إمكانية لقيام الحكم الزيدى الذى استمر حتى عام ١٩٦٤، حيث أعلن قيام الجمهورية، ويمكن القول إن الحوثيين كانوا الذراع العسكرية المدافعة عن الشيعة المظلومين فى محافظة صعدة ضد هجمات الحكومة المركزية باليمن.

ويبدو أن الزيديين لديهم العديد من المعتقدات المشتركة مع الشيعة الاثنى عشرية، فهم يمارسون طقوس الاحتفال بعاشوراء واحتفالات الغدير على نطاق واسع، لكن من الواضح أن الحوثيين وعلى رأسهم عبد الملك الحوثى قد أكدوا مرارا على أن محافظة صعدة جزء من التراب اليمنى، وأنهم لا ينوون الانفصال مطلقا عن الوطن الأم، كما أكد الزعيم الفعلى للحوثيين عبد الملك الحوثى وشقيقه حسين الحوثى أن حركتهما لا تحظى بأى دعم من أى دولة حتى وإن كانت إيران مطالبين الحكومة المركزية بعدم تصديق مثل تلك الأكاذيب، ومن الجدير بالذكر أن عبد الملك الحوثى قد اختير زعيما لتلك الحركة بعد مقتل شقيقه حسين بالرغم من وجود شقيقه الأكبر يحيى، لما يتمتع به من شخصية قوية وقدرة على توجيه الخطابات وخبرة سياسية، بالإضافة إلى مكانة والده بدر الدين الذى كان من أئمة المذهب "الجارودي" (أحد فرق الزيدية)، لذلك فهو الزعيم الفعلى لحركة الحوثي، وقد اتهمه خصومه مرارا بالولاء لإيران بسبب أفكاره ومعتقداته المعتدلة، والتى تتقارب كثيرا مع أفكار ومعتقدات الشيعة الإمامية، وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن بدر الدين الحوثى فى كتاب بعنوان "الزيدية فى اليمن" وخلافا لما هو متعارف عليه فى الفكر الزيدى، خالف مسألة تولى أبو بكر وعمر وعثمان الخلافة، تلك القضية التى تم دعمها من جانب نجله حسين مما أثار حفيظة منتقديه الذين اتهموه مرارا بالسعى لأخذ البيعة بوصفه الإمام المنتظر.

مطالب الشيعة فى صعدة:

الاختلاف فى التوجهات السياسية مع الحكومة المركزية بشأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتغاضى الحكومة عن الوضع بمحافظة صعدة وعدم اهتمامها بقضايا التعمير فى تلك المحافظة منذ قيام الوحدة اليمنية، كانت فى مقدمة الأسباب التى أدت إلى تفاقم النزاع بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وبينما يرى الشيعة فى صعدة، وعلى رأسهم الحوثيين، أن تلك الحرب التى تشن ضدهم هى بالأساس حرب طائفية فرضت عليهم من جانب الحكومة المركزية التى عجزت عن مواجهة المشكلات الاقتصادية وآثارها على المحافظات الفقيرة بما فيها محافظة صعدة فوجهت الرأى العام ناحية تلك الحرب - تعتبر الحكومة اليمنية أن جماعة الحوثى مجرد متمردين يريدون إحياء الحكم الزيدى الذى سقط بقيام الجمهورية عام ١٩٦٤.

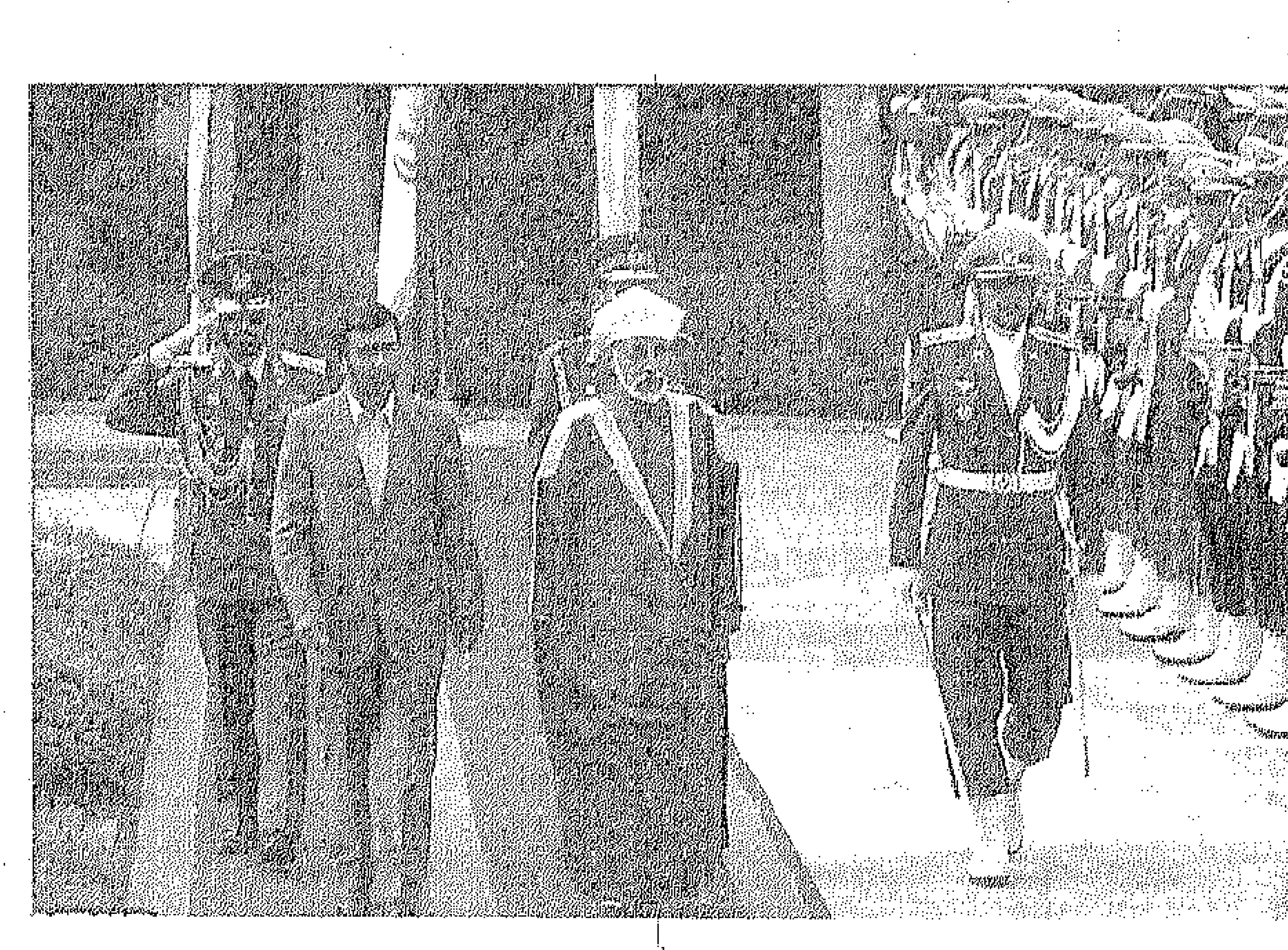
على صعيد آخر، ترى منظمة الأمم المتحدة أن دولة اليمن ضمن الدول الفقيرة بالعالم التى عجزت مرارا عن تبنى برنامج اقتصادى متكامل بالرغم من الوحدة التى قاربت العشرين عاما.

ويبدو أن تلك الحرب الداخلية فى اليمن لا تحظى بتأييد الرأى العام اليمنى بالرغم من الدعايات التى تتبناها الحكومة المركزية، فقد أيقن الشعب اليمنى أن تلك الحرب غير المتكافئة، ولن تؤدى إلا إلى تفاقم المشكلات الداخلية لاسيما الاقتصادية، وقد عجزت الرقابة الحكومية عن التصدى لحملات الاعتراض على تلك الحرب، والتى دعا خلالها "على سالم البيض" المستشار السابق للرئيس اليمنى على عبد الله صالح، الجنود اليمنيين إلى الامتناع عن قتل إخوانهم من المواطنين اليمنيين والعودة إلى بلداتهم ومدنهم.

السياسة الخارجية للحكومة العاشرة تبدأ بزيارة سلطان عمان

■ إيران ٢٠٠٩/٨/٤

مما لا شك فيه أن زيارة أعلى مسئول في دولة عمان تعد حدثاً مهماً يحمل رسائل عدة فى طليعة عمل الحكومة العاشرة. إن أغلب المراقبين يعتبرون الخطوة التى أنجزها السلطان قابوس بمجيئه إلى طهران تعد بداية فصل جديد للجيران العرب، ونقطة بداية مهمة للسياسة الخارجية للحكومة العاشرة.



إن هذا الحدث يعد دليلاً على الواقعية الجديدة فى دائرة الدبلوماسية الإقليمية لإيران، وهذا الذي يحدث فى دائرة مجلس التعاون الخليجى يعد تحولاً جديداً تجاه التعاون مع إيران، وهو ما افتتحته عمان، حيث فتحت زيارة السلطان قابوس باب التعاون الاستراتيجى نازعة بذلك العلاقة القائمة على الفرد.

المؤكد أن مسقط تمتاز عن غيرها من دول المنطقة بعلاقات ممتازة ومتميزة مع إيران. فإذا ما أردنا تعريف دولة من دول المنطقة فى تاريخ الدبلوماسية بوصفها شريكاً سياسياً لإيران، فمما لا شك فى أنه لن يكون أمامنا دولة جديدة بهذا الوصف غير عمان. ففى قائمة حكومات منطقة الشرق الأوسط يوجد زعماء كثيرون كانت لهم درجات متفاوتة من الصدام والمواجهة مع إيران، لكن الزعامة والقيادة السياسية العمانية - على مدار ثلاثة عقود ماضية - عاشت تجربة فريدة مع طهران أساسها حسن الجوار والرفقة الثابتة الراسخة والخالية من الصراع.

هذه التجربة الفريدة ذاتها تعد المحفز الرئيسى والأول الكامن وراء عزم السلطان قابوس على بدء علاقات استراتيجية مع الحكومة العاشرة حتى قبيل أن تبدأ عملها رسمياً. ومن ناحية أخرى، فإن ثمة ميلا من جانب مسقط على التمتع، بل وامتلاك علاقات متميزة ومختلفة مع طهران، وذلك فى إطار الأفكار التى طرحها أحمدى نجاد بشأن سياسته الخارجية، خصوصاً تلك المتعلقة بمنطقة الخليج (الفارسى) العربى، ذلك أن حكومة أحمدى نجاد سبق لها أن وضعت خريطة طريق بشأن التعاون الجديد مع دول الجوار الجغرافى لإيران، ولقد اتضحت خطوط هذه السياسة فى كلمة رئيس الجمهورية الإيرانية فى مؤتمر الدوحة.

فاستناداً لهذه الاستراتيجية فإن طهران عمدت إلى طرح عدة مشاريع للتعاون الثنائى ومتعدد الأطراف مع الدول المجاورة لها - من ناحية الجنوب - كاشفة عن عزمها القديم من أجل إزالة جوانب ومناطق الفراغ الكامن فى أنماط التعاون بين ضفتى الخليج الفارسى (الإيرانى).

بعد ذلك أكد رئيس جمهوريتنا فى برنامجه الانتخابى على نقطة هامة، وهى أن المنطقة سوف تشهد تحولاً جديداً فى خط التعاون القائم بين شمال وجنوب الخليج الفارسى (العربى)، وطبقاً للتقرير الذى أعلنه مستشارو أحمدى نجاد فإن إيران تتمتع بعلاقات تجارية تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار مع الدول العربية المحيطة بها، والتى تشمل دول مجلس التعاون الخليجى والعراق وعدة دول عربية أخرى، لكن خلال السنوات الأربع القادمة فإن المستهدف هو الوصول بهذا الرقم إلى (٥٠) مليار دولار تشمل المشروعات والاستثمارات المشتركة.

الواقع أن السياسة الخارجية لطهران فى جميع الدورات السابقة جعلت الأولوية الدبلوماسية هى محور التعاون والعمل مع الجيران من دون أن تكون مصحوبة ببرامج حقيقية وواقعية لتطبيق وتنفيذ هذه الأفكار الدبلوماسية، ولهذا فعندما تقوم طهران بتسمية علاقاتها وسياساتها الخليجية بـ "خليج الصداقة" فإن هذا الأمر يعد خطوة نوعية حقيقية، وفى هذا الصدد يقول الدكتور سعيد جليلى الأمن العام للمجلس الأعلى للأمن الوطنى "إن ما طرح تحت

عنوان (خليج الصداقة) ليس شعاراً، ولكنه رؤية استراتيجية جديدة لإيران هدفها تعميق وتوسيع أنماط وأشكال التعاون بين شمال وجنوب الخليج الفارسى، وهو خطوة مهمة أيضاً فى سبيل تحقيق الرفاهية والأمن لشعوب المنطقة".

أولى خطوات التحول والتغيير

فى أوائل العام الماضى فى خضم التوقيع على واحدة من أهم اتفاقيات التعاون بين طهران ومسقط، تحدث سلطان عمان عن ضرورة القيام بـ - وإنجاز - خطوة تاريخية ما يعكس رؤية مختلفة تماماً بشأن المناخ السياسى والخصائص الجيوبوليتيكية قائمة لدى مسقط.

آنذاك وفى خضم وأوج هجوم حكومة بوش وجيش المحافظين الجدد ضد البرنامج النووى الإيرانى، قام السلطان قابوس بإيفاد أهم مسئول فى حكومة عمان إلى طهران، وذلك لكى يوضح حقيقة واحدة مفادها أن نظرة هذه الدولة - عمان - تجاه التعاون مع إيران لن تخضع لأى تهديد أو الأجواء المسمومة الكامنة والقائمة فى منطقة الشرق الأوسط.

لقد جاءت زيارة ربيع عام ١٣٨٧ هـ.ش/ ربيع ٢٠٠٨، والتى قام بها ثانى شخصية فى النظام السياسى العمانى إلى إيران كأول خطوة نوعية كاشفة عن - ودالة على - حقيقة التحول العميق المنتظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين.

لقد صرح فهد بن محمود آل سعيد فى المؤتمر الصحفى آنذاك: إن هذا التحول فى ظل العلاقات التاريخية للأمتين قد تحقق بوعى وإرادة كاملتين، ذلك أن النقطة الجديرة بالتأمل فى هذه الزيارة أن الولايات المتحدة وكذلك بعض شركاء عمان الإقليميين قد بذلوا جهوداً ضخمة لإثناء عمان عن التوقيع على هذه الاتفاقية.

لكن نظراً لأن العزيمة والإرادة السياسية لزعماء الدولتين قد استحكمت من أجل إنجاز هذا المشروع فإن أية معوقات لم تتمكن من - أو تحول دون - الوصول إلى هذه الاتفاقية والتوقيع عليها.

فى ذلك اليوم قام السلطان قابوس بالتصريح بإمضاء الاتفاقيات التى من شأن تنفيذها وضع علاقات طهران ومسقط على قمة العلاقات الإقليمية وتحويل عمان لتصبح أول وأهم شريك عربى خليجى لإيـران. هذه الاتفاقية الاقتصادية والمرتبطة بالطاقة أيضاً قد خلقت بدورها سلسلة من التوافقات السياسية الأخرى.

لقد تمكن يوسف بن علوى الوجه الدبلوماسى العمانى الشهير، والذى يعد أكثر المسئولين السياسيين العمانيين ملاقاة وتحاوراً مع الدبلوماسيين الإيرانيين - تمكن من تأسيس إطار لتعاون سياسى جديد على أساسه وبمقتضاه تتوحد وتتوافق مواقف الدولتين بشأن قضايا فلسطين والعراق ولبنان.

حدود جديدة للتعاون

ما طرح على مائدة المباحثات بين الدولتين بوصفه محاور للتعاون الثنائى بين الدولتين يمكن وصفه بأنه "خريطة طريق طويلة الأجل"، والتى تشمل كل المجالات الخاصة بتجارة الطاقة من جملتها الغاز، والاستثمار المشترك فى مجالات السياحة والاقتصاد، والتعاون السياسى والثقافى.

كما سبق القول فإن "اتفاقية الغاز" تعد نقطة القمة فى التعاون الثنائى بين البلدين، والتى تم إدراكها كثمرة للتعاون المشترك فى اللقاء الذى جمع بين الرئيس الإيرانى وسلطان عمان فى شهر يوليو، وهو الاتفاق الذى بلغت قيمته سبعة مليارات دولار.

لقد نشرت وزارة الخارجية الإيرانية تقريراً مفاده أن طهران ومسقط تسعيان - فى إطار تنمية التعاون المشترك بينهما - إلى الوصول بحجم التعاون والتبادل التجارى بينهما إلى مليار دولار بدلاً من (٢٠٠) مليون دولار التى تشكل حجم التبادل بينهما الآن.

فى هذا الصدد يعد موضوع التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى من القضايا التى حظيت بحوار ثنائى إيرانى - عمانى.

وفقاً لكلام منوتشهر متكى فإن وجود شركات تعاونية إيرانية فى ثلاثة مشروعات عمانية مهمة، وزيادة التبادل التجارى بين البلدين، وكذلك زيادة الصادرات مع الاهتمام باستثمارات عمان فى موانيها تعد كلها من نقاط التحول فى علاقات الدولتين، هذا إضافة إلى أن الاستثمار المشترك فى مجال البتروكيماويات، والصناعة، والطاقة صار من الموضوعات التى باتت تخضع لمباحثات مسئولى الدولتين.

على الصعيد السياسى أيضاً - وكما سبق القول - فإن وزيرى خارجية البلدين يعمدان دوماً فى مباحثاتهما المستمرة إلى تبنى رؤية ووجهة نظر مشتركة بشأن قضايا العراق، ولبنان، وفلسطين، هذا إضافة إلى التعاون المشترك بين المؤسسات الدفاعية والأمنية والاجتماعية فى البلدين لمواجهة القضايا والمشكلات الأمنية، ومكافحة تهريب المخدرات وجرائم التهريب وخلافه.

العناصر المحورية فى التعاون الثنائى الجديد:

بنظرة إجمالية شاملة لا يمكن تحليل زيارة السلطان قابوس دون ربطها بالظروف والمتغيرات السياسية فى منطقة الخليج الفارسى والشرق الأوسط. فقد وصل سلطان عمان إلى طهران بينما المحيط والمناخ السياسى حولنا يشهد تغييرات عميقة للغاية. من أهم العناصر الهامة لهذا التحول يمكن ذكر فشل الاستراتيجية الأمريكية فى النظام الأمنى لمنطقة الشرق الأوسط، وعدم الرضا الشديد من جانب العرب تجاه الخطوات الضعيفة لباراك أوباما. لقد تحدث الدبلوماسيون

العمانيون وعلى رأسهم يوسف بن علوى فى حواراتهم الصحفية السابقة مع صحيفة "إيران" .. تحدثوا صراحة عن الأخطاء الأمريكية فى العراق، ولهذا فإن مسقط باتت إلى جوار سائر زعماء الدول العربية الناقدين جدياً للوضع الموجود الآن فى منطقة الشرق الأوسط. من هنا وفى ظل هذه الظروف فإن تشاور وتحاور ملك عمان مع طهران لابد أن يحظى بأهمية خاصة، وهو ما يشكل أملاً جديداً لخلق مناخ وغطاء جديدين للتوافق والتعاون بين إيران والعرب.

إن هذه الزيارة النوعية تقدم بذاتها صورة مضيئة عن الخصوصية التى تتميز بها الدبلوماسية العمانية، فى نفس الوقت الذى تعطى رؤية جديدة خاصة بالدول العربية المجاورة لإيران، تلك الخصائص التى من شأنها أن تجعل من عمان طرفاً ولاعباً مؤثراً .. قليل الخسائر فى المنطقة.

فالثابت أن "الواقعية" والبعد عن التنافس الحاد من أهم سمات ومزايا السياسة الخارجية لعمان، فى هذا الصدد لا يجب علينا إغفال حقيقة مفادها أن أغلب الدبلوماسيات فى المنطقة تسعى جاهدة للبحث عن مكانة أو خلق خصومات مع الجيران، وهذا ما لا تتصف به - أو تسعى إليه - عمان مطلقاً، تلك الدولة التى تتحرك فى سياساتها الخارجية وفق أسس ومبادىء ثلاثة هى المصالح الوطنية، والسلام، والرفاهية العامة، واستناداً إلى هذه الخصوصيات فإن حقائق الأمور وشواهدها تفيد بأن حاكمية وسيادة "ملك مسقط" تحظى وتتمتع بأعلى مستويات الرضا والقبول. فالثابت أن مسقط - وفق ما يبرهن عليه تاريخها الدبلوماسى - هى دولة كثيرة الأصدقاء قليلة الأعداء. على عكس الحال والأمر بالنسبة لباقى الدول فى منطقة الخليج الفارسى، وهو ما يمكن إثباته أو التثبت منه فقط بالنظر إلى القضايا والاختلافات القومية والحدودية والأرضية الموجودة والقائمة بين كل دول المنطقة عدا عمان، فالسعودية فى تضاد مع قطر، وخير دليل شاهد على ذلك هو حالة التنافس الشديدة والحادة القائمة بين قناتى الجزيرة والعربية. ولدينا أيضاً الكويت مع العراق، والمنامة مع الدوحة.

لهذا فمن حق عمان أن تفتخر بهذه الميزة، وهى أنها دولة بلا خصومات مع جيرانها العرب، وأنها تتجاوز وتعبر كل الأزمات التى قد تلحق بها أو التى تلحق بالمنطقة، ولكن بأقل التكاليف. هى دولة كما يصفها معظم المراقبين قادرة على تجاوز وعبور الأمواج الطوفانية السياسية بالمنطقة، وبأنها قادرة أيضاً على التوفيق ما بين التطلعات والأمنيات والأهداف الوطنية من جهة، و"الحقائق" الموجودة على صعيد السياسة الخارجية لها من جهة أخرى. من هنا فإن عمان ظلت دوماً حامية ومؤيدة لفلسطين، حيث لم يحدث أبداً أن تراجعت دبلوماسية مسقط - حتى على أعلى المستويات - عن هذا الدعم مطلقاً مهما تكن الإغراءات أو الضغوط، كذلك فإن هذه الخاصية الفريدة قد أعطت لعمان الفرصة لكى تلعب دور الوساطة فى بعض الأزمات الأخيرة التى شهدتها المنطقة.

أيضاً ثمة عامل آخر حاسم فى هذا الصدد، وهو يتمثل فى إدارة وزعامة هذه الدولة والوجود الدائم لوجوه سياسية بارزة مثل يوسف بن علوى فى السياسة الخارجية، وإتباع السلطان قابوس سياسة جذب المعارضين بمهارة فائقة، وهو الأمر الذى من شأنه خلق الانسجام والاستقرار فى السياسة الداخلية لهذه الدولة شأنها فى ذلك شأن السياسة الخارجية.

أخيراً فالثابت أن عنصرى التفاهم والانسجام فى النظام السياسى العمانى يمنحان مسقط امتيازاً نوعياً فريداً ونادراً قلما نراه فى العديد من الحكومات العربية الأخرى.

لماذا ضحت الإمارات بمصالحها الهائلة مع ايران من أجل الولايات المتحدة؟

إيران ٢٠٠٩/٩/٢٣

أصبحت علاقات إيران والإمارات فى معرض التغير مرة أخري. والأفضل أن نقول أصبحت قيد الألاعيب السياسية، إذ إن علاقة الدولتين فى وقت ما كما أعلنت وسائل الإعلام دخلت مرحلة جديدة. وقد إدعت الإمارات العربية المتحدة بأنها قد ضبطت سفينة إيرانية تحمل سلاحاً من كوريا الشمالية.

تبين حركة الإمارات هذه أن علاقة الدولتين تخضع للتأثير القوى للسلوك السياسى الدولى. وقد اصطدمت ايران فى تحدى لها مع الغرب بسبب ملفها النووى والغرب. أيضاً قد وضعت الدول المجاورة لإيران، خاصة الدول التى لها مع إيران معاملات تجارية واقتصادية واسعة، تحت ضغط شديد بهدف إخضاع ايران لقبول مطالبها.

هذا فى الوقت الذى قد توطدت فيه العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات بشكل كبير بناء على الإحصاءات الكبيرة للرحلات الإقليمية التى تدخل من إيران للإمارات. والإيرانيون هم أحد أكبر المستثمرين الأجانب فى الإمارات، وتحتل إيران المكانة الثانية فى المنطقة فى التجارة مع الإمارات. وعلى الرغم من تلك التبادلات التجارية الكبيرة والتعاون

الاقتصادى الواسع إلا أن علاقة إيران بالإمارات فى ظل الألاعيب السياسية صارت على محك التغير والتحول.

ويبدو أن الإمارات الآن قد مالت الى تطبيق العقوبات الدولية على إيران، وهنا يعنى أنها مستعدة لقبول الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هذا العمل أيضاً.

فى عام ٢٠٠٩ تم عقد معاهدة الإستخدام السلمى للطاقة النووية بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. وبموجب هذه المعاهدة تساعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة الإمارات العربية المتحدة كى تصل الى الطاقة النووية السلمية. وفى حالة تحقق هذا الأمر سوف تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أولى الدول العربية التى تستطيع إنتاج كهرباء باستخدام الطاقة النووية.

لكن الإماراتيين من أجل الوصول لهذا الحلم يجب عليهم بداية، جذب انتباه الولايات المتحدة، بأن لا تحول الإمارات موانيها إلى ساحة لهروب إيران من العقوبات العالمية، وألا تسمح بوصول البضائع إلى إيران، والتى هى فى رأى الغرب ممنوعة.

وعلى ما يبدو أن القرار الأخير لدولة الإمارات قد كان تماشياً مع هذه المؤامرة، ويستند على حظر سفينة يُقال أنها كانت حاملة لأسلحة من كوريا الشمالية متجهة إلى إيران.

لسنوات يعتبر الأمراء الساكنون دبى أنها بوابة إيران إلى العالم الخارجي. واستطاعت إيران بمساعدة الإمارات وباستغلال مجال الانفتاح التجارى لها لفترة طويلة أن تهرب من العقوبات التى فرضها عليها الغرب. وقد تمكن التجار من ايجاد منطقة حرة للتجارة فى دبى فى ميناء جبل على، كى يوقفوا سفنهم عن إشراف المسئولين الجمركيين فى الموانى المختلفة. وكان الطلب الصارم لرؤساء الأمراء القانطين دبى هو ألا يتم أى نوع من الإشراف على البضائع فى هذه الموانى. ولهذا السبب طلبت العديد من السفن العالمية الوقوف فى ميناء دبي. وهذا القرار تسبب فى أن تزداد نسبة الدخل الإقتصادى بكثافة لهؤلاء الأمراء الساكنين دبى عن طريق حصولهم على قيمة إيقاف السفن العالمية. وتمتلك دبى فى الوقت الحاضر ثامن أكبر ميناء فى العالم، وتعد أكبر ميناء تجارى فى الشرق الأوسط.

وكان هذا الميناء فى ذلك الوقت بدون سيطرة، وأدى ذلك إلى أن يُقال أنه فى عام ٢٠٠٤ قد أرسل عبد القادر خان الأب الروحى للقنبلة النووية فى باكستان المعلومات والمواد اللازمة فى تصنيع القنبلة النووية عن طريق موانى الإمارات العربية المتحدة إلى إيران وكوريا الشمالية، واشترك مصنعين فى دبى اشتراكاً كبير فى هذا العمل.

وضبط الإمارات لسفينة ايرانية أوضح أن ابو ظبى لم تعد مستعدة للتعاون مع الجانب الإيرانى ذات الأرباح لها. وبلا شك يمكن تفسير هذا العمل- الذى أقدم عليه الإماراتيون، والذى بدأ قبل عامين بمعاملة الإيرانيين معاملة سيئة - باستسلام هذه الدولة لضغوط ومطالب الولايات المتحدة. الاستسلام الذى يستطيع أن يأخذ من الإماراتيين قدراً أكبر من الاستقلال فى العمل.

إذن يبدو أن الإمارات تفضل الاتجاه نحو الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى سوف يعود بالضرر على إيران ومصالحها الاقتصادية المهمة مع الإمارات، وهو الأمر أيضاً الذى ينبغى على إيران أن تدركه وتحاول تداركه وذلك بعرض العديد من المميزات والبدائل أمام الجانب الإماراتى التى تجعله لا يتجه بشكل كبير فى الجانب الأمريكى أو على الأقل لا يضر بالمصالح الإيرانية.

قمة أكبر من مجرد لقاءات ومجاملات سياسية

■ إيران ٢٠٠٩/٩/١

إن اشتعال أزمة الشرق الأوسط واتساع رقعتها مع حرارة الصيف من أفغانستان حتى منطقة ما بين النهرين يبدو أنه كان السبب وراء ترحيب اسطنبول بقبول أهم القمم لثبات السلام والأمن فى هذه المنطقة.

كما يبدو من ترحيب الدول والمنظمات الكبرى لمثل هذه القمة أن هناك مخاوف كبرى تكتنف بعض القوى العالمية والإقليمية من مستقبل الأزمات الجارية فى أفغانستان وباكستان، لذلك فقد شاركت هذه القمة كل الأطراف الفاعلة فى التطورات السياسية القائمة، سواء منها الذى على معرفة بأزمات الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أو الذى يقع من بعيد أو قريب بمحيط هذه الأزمات. على أية حال، القائمون على هذه القمة أرادوا عودة الاستقرار والأمن فى هذه المنطقة المضطربة، والتى تعانى من خطر التشدد والصراعات العالمية، خاصة أنهم باتوا معتقدين بأنه بعد باع طويل من التجربة مع هذه الأزمة يتحتم البحث عن السلام والاستقرار فى توافق جديد لحل الأزمة، ويبدو أن كل من ذهب إلى اسطنبول كان

يعتقد فى ذلك، ولكن بعد أن تباحثوا على مدار اليوم رحلوا عن اسطنبول وهذا السؤال عالق فى أذهانهم، هل هذه القمة بمقدورها الدخول إلى عصر جديد من التعاون لتحقيق الأمن والسلام فى المنطقة؟

هيكل القمة:

تعد قمة اسطنبول من جهة المشاركين بها من أكثر القمم التى عقدت لحل أزمتى أفغانستان وباكستان، حيث إن مشاركة ٢٠ قدرة إقليمية ودولية، إضافة إلى حضور ٦ منظمات دولية فرصة لفتح فصل جديد فى هذا الصعيد على الساحة الدبلوماسية، فقد شارك فى قمة اسطنبول بالإضافة إلى تركيا، إيران وباكستان، دول من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، وإيطاليا، والصين، وألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية، والسويد، واستراليا، والدانمارك، وفرنسا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا. وبجانب هذا الحضور الهام من قبل القدرات الكبرى هناك أيضاً المنظمات المؤثرة مثل المفوضية الأوروبية، الأمم المتحدة، وبنك التنمية الآسيوى، وبنك التنمية الإسلامى، والبنك الدولى، الأمر الذى منح قمة اسطنبول الدعم المالى والقانونى القوى. وكذا مشاركة بعض القوى المؤثرة مثل إيران، وباكستان، وتركيا أو السويد، وكندا على مستوى وزراء الخارجية، أما بقية الدول الأوروبية والغربية فكانت مشاركته بوفود رفيعة المستوى. ولعل درجة أهمية أزمتى باكستان وأفغانستان من وجهتى النظر الأوروبية والأمريكية تتضح من تركيبة ضيوف اسطنبول الذين مثلوا دولتهم على أعلى مستوى فى تلك القمة، خاصة ممثلى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. صحيح أن قمة اسطنبول ما هى إلا امتداد للقمم الهامة التى عقدت من قبل، مثل قمة طوكيو (١٩ إبريل ٢٠٠٩)، لكن وكما صرح بعض الدبلوماسيين المشاركين فى القمة "إن الصراع الدائر فى باكستان وأفغانستان على مدار الـ ٦ أشهر الماضية قد غير الأوضاع، الأمر الذى بات يحتاج معه اتخاذ قرارات جديدة، ويكفى أن نلقى نظرة على حروب الـ ٥ أشهر الأخيرة سواء فى سوات أو سرحدات، والتى شردت ما يقرب من مليونى نسمة من سكان هذه المناطق.

وفى هذا السياق، نجد أن قمة طوكيو قد خصص المشاركون فيها الدعم المالى اللازم لحل الصراع الباكستانى، حتى إنهم تعهدوا بمنح ٥,٥ مليار دولار كمساعدات، غير أن قمة اسطنبول ناقشت كيفية إنفاق هذا الدعم المالى، كما تطرقت إلى أن التمثيل فى القمة ليس المهم بقدر ضرورة المشاركة الجماعية الحقيقية والفعالة لتحقيق حلول للأزمة، لذلك لوحظ على قمة اسطنبول مدى جدية المشاركة والابتعاد عن أجواء الشعارات، وهذا بدوره ما يثبت عزم تيار الغرب على مواجهة التيارات الإرهابية فى أفغانستان وباكستان وبجدية هذه المشاركة. وطبقاً لقول "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا: "إن استقرار الأمن فى باكستان يعادل استقرار الأمن لسائر دول المنطقة".

احتياج الغرب الجديد لإيران:

لقد انعكست أنظار معظم المشاركين فى القمة على الوفد الإيرانى المشارك، حيث كانت لهذه المشاركة أهميتها الخاصة، إذ يأتى هذا اللقاء الدبلوماسى رفيع المستوى بين الوفد الإيرانى ونظيره الأوروبى بعد التراجع الذى حدث بينهما بعد أحداث الانتخابات الإيرانية الأخيرة، خاصة لقاء وزير الخارجية السويدى، ورئيس الاتحاد الأوروبى مع نظيره الإيرانى، وكذا يأتى فى أعقاب احتياج الولايات المتحدة والناتو لتأييد دول الجوار الباكستانى والأفغانى لإجراءاتهم فى المنطقة بعد فترة من عدم الاهتمام لمواقف هذا الجوار، ومن ثم جاءت القمة واللقاءات التى عقدت على هامشها كخطوة فى تعديل الأوضاع. وكما صرح أحمد أوغلو "إنه لا يوجد طريق آخر غير التحرك الجمعى للعبور من تلك الأزمة - يقصد الأزمة الباكستانية - الأفغانية.

ومن ناحية أخرى، قام "منوتشهر متكى" وزير الخارجية الإيرانى بعرض الأفكار الإيرانية التى تمكن العبور من صراعات المنطقة الحادة، وأشار متكى إلى تعمق جذور التشدد فى المنطقة، وأنه لا سبيل لحل مثل تلك المشكلة إلا بالتعاون الجمعى لكافة دول المنطقة، لا بالنظرة الأحادية التى كان الغرب ينظر بها إلى المنطقة. فمن وجهة النظر الإيرانية أن الفرصة مواتية لإعادة النظر فى السياسات الغربية الخاطئة تجاه المنطقة لحل الأزمة، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية والمحور الغربى باتا أكثر قناعة من أن حل اللغز الأمنى فى أفغانستان غير ذى نفع بدون مشاركة دول الجوار، خاصة إيران.

واللافت للنظر أن القيادات السياسية سواء فى إسلام آباد أو كابول سبق وأن أكدوا عجز الناتو والجيوش الغربية فى حل المشكلات الجارية بدون مشاركة لاعبين مثل روسيا وإيران وتركيا باعتبارهم فاعلين أساسيين فى المنطقة، وفى المقابل أعربت طهران عن تعاونها مع دول الجوار لتحقيق الاستقرار للمنطقة، ولذلك كان السؤال الأساسى المطروح فى ذهن المشاركين فى قمة اسطنبول: لماذا تظل الولايات المتحدة وحلفاؤها فى الناتو رافضة مطالب المجتمع الدولى بقبول دول الجوار الأفغانى للتعاون فى حل الأزمة رغم علمهم أن أوباما قد اتخذ من أفغانستان بؤرة مركزية لسياسته الخارجية، وأنه يعلم تمام العلم أن أغلب الحلفاء الأوروبيين لا يرغبون فى المشاركة فى الأزمة الأفغانية نتيجة ارتفاع التكاليف العسكرية والاقتصادية للحرب، وأنه لا سبيل للخروج من تلك الأزمة إلا بمشاركة دول الجوار من أصحاب النفوذ فى المنطقة.

تأمل فى الانتخابات الرئاسية الأفغانية

اعتماد (الثقة) ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٩

عقدت الانتخابات الرئاسية الأفغانية فى ظل ظروف خاصة بحيث إن قوات الأمن الوطنية وقوات الائتلاف لم يتمكنوا من إعداد وتهيئة الظرف الأول، وهو المشاركة الشعبية فى الانتخابات.

وطوال فترة احتلال أفغانستان تحول أمن الشعب الأفغانى إلى اضطرابات، ولقد تضاعفت هذه الاضطرابات فى محافظات الانتخابات الهامة.

كان ينتظر الأفغان أن يتمكنوا من الذهاب للإدلاء بأصواتهم فى صناديق الاقتراع فى أمان تام بدون الشعور بالخوف من هجمات طالبان الانتحارية وعمليات الانتقام التى تليها، الأمر الذى بات كحلم وأمرا، لن يتحقق. مع أن قوات حلف الناتو فى تلك الفترة سعت جاهدة ألا يتقاعسوا من أجل حفظ أمن الانتخابات، ولكن لم ينجحوا فى هذا بأى شكل من الأشكال، وكانت عمليات خنجر التى بدأت قبل بضعة أسابيع من قيام الانتخابات تهدف إلى نفس الهدف، وتسعى إلى تهيئة أماكن وجود الشعب الافغانى فى الانتخابات وتطهير المناطق المختلفة فى تلك الدولة من طالبان، ولكن هذه العمليات التى قام الجيش الامريكى بتشكيل هيكلها الأساسى باءت بالفشل ولم تجن أى شئ وجعلت قوات طالبان اكثر قوة حتى صارت النتائج عكسية. وفى ظل الظروف التى أرادت قوات الأمن منها كسر شوكة طالبان صارت ميليشيات طالبان اكثر قوة فى مراكز الاقتراع وقاموا بالهجوم على مقر حلف الناتو وتمكنوا من تهديد جميع المناطق فى أفغانستان.

والحدث الثانى هو أن صناديق الاقتراع لم تصل إلى بعض الأماكن التى تزداد فيها سيطرة طالبان، وحرم أهالى هذه المناطق من الإدلاء بآرائهم.

وكانت نتيجة عدم مواجهة طالبان والهزيمة امام تلك الميلشيات هو مشاركة عدد قليل من الشعب الأفغانى فى الانتخابات، حيث إن أقل من ٥٠ فى المائة شاركوا فى الانتخابات وقاموا بالإدلاء بأصواتهم للمرشحين فى الانتخابات الرئاسة الجمهورية. حتى إن طالبان هددت بأنها سوف تقوم بقطع إصبع كل من يشارك فى الانتخابات، ونفذ التهديد بالفعل بعد عقد الانتخابات، وقامت طالبان بقطع أصابع بعض الأفراد. وفى مثل هذه الأجواء، حيث تخيم أزمة الأمن على كافة نواحى أفغانستان فإنه يبدو أن تلك الدولة تعانى أيضا من أزمة سياسية، تلك الأزمة التى تزيد من عدم وجود الأمن وأن يناضل الأفغان بلا أمل أكثر من ذى قبل.

وفى الوقت الحالى يعتبر كل من دكتور عبد الله عبد الله وحامد قرضاوى المرشحين الرئيسيين نفسه الفائز فى انتخابات أفغانستان ويبدو انه فى حالة الإعلان عن نتائج الانتخابات الرسمية وهزيمة كل من المرشحين، فإن مؤيدى المرشحين الآخرين يتوجهون إلى الشوارع معترضين على نتائج الانتخابات، وتلك الاعتراضات من الممكن أن تصبح شديدة للغاية، خاصة وأن الشعب الأفغانى صار مسلحا بشكل عام نتيجة مشاركته فى عدد من الحروب الداخلية والخارجية. على أية حال يبدو أن قضية التزوير فى الانتخابات لم تكن بعيدة عن الأذهان، لأن الشعب الافغانى اتجه إلى مراكز صناديق الاقتراع وفقا للخطة التى وضعتها الأمم المتحدة، ومن الطبيعى أن يسعى البيت الابيض إلى إيجاد مجال فى خطة هذا المشروع من أجل التصويت للمرشح موضع حمايتها "الموالى لها" أى حامد قرضاوى. ومن ناحية أخرى، يجب القول بأنه لا يعتبر التعداد الدقيق فى أفغانستان سيعزز الظن فى احتمالية تزوير الانتخابات لأنه وفقا لبيانات لجنة الانتخابات الأفغانية وفى الانتخابات الحالية للجمهورية "افغانستان" ١٧ مليون شخص ذو أهلية حيث إن التعداد الذى جاء فى تقرير عام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥/ ١٢مليون، الأمر الذى يسمح لمؤيدى الطرفين تعزيز أعمال الشغب فى الشوارع. رمضان بشر دوست أحد المرشحين فى هذه الانتخابات أشار أيضا إلى أن وجود نسبة كبيرة من احتمالية التزوير فى الانتخابات، وأن حدوث انتخابات نزيهه يعد امرا شبيها بالكوميديا بل اكثر منها. حتى دكتور عبد الله عبد الله مرشح المجاهدين أعلن ضمن انتقاد شديد اللهجة عن التزوير فى الانتخابات أن فى بعض الصناديق يوجد ٤ من بين المستوفين للشروط أدلو بأصواتهم.

حتى إنه بعد عقد الانتخابات قيل إنه تم عقد اتفاقيات بين الكثير من محافظات افغانستان وقادة طالبان بحيث سمحوا بأن تقام الانتخابات تحت اشراف طالبان ومعاونته ولصالح قرضاوى وأن يذهب هو أيضا إلى مقر طالبان وهى پشتون. حتى كان من المقرر بعد وصول قرضاوى إلى المنصب مرة

أخرى بمساعدة طالبان أن يقوم بدمج هذه المجموعة فى القوات العسكرية أو سائر المناطق، تلك الخطوة التى من شأنها ستزيد من سيطرة طالبان على أفغانستان أكثر من ذى قبل، وأن تصبح أوضاع هذه الدولة أكثر سوءا على الشعب.

أياً كان الرئيس القادم لأفغانستان فإنه بسبب الأنظمة الضعيفة الموجودة فى هذه الدولة فإن الأفغان فى حاجة إلى رئيس جمهورية قوى حتى يتمكن من اقرار الأمن فى هذه الدولة قبل أى شئ، رئيس الجمهورية يتمكن من أن يحكم الحكومة بقوة مع وجود جماعات مثل طالبان، وأن يمنح المحافظات احتياجاتها، وأن ينزع سلاح كل الجماعات المخالفة للقانون. ولا شك أن استمرار الوجود الضعيف لرئيس الجمهورية مثل قرضاوى سيهيئ المجال فى أفغانستان لاستمرار وجود طالبان أكثر من ذى قبل.

القاعدة فى شمال أفريقيا.. خطوات نحو عسكرة المنطقة

أيوب عزيزى ■ جوان (الشباب) ٢/ ٩/ ٢٠٠٩

نفذ السلفيون الجهاديون فى موريتانيا فى الثامن من أغسطس ٢٠٠٩ هجمة انتحارية على مبنى السفارة الفرنسية فى العاصمة نواكشوط، وأسفر هذا الهجوم عن سقوط ثلاثة جرحى، وأعلنت عناصر تنظيم القاعدة فى المغرب الإسلامى مسئوليتها عن هذا الهجوم. ووفقا لرؤية المطلعين على شئون شمال أفريقيا تحتمل مثل هذه العمليات أكثر من تفسير، من ضمنها أن العمل الإرهابى هو الترجمة العملية لتهديد الدكتور أيمن الظواهرى الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة لفرنسا ردا على مواقف وسياسات ساركوزى ضد الحجاب والنقاب.

والتفسير الثانى، أن العمليات التخريبية تعد نوعا من الهجوم الدعائى من جانب الجماعات السلفية الجهادية الموريتانية فى مواجهة سياسات الرئيس الموريتانى المنتخب محمد ولد عبد العزيز، خاصة أن هذا الهجوم تزامن مع تحذيرات وجهت إليه لأن الجنرال ولد عبد العزيز كان فى السنوات التالية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يتولى مهمة المواجهة العسكرية الأمنية ضد الإرهاب والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة فى بلاده.

والتفسير الثالث، يذهب إلى أن العمليات الإرهابية والتخريبية التى تقوم بتنفيذها الجماعات السلفية الجهادية سواء التابعة للقاعدة أو غير التابعة لها فى منطقة المغرب العربى الاستراتيجية المجاورة لحقول النفط والغاز فى ليبيا والجزائر تمثل نوعا من التعاون والتنسيق بين هذه الجماعات والولايات المتحدة، وذلك لرفع قيمة فاتورة الأمن التى تدفعها ليبيا والجزائر ودفعهما إلى الدخول فى حظيرة الولايات المتحدة وسياساتها الإقليمية، من منطلق أن تنفيذ مثل هذه العمليات فى هذه المنطقة هى فى واقع الأمر تمثل فرصا للولايات المتحدة، وذريعة لتزايد الولع الأمريكى فى الوجود العسكرى والأمنى فى المنطقة بدعوى حماية آبار النفط وأنابيب نقل الغاز والنفط فى بلاد المغرب العربي.

وقد شهدت السنوات السابقة مباحثات مستمرة بين ليبيا والجزائر ومالى والنيجر لمواجهة عمليات تنظيم القاعدة الإرهابية، وقد عقد فى يونيو ٢٠٠٩ اجتماعا بمدينة سرت الليبية ضم لجنة مشتركة للقادة العسكريين فى الدول المذكورة وتقرر فى هذا الاجتماع تشكيل قوة عسكرية مشتركة قوامها ٢٥٠٠٠ (خمسة وعشرين ألف جندى) لتعقب تنظيم القاعدة ومواجهته.

وتذكر الصحف العربية أن "كتيبة الصحراء" تضم أعضاء من القاعدة، وأن معظم أفرادها ينتمون إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، وبعض أعضائها من عناصر الطوارق. والمعروف أن منطقة الصحراء الأفريقية الكبرى قد اكتسبت مزيدا من الأهمية بسبب السلفيين الجزائريين حيث اضطروا بسبب هجوم الجيش الجزائرى عليهم إلى نقل قوتهم إلى مناطق بعيدة مثل مدن الوادى وغرداية وعين صالح وتمنرست والمدن الواقعة شمال دولة مالى. وتتحرك القاعدة فى منطقة صحراوية على شكل مثلث تقع فى ملتقى الدول الثلاث: الجزائر ومالى والنيجر، والاسم المحلى لهذه المنطقة هو افوغارس، وتبعد نحو ٣٠٠ كيلومتر عن ولاية توكساهين التى يستقر بها ثوار الطوارق.

يرى بعض المحللين الجزائريين أن حكومة مالى قد عقدت تحالفا غير مكتوب مع القاعدة لمواجهة الطوارق فمنحت القاعدة حرية الحركة فى المناطق الحدودية بين الجزائر ومالى، وفى منطقة كيدال مقابل أن تقوم القاعدة بأعمال التجسس على الطوارق ومساعدة الجيش المالى عند قيامه بعمليات عسكرية ضدهم. وقد تمكنت القاعدة من الحصول على قواعد لها فى

هذه المنطقة الصحراوية وتنفيذ عمليات تخريبية وإرهابية ضد الغربيين وضد المنشآت العسكرية لدول المنطقة اعتمادا على ما تمتلكه من إمكانات لوجستية وعسكرية، ودفع الرشاوى فى صورة هدايا إلى زعماء القبائل المقيمة بالمنطقة.

وفى حديث لوسائل الإعلام نفى إبراهيم آغ باهانغا أحد زعماء الطوارق وجود أى نوع من التحالف مع القاعدة، وقال إن حكومة مالى هى التى تسعى دائما لاتهامنا بهذه التهمة.

وقد سبق اختطاف ٣٢ سائحا ألمانيا على يد عمار صايفى قائد إحدى فرق الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتمكن الجيش الجزائرى من تحرير ١٨ منهم فى مدينة تمنرست بينما تم تحرير الباقين بعد مباحثات بين الحكومة الألمانية والجماعة السلفية مقابل خمسة ملايين يورو، كما قامت الحكومة النمساوية بدفع فدية كبيرة لمختطفى السياح النمساويين الذين اختطفوا فى المنطقة، ويرى المحلل الجزائرى عبد العالى رزاقى أن القدرة القتالية للقاعدة فى هذه المنطقة تبلغ نحو ألف مقاتل ينتمون إلى جنسيات عربية وإلى البربر والطوارق.

بينما تبلغ القوة العسكرية التى خصصتها ليبيا والجزائر والنيجر ومالى لمواجهة العمليات الإرهابية للقاعدة فهى تبلغ خمسة وعشرين ألفا من العسكريين مدعومين بوحدات مشاة ومدفعية ومدرعات وقواعد إمداد لوجستى وقواعد للاتصال، وقد هيأ الاتفاق الليبى الجزائرى على تشكيل هذه القوة المجال للاستفادة من القوة القتالية لقبائل الطوارق، حيث تضم هذه القوة نحو خمسة آلاف من الطوارق، ومن المقرر أن يقدم زعماء قبائل الطوارق مساعدات شاملة لهذه القوات.

وتذكر التقارير أن الجيش الأمريكى يشرف حاليا على تدريب وتجهيز القوات العسكرية فى دول المنطقة، وأن حكومة ساركوزى تقدم المساعدات اللوجستية، وقامت ببيع أسلحة متقدمة لحكومة الجزائر بهدف مواجهة القاعدة. ويرى الاستراتيجى الجزائرى على مرابط أن الولايات المتحدة ودول المنطقة يتخوفون من وجود القاعدة فى هذه المنطقة لأسباب عدة منها الخوف من انتقال فيروس المعتقدات السلفية الجهادية إلى شباب الطوارق سكان المنطقة الأصليين، كما تخشى الولايات المتحدة ودول المنطقة من أن امتناع قبائل الطوارق عن المشاركة فى الحرب لأسباب دينية ومعنوية لن يكون فى صالحهم، وأن يقوموا بإيواء أفراد القاعدة كما تفعل قبائل باكستان وأفغانستان فتتحول المنطقة إلى أفغانستان جديدة.

مثلث اوباما - نتنياهو - أبو مازن

■ وطن امروز (الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٩/١٤

عاد المبعوث الأمريكى للشرق الأوسط "جورج ميتشل" من جديد إلى المنطقة، وطبقا للتقارير الإعلامية فإن ميتشل الذى يزور كلاً من المناطق المحتلة ورام الله ومصر والأردن وسوريا ولبنان قد أخر لقاءه بـ "نتانياهو"، من منطلق رفضه لاستمرار بناء المستوطنات الصهيونية، وفى ظل تلك الزيارة فقد أخفقت السياسة الخارجية الأمريكية فى إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، وفى إقناع النظام الصهيونى بوقف عمليات بناء المستوطنات، لهذا يمكن القول إنه لا توجد أى بارقة أمل للتوصل إلى تسوية دائمة فى المنطقة.

من ناحية أخرى، تلوح فى الأفق بوادر أخطار تهدد المنطقة وأمنها فى ظل احتقان الوضع على الحدود اللبنانية الإسرائيلية الأمر الذى يثير حفيظة الولايات المتحدة بالرغم من أن زيارة "ميتشل" فى الأساس تركز على مسألة وقف بناء المستوطنات داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، وإحياء عملية السلام طبقا لمبدأ حل الدولتين.

ويبدو أن "ميتشل" يأتى إلى المنطقة فى ظل ثلاثة قرارات إسرائيلية خاصة ببناء المستوطنات: القرار الأول منها لبناء ألفى وخمسمائة وحدة سكنية للمستوطنين فى الضفة الغربية، والقرار الثانى يشمل بناء وتوسيع ٥٠٠ وحدة سكنية، والثالث يختص ببناء ٥٠٠ وحدة سكنية أخرى فى القدس المحتلة.

زيارة "ميتشل" إلى المنطقة أعقبت أيضا تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلى مهددا بشن حرب ضد لبنان، ومن المؤكد أن تلك الزيارة تأتى فى ظل مخاوف أمريكية من تأزم الأوضاع بالشرق الأوسط، بينما تحاول تحقيق أى نجاحات على صعيد مفاوضات الشرق الأوسط قبيل اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة.

من هذا المنطلق وجهت الولايات المتحدة الأمريكية رسائل تناشد فيها السلطة الوطنية الفلسطينية، والرئيس الفلسطينى محمود عباس، الموافقة على حضور لقاء ثلاثى يضم كلاً من "نتانياهو"، و"أوباما"، و"محمود عباس"، فى حين يبدو أن لقاء "ميتشل" الأخير مع "نتانياهو" فى لندن قد أسفر عن حدوث بعض التفاهمات بشأن عملية بناء المستوطنات، وأن زيارة "ميتشل" الراهنة تأتى تتويجا لمثل تلك التفاهمات، بهدف إقناع الدول العربية لاسيما الجانب الفلسطينى بقبول تفاهمات توصل إليها "ميتشل"، ورئيس وزراء إسرائيل "بنيامين نتانياهو". وطبقا لبعض وسائل الإعلام فقد اتفق "ميتشل"، و"نتانياهو" على النقاط الأربع التالية:

عدم وقف الاستيطان فى القدس واستمرار سياسة التغاضى الأمريكى تجاه عمليات البناء والاستيطان فى القدس الشرقية.

خفض معدلات بناء المستوطنات فى الضفة الغربية خلال مدة زمنية محددة وليس وقفها تماما.

ضرورة التطبيع الفورى للعلاقات بين الدول العربية والنظام الصهيونى.

عقد اجتماع ثلاثى يضم كلاً من نتانياهو وأوباما ومحمود عباس بدون أى شروط مسبقة.

فى تلك الأثناء يقال إن المسئولين الأمريكيين هددوا السلطة الوطنية الفلسطينية أنه فى حالة الاعتراض على تلك النقاط، فإن واشنطن ستتخلى عن دعمها ومساندتها للسلطة الفلسطينية، خاصة أن الدول العربية قد وافقت على تلك النقاط المنصوص عليها كتفاهمات بين "ميتشل"، و"نتانياهو". ويبدو أن محمود عباس الذى كان قد أعرب فى السابق عن استعداده للقاء نتانياهو، والتباحث معه بشرط وقف بناء المستوطنات قد تعرض إلى ضغوط أمريكية للتغاضى عن هذا الشرط المرفوض إسرائيليا، فيما يمكن اعتباره تظاهراً أمريكياً بالقدرة على تحقيق تقدم فى عملية السلام بالشرق الأوسط أمام الرأى العام العالمى، قبيل اجتماعات الأمم المتحدة، بينما لازالت تنتهك حقوق الشعب الفلسطينى.

راية عداء إيران فى يد الألمان

فرهنك (الثقافة) ١/٩/٢٠٠٩

فى أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٩ تم عقد لقاءات بين رؤساء بعض الدول الأوروبية مع رجال حكومة تل أبيب، وذلك للبحث فى إمكانية وقف مشروع الاستيطان فى فلسطين المحتلة، ولكن تغير محور الحديث فجأة إلى تهديد ضد البرنامج النووى الايرانى. فى البداية دعا رئيس وزراء إسرائيل إلى لندن حتى ينهى آخر المشاورات مع جورج ميتشل المبعوث الخاص لأوباما، وبعد هذا اللقاء الذى لا يزال حتى الآن تفاصيله محجوبة، كانت برلين هى أهم المحطات الأوروبية فى سفر نتانياهو لأن حكومة انجيلا ميركل دعت إلى إقرار السلام فى الشرق الأوسط أكثر من نظيرتيها انجلترا وفرنسا. وتستند الدعايات الألمانية فى الأغلب على وساطة برلين فى قضية تبادل أسرى حزب الله وإسرائيل، وتعد ميركل الأكثر توفيقا من بروان وساركوزى بالإشارة إلى نفس السابقة للألمان فى المساومة لإيجاد حل وسط فى الشرق الأوسط. وكان هناك خبر مماثل لهذا، حيث أن برلين تعد "الوساطة الثانية" بين حماس وإسرائيل لتبادل جلعاد شاليط (الكيان الصهيونى) مع الأسرى الفلسطينيين.

ومع ذلك، تغير كل شئ فجأة يوم الخميس أثناء مأدبة المستشارة الألمانية. لم تكن هناك أى إشارة إلى توجيه اللوم لرئيس الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ولم تطرح برلين خطة جديدة للوساطة فى منازعات الشرق الأوسط. وقد وعدت ألمانيا باعتبارها الأخ الأكبر للأوروبيين أن تلقى كلمة فى الجلسة أثناء سفر نتانياهو لعرض خطة تل أبيب لإنشاء المستوطنات اليهودية بأنها صارت الآن " أساس مأزق التسوية". ولكن وفقاً لما جاءت به تقارير الإعلام الغربى أن كل شئ صار فى مأدبة قصر المستشارة الألمانية لترضية الضيف" المدعو.

ورسالة التهديد والإنذار التى كان من المقرر أن تقدمها ميركل التى تمثل الجانب الأوروبى إلى نتانياهو خففت إلى بيان (بعبارات لوم والتماس) التى ذكرت فيها السيدة ميركل ان المستوطنات اليهودية فى أمس الحاجة إلى السلام مع العرب، وطلبت من إسرائيل حتى تتقدم محادثات السلام فى الشرق الأوسط أن تغض النظر عن هذا المشروع.

وعلى هذا النحو، فاجأت أحداث مأدبة المستشارة الألمانية حتى المراقبين الأوروبيين. وكانت المفاجأة فى هذا أن الأوروبيين قبل يوم واحد من دعوة الوفد الاسرائيلى شهدوا أشد الصراعات بين رئيس هذا الاتحاد(السويد) مع تل أبيب لدرجة أن وصلت إلى حد معاقبة "لوم" سفير إسرائيل.

والعامل الوحيد الذى استطاع تغيير هذا الخلاف بين تل أبيب وأوروبا فى مأدبة المستشارة الألمانية هو "عامل خفى"، وأتضح هذا الأمر:"إن أوروبا والغرب قدموا امتيازات جديدة إلى الكيان الصهيونى ليسترضوه، ومع ذلك تم عرقلة خطة الاستيطان لفترة قصيرة.

اتضح هذا الأمر بداية من حديث الأمريكيين كمعاون أساسى فى مشروع التسوية، فى الوقت الذى أعربوا فيه عن سعادتهم عن زيارة نتانياهو إلى برلين استنادا إلى "اقتراب موعد قبول مباحثات التسوية من جانب الحكومة الإسرائيلية الجديدة"، ولكن التساؤل الرئيسى ما هو السبب فى سرعة منح هذه المفاوضات خلف الأبواب المغلقة "خلف الستار" لصالح نتانياهو؟

المفاوضات المرفوضة والمتغيرة:

ولقد أعربت تل أبيب عن قلقها بشأن موضوعين من شدة الأوروبيين: الأول هو توقف المساعدات الأوروبية الكبيرة إلى تل أبيب تحت عنوان" اتفاق تعاون كامل".الثانى هو موضوع الأنشطة النووية الإيرانية، ولين وتراجع الغرب تجاه هذا الموضوع أثناء عقد الاتفاقية فى لقاء ميركل ونتانياهو

التى لم تتضمن ردا لأى من طلبى تل أبيب. فى البداية تعهدت أوروبا وألمانيا بتجهيز وتأمين المتطلبات الإسرائيلية. وقد كتب الموقع الالكترونى لوزارة الخارجية الإسرائيلية فى طليعة موضوعاته: إن امتيازات ميركل والتعاون بين القيادات الإسرائيلية والألمانية دخلت إلى مرحلة جديدة. يوجد لألمانيا علاقات استراتيجية مع دولتين فقط: فرنسا وبولندا، وستكون إسرائيل الآن هى الثالثة. وأشير فى هذا التقرير إلى ثلاث مساعدات ألمانية سابقة إلى إسرائيل مثل منح إسرائيل ثلاث غواصات قادرة على تدشين الصواريخ الذرية. والمساعدة الثانية هى ما طرحته ميركل كتهديد لإيران وعقوبات جديدة حتى إنها قالت "إذا لم تجب إيران على مطالب المجتمع الدولى، فيجب علينا أن نناقش وضع معايير أشد قسوة وعقوبات فى مجالات الطاقة والمال وفى مجالات أخرى".

ويوجد فى سيناريو المعاملات الخفية المعروفة بـ "العقوبات النووية الإيرانية إزاء تغيير سياسية اليمين فى تل أبيب" شواهد أخرى، حيث ظهرت فى تصريحات براون وساركوزى. نيكولا ساكوزى رئيس الجمهورية الفرنسى وجوردون بروان رئيس الوزراء الانجليزى أعلنا عن قلقهما بشأن نوايا إيران الحقيقية بلهجة مشابهة إلى لهجة ميركل، والتى تزامنت أيضا مع سفر نتانياهو وتحدثوا عن احتمالية فرض عقوبات اشد على إيران.

ولكن أسباب وتوقعات رؤساء الغرب فى هذا الشأن ليست واحدة. وتعد كل من ميركل وأوباما هما الأكثر إحساسا بالحاجة إلى التوصل إلى طريقة سريعة للخروج من مأزق التسوية. ولهذا السبب يربط أوباما جميع حساباته السياسية بحل هذا المأزق. وأمام الرئيس الأمريكى أقل من شهر إلى أن تصل نتائج مهمة بدء مفاوضات التسوية التى فشل فيها ممثله جورج ميتشل على مر خمسة أشهر. وفقا لبرنامج البيت الأبيض فإن أوباما قد قرر أن يعرض فى جلسة شهر سبتمبر للأمم المتحدة موعده لحل التسوية فى الشرق الأوسط.

وهذا دليل آخر على حدوث مفاوضات "تعاملات" خفية بين الأطراف الغربية وحكومة نتانياهو. وفى شهر سبتمبر جعل أوباما وشركاؤه الأوروبيون ذلك الموضوع هو نقطة انطلاق مباحثات التسوية تزامنت مع الموعد النهائى الذى حدده الغرب لبرنامج إيران النووى؛ أى أنه من المقرر فى نفس اليوم الذى يعلن فيه أوباما إعلان خطته للشرق الأوسط سيتم مناقشة موضوع البرنامج النووى الايرانى على هامش جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك.

إن كل الأفراد الذين يتابعون طلبات تل أبيب من أوباما قلقون بشأن كل شئ يتعلق بسياسة أوباما المعلنة؛ أى "استراتيجية الحوار مع إيران" فقد نقلوا هذا القلق فى الستة اشهر فترة حكم رئاسة اوباما فى كل الزيارات إلى البيت الأبيض. وبهذا الوصف أعربت تل أبيب عن سعادتها مرتين فى الأيام الأخيرة فيما يتعلق بخطة الولايات المتحدة وأوروبا تجاه إيران، المرة الأولى كانت فى ظل صراعات الغرب مع قضايا انتخابات إيران وفى الوقت الذى أعلن مكتب ميركل وأوباما أنهم لن يرسلوا خطاب تهنئة للانتخابات الإيرانية، والمرة الثانية عندما حددت مجموعة ١+٥ مهلة لمناقشة الملف النووى الايرانى، وأكد باراك أوباما أن إيران لديها مهلة لنهاية شهر سبتمبر حتى تجيب على اقتراح مفاوضات مجموعة ١+٥ (الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا)، فى حين أن رئيس الوزراء الاسرائيلى سيتوجه إلى نيويورك بعد أربعة أسابيع لإلقاء كلمة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهناك سيبدأ عمله أثناء لقائه المثير للجدل بالرئيس باراك أوباما.

سيناريو خوف إيران "رهبة إيران" من تل أبيب إلى برلين:

إذا كان لا يزال أغلب المراقبين يتحدثون عن التحرك الجاد للوبى اليهودى فى مجلس المحافظين وجلساته النووية فى نيويورك وفيينا، فإنه مازال يمكن مشاهدة شواهد هذه الظنون بشكل واضح فى اتفاقيات رؤساء الولايات المتحدة وأوروبا مع تل أبيب. إن نفوذ اللوبى اليهودى فى الجلسة التى عقدتها برلين من أجل موضوع البرنامج النووى الايرانى كان يفوق الخيال. وبالطبع كان هذا الحضور الواسع منذ ثلاثين عاما حتى اعتبرت برلين أن هذه السنوات هى سنوات الترويج لظاهرة الخوف من الإسلام، والخوف من إيران، ومن الجهاز الأمنى لتلك الدولة. كما يظهر فى الأخبار فى الشهور الأخيرة بأن النزعات الإسلامية هى سلوك آخر للنازيين الجدد. وأثناء لقاء ميركل ونتانياهو ساوت وسائل الاعلام الألمانية بين خطر إيران على الكيان الصهيونى بخطر النازيين. استعمل نتانياهو هذه الجملة على نطاق واسع قائلا بأنه سيطلب من ميركل أن تحاسب إيران بنفس الصورة التى عومل بها الناجون من النازيين. "لن نسمح للأشخاص الذين يريدون أن يقدموا على الدمار الشامل ويرغبون فى عدم وجود الدولة اليهودية أن يتمتعوا، ويحصلون على هذا أبدا. ومن المهم ان يدرك رؤساء الدول الأخرى ان الأشخاص الذين يهددون مصيرنا فإنهم سيتعرضون أيضا للخطر".

ليس من الضرورى أن ننتظر ضغط وسائل الاعلام لنرى تأثير سيطرة اللوبى الاسرائيلى فى "سياسة الغرب النووية الجديدة"، فإن مأدبة برلين أظهرت كل شئ أمام الدبلوماسية. إن الحوار المتبادل بين ميركل والمسئولين الإسرائيليين كنوع من المحادثات تحدد المصير وتحدد موعد جلسة شهر سبتمبر للغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووى الايرانى فى نفس اللقاء يوم ٢٧ أغسطس فى برلين، وقد كان نتانياهو فى مقام المستشار أو المخطط. كما التفت إلى ميركل فى مؤتمر المشترك فى برلين

وقال: "لا يوجد متسع من الوقت وأهم خطوة هو فرض عقوبات أشد ضد الحكومة الإيرانية. وطلب من المضيف الألمانى أن يمنع الشريكين الدوليين: الصين وروسيا من التعاون مع إيران بما ينفعها. ومع زيادة العقوبات فلن يكون هناك مجال لذلك. ويقول: بالتأكيد يجب أن تفرض العقوبات بواسطة مجلس الأمن، ولكن بغير الموافقة على قرار مجلس الأمن فإنه يجب على المجتمع الدولى أن يطبقها (العقوبات الواسعة)". وتأييدا لجملة رئيس وزراء إسرائيل المتطرفة فإن: "الخطر النووى الايرانى أمر جاد، ويجب التدخل". وتقول ميركل" نحن الألمان نتعهد لإسرائيل، وهذا الأمر سنطرحه فى المواجهة مع إيران. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع الأمة الإسرائيلية أمام التهديدات النووية الإيرانية". ويتضح مما حدث فى المأدبة السابقة للمستشارة الألمانية أن برلين فى هذه المرحلة من الصراعات النووية الإيرانية والغرب تعد المحطة الرئيسية. وفى الواقع فإن راية عداء إيران تقع فى يد ألمانيا، وقد وضعت على عاتقها هذا الدور، وبالطبع هناك ضغط ومخاطر كثيرة تقع على برلين بحيث اتضح للجانبين هذه المخاطر الفردية من لقاء مركيل ونتانياهو، وتبرأ الألمان بعد هذا من الأدوار المتشددة، خاصة فى الشرق الأوسط، واستطاعوا كما كانوا من قبل أخذ دور الوساطة فى تبادل أسرى إسرائيل وحزب الله، ولكن مظهر عدم الانحياز الحالى فشل. وإن أحدث فرصة للوساطة التى كان من المقرر أن تقودها برلين فى نفس الأسبوع بين تل أبيب وحماس يجب أن تؤخذ فى الاعتبار. ومع فقدان وضع عدم الانحياز، فإنه بالطبع أصبحت أسواق الاستثمار الإيرانية وسائر دول المنطقة محدودة أمام الألمان.

وبالطبع، فإن قبول مثل هذه السياسة مليئة بالضغوط التى تجعل فرص حفاظ برلين على صداقة إسرائيل أكبر، ومن جانب المستشارة الألمانية فهناك مبرر واضح لهذا مثل أوباما. تتمنى ميركل أيضا مع منح هذه الامتيازات، أن تجعل اليمينيين فى تل أبيب يوافقون على التسوية. وتعتبر ميركل أكثر الموضوعات حساسية - وهى المنافسة الانتخابية - أمراً هاماً من أجل السلام فى الشرق الأوسط. المستشارة الألمانية التى اشتهرت منذ فترة بسيدة أوروبا القوية هى الآن تقع "فى منافسة مع وزيرة خارجيتها من جانب الخطط وسياستها والتى هى موضع تساؤل. ومن ناحية أخرى، فإن نهجها فى الاقتصاد موضع اعتراض بسبب موجة إفلاس الشركات والبنوك وزيادة البطالة. فى موضعها الضعيف هذا، فإن ميركل تقوم بتمثيل دور القوة فى المجال الدبلوماسى والقضايا المتعلقة مثل البرنامج النووى الايرانى حتى تبعد عنها صورة"القائد الضعيف والسلبى".

حظر البنزين وشعار الاكتفاء الذاتي

حميد رضى شكوهى ■ مردم سالارى(الديمقراطية) ١٨/٨/ ٢٠٠٩

بدأ فى ربيع هذا العام مشروع حظر تصدير البنزين إلى إيران عندما أعلن السيناتور جون كيل نيابة عن ٢٥ سيناتورا بمجلس الشيوخ الامريكيعن بدء الإجراء التنفيذى لحظر تصدير البنزين إلى إيران وقال: «يجب إبلاغ الشركات التى تصدر البنزين إلى إيران بأنه بإمكانها اختيار أحد الطريقين: إما التعامل مع اقتصاد إيران البالغ قيمته ٢٥٠مليار دولار، أو اقتصاد الولايات المتحدة البالغ قيمته ١٣ ترليون دولار، وهذا الحق فى الاختيار مكفول لهم».

لا شك أنه كان يقال إن باراك أوباما الرئيس الأمريكى الجديد قد عارض حظر تصدير البنزين لإيران فى بادئ الأمر، ولكن أدت أحداث الشهور الأخيرة، وضغط أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب إلى موافقة أوباما على هذا المشروع تدريجيا، وقد قرأنا فى الأخبار منذ فترة أن مجلس الشيوخ الامريكى قد طالب بتوقيع عقوبات على الشركات التى تصدر البنزين ومنتجات النفط لإيران بالتصديق على أحد المشروعات، حيث تشمل هذه العقوبات قيام الولايات المتحدة بمنع شراء النفط الخام من هذه الشركات حيث تم التصديق على مشروع مجلس الشيوخ فى قالب قانون امريكى يبلغ ٣٤ مليار دولار قيمة مشروعات الثقافة وتوصيل المياه، ولا شك أن تحويل هذا المشروع إلى قانون يحتاج بعد تصديق مجلس الشيوخ إلى موافقة مجلس النواب وتوقيع الرئيس الامريكى أيضاً، ولكن بما أن هذا المشروع قد طرح فى مجلس النواب قبل ذلك أيضاً فإن التصديق عليه فى هذا المجلس يبدو حتمياً. وبالنظر إلى الاتجاه السياسى السائد فى الولايات المتحدة بعد التصديق على هذا المشروع فى كلا المجلسين فإن توقيع الرئيس الامريكى عليه أمر حتمى أيضاً،

وقطعاً فى حالة تحويل هذا المشروع إلى قانون ليس من المقرر أن ينفذ هذا القانون مباشرة، بل إن الولايات المتحدة ستعطى لإيران فرصة كى تدفع خطوات جادة فى وقف برنامجها النووى والتباحث مع الغرب قبل جلسة مجموعة العشرين التى ستنعقد فى شهر سبتمبر – النصف الثانى من شهر يور– وبخلاف ذلك سيبدأ حظر البنزين بعد جلسة مجموعة العشرين، والملاحظ أن المشروع الأولى لحظر تصدير البنزين لإيران والذى وصل إلى مجلس الشيوخ فى ربيع هذا العام يلقى موافقة بعض الأعضاء من أطياف مجلس الشيوخ الثلاثة، فمثلاً أعلن إيفان باى السيناتور الديموقراطى، وجون كيل السيناتور الجمهورى، وجوزيف ليبرمان السيناتور المستقل، والذين هم كتاب هذه اللائحة أعلنوا فى وقت واحد فى بيان مشترك أن تقييد إيران فى الوصول إلى موارد الطاقة الضرورية من الممكن أن يساعد الجهود الدبلوماسية الأمريكية لإجبار إيران على المصالحة بشأن أنشطتها النووية. وفى الحقيقة فإن الولايات المتحدة تعتبر حظر تصدير البنزين لإيران وسيلة لإيقاف الأنشطة النووية الإيرانية، لأنهم يعتبرون البنزين نقطة ضعف الاقتصاد الإيرانى، إذ إن نحو ٤٠٪ من البنزين الذى تستهلكه إيران مستورد ولهذا السبب فإنهم يعتقدون أن حظر تصدير البنزين لإيران يعنى وضع أيديهم على أضعف نقطة فى الاقتصاد الايرانى، ولذلك فهم يعدون مشروع حظر تصدير البنزين إلى إيران باحتياطات تنفيذية قوية مدونة وصلاحيات للرئيس الأمريكى أيضاً حتى يستطيع فرض القيود والعقوبات على الشركات التى تتمتع بقدرة هائلة فى حجم الاستثمار، وفى الأسهم الثابتة سواء فى سوق المال بنيويورك أو فى إمكانات تكرير وتوزيع منتجات النفط فى الولايات المتحدة، ولهذا السبب كان السيناتور جون كيل قد قال: على الشركات المصدرة للبنزين أن تختار إما إيران أو الولايات المتحدة، واحتياجات إيران من البنزين توفرها الآن أيضاً الشركة الإنجليزية الهولندية (شل) والشركتان السويسريتان (فيتول) و(جلنكور) والشركة الهندية «ريلاينس» والشركة الإنجليزية «بريتيش بتروليوم». وحيث يبدو انه لن يكون من الممكن وصول البنزين المستورد إلى إيران من أى شركة من الشركات المذكورة فى حالة تنفيذ قانون الحظر لأنهم جميعاً من أنصار الولايات المتحدة على الساحة الدولية وحتى الهند لا يمكن الالتفاف حولها فى هذا المجال، فلم ننسى أنه برغم أن الهند قد تحدثت عن تأييد إيران فى قرارات مجلس الأمن الأخيرة الصادرة ضد إيران، إلا انه تم التصديق على هذه القرارات، ولم ننس أيضاً ان الهند أجلت مشاركتها فى مشروع خط أنابيب السلام فقط بسبب رفض الولايات المتحدة، وبالطبع بحسب مراعاة هذه النقطة أيضاً وهى انه توجد طرق مختصرة أيضاً مثل الماضى لاستيراد البنزين، وعلى كل حال فإنه يجب على إيران أن تفكر فى إيجاد طرق بديلة تمنع تأثير حظر تصدير البنزين لإيران أو تقلل هذا التأثير فمسألة الاطمئنان لإمكانية التباحث والتعامل مع هذه الشركات كما كان الأمر قبل ذلك لتوفير البنزين المطلوب أصبحت بعيدة عن الواقع، وإيجاد بائعين جدد أيضاً أمر صعب، وحتى فى حالة التعامل مع الشركات الصينية والروسية – والذى قد وضعه المسئولون فى الاعتبار – لن يسد احتياجات إيران أيضاً على المدى البعيد.

وبرغم أن مسئولى وزراه النفط لم يقعدوا صامتين ويقولون إنهم قد طرحوا مشروع توفير البنزين خلال ٤٨ ساعة من وقوع الأزمة، كما يتحدث مسئولو شركة التكرير والتوزيع كثيراً عن حفظ احتياطى البنزين إلا إننا يجب أن نعترف بأن المشروعات المذكورة التى توجد شكوك كبيرة فى جانبها العملى سوف تسد احتياجات الدولة لفترة قصيرة فقط فى حالة تنفيذها. وفى حالة طول تنفيذ مشروع حظر البنزين لابد من إيجاد حلول دائمة وثابتة وتنفيذها، وبالطبع هذا لا يعنى أنه لا يمكن مواجهة مشروع حظر تصدير البنزين لإيران، بل إن الموضوع يدور حول الحلول المؤقتة والدائمة، وحقيقة الأمر أننا قد تركنا دائماً الحلول الدائمة وسعدنا فى الغالب بالحلول المؤقتة السريعة فطرح مقترحات مثل خفض حصص البنزين للسيارات الاتوماتيك الخاصة (خودرو) وزيادة سعر البنزين الحر تعتبر من بين المشروعات المؤقتة التى على الرغم من أن لها آثار أكثر دوماً فى الظاهر إلا إنها فى الحقيقة تعنى فرض القيود على الشعب فى الحصول على البنزين الذى يحتاجه، ونحن نعيش فى دولة غنية بالنفط ونمتلك ثالث أكبر احتياطى نفط فى العالم، وبالطبع فى دولة مثل إيران فلا يجب أن نحتاج لاستيراد البنزين، وليس هذا فحسب، بل لا توجد ضرورة أصلاً لتنفيذ مشروعات مثل صرف حصص معينة من البنزين أو صرفه بالبطاقات، وفرض قيود على الشعب، كما أن تشغيل السيارات الاتوماتيك بالغاز الطبيعى أيضا ليس حلاً دائماً ويجب أن نعترف بأن الزيادة العشوائية فى السيارات الاتوماتيك التى تعمل بالغاز الطبيعى برغم أنها تساعد على تقليل استهلاك البنزين فى الدولة إلا أنها تؤدى على المدى البعيد إلى استهلاك الغاز الذى تنتجه الدولة، وفى السيارات الاتوماتيك بدلاً من تصديره، وإذا كان النفط ثروة ويجب التقشف فى استهلاك منتجاته فإن الغاز أيضاً ثروة أخرى، يمكن تصديره ورفع مكانة الدولة فى المعادلات الدولية الخاصة بالغاز، ويبدو أنه بدلاً من الاعتماد على المشروعات المؤقتة السريعة مثل توفير البنزين فى ٤٨ ساعة والذى هو خاص بحالات الطوارئ أو التدقيق فى إجراءات صرف البنزين بالبطاقة وتوسيع عملية تشغيل السيارات الاتوماتيك بالغاز والتى لها آثار مثل فرض

قيود ظالمة على الشعب فى الاستهلاك أو حرمان الدولة من الاستخدام الأمثل للغاز لأهداف ذات قيمة مادية أعلى - مثل التصدير - ، الأفضل ان نهتم بمشروعات ذات آثار ثابتة ودائمة وأهم خطوة إيرانية لمواجهة حظر تصدير البنزين الإسراع فى إنشاء محطات التكرير فى الدولة. وللأسف فإن عملية إنشاء محطة تكرير فى إيران بهدف زيادة الإنتاج للبنزين وإيجاد الاكتفاء الذاتى فى توفير هذا المنتج النفطى بطيئة جداً وغير مقبولة فى بعض المواضع. وللأسف لم تجد مسألة إنشاء محطة تكرير فى دولتنا الاهتمام الكافى الذى تجده مشروعات أخرى مثل تشغيل السيارات الاتوماتيك بالغاز ومحطة تكرير «نجمة الخليج الفارسى» التى كان يجب أن يتم تشغيلها فى العام المقبل تحقق حتى الآن تقدماً فيزيقياً أقل من ٢٠٪. وبرغم ذلك يقدم المسئولون المعنيون وعوداً بافتتاحها فى موعد أقصاه عام ١٣٩٠ (١١-٢٠١٢)، والذى يمكن بالطبع أن نعلق عليه آمالاً كبيرة لأن العوائق المالية الموجودة بشأن إسراع فى عملية استكمال هذه المحطة لم تحل حتى الآن، ويتحدث المسئولون عن الاكتفاء الذاتى للبنزين حتى عام ١٣٩١(١٢/٢٠١٣) فى الوقت الذى يمكن لأى شخص منصف أو خبير وطنى غيور أن يتوقع بسهولة أنه لا يمكن أن نأمل فى الاكتفاء الذاتى حتى هذا الموعد المذكور بأى حال من الأحوال فى حالة استمرار السياسة الحالية فى إنشاء محطات تكرير، وبالطبع فإن سياسة إنشاء سائر محطات التكرير لا تختلف كثيراً عن (نجمة الخليج الفارسى). وبصفة عامة فإننا فى «نهضة» (إنشاء محطات تكرير) المدوية مازلنا نسير فى أحد الأزقة، ولو يؤمن المسئولون بأن أفضل طريقة لمواجهة حظر البنزين هى زيادة الإنتاج الداخلى والوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتى فى إنتاج البنزين فإنه يمكن إيجاد مزيد من الاطمئنان.

وفى حديثه عن مشروع حظر تصدير البنزين لإيران كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكى قد وصفه بأنه «سيف داموكليس» الذى بزعمه سيصلت على رقبة إيران حتى يعلم المسئولون الإيرانيون أى عواقب وخيمة فى انتظارهم إذا لم يدخلوا فى المباحثات بصوره جادة، وإذا لم يقبلوا قرارات مجلس الأمن العديدة الخاصة بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، ومع ذلك يمكن تحويل سيف داموكليس هذا إلى فرصة للاكتفاء الذاتى، إذا ما وجه الاهتمام الجاد للحل الدائم وهو الإسراع فى إنشاء محطات تكرير عن طريق تقديم رأس المال اللازم بدلاً من الحلول المؤقتة برغم انه لن ترى صورة واضحة للجانب العلمى لهذا المشروع على الأقل.

امتيازات أوباما غير المسبوقة لإسرائيل

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٩/٨/٣١

على مدى ستين عاما منذ تأسيس دولة إسرائيل، لم تمنح أى حكومة فى الولايات المتحدة إلى هذا النظام امتيازات كتلك التى منحتها حكومة باراك أوباما، بل إن أى حكومة أمريكية سابقة لم تتفوق على حكومة أوباما من حيث خداعها لحقوق الفلسطينيين والعرب.

خلال حقبة الرئيس الأمريكى المكروه "جورج بوش" الابن الذى عرف بالدمية فى يد الإسرائيليين و"آيبك" منظمة اللوبى الصهيونى فى واشنطن لم يتم القبول بمبدأ بناء المستوطنات ليس فقط فى القدس المحتلة والضفة الغربية، بل على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتزايدت فى تلك الفترة المطالبة بانسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان ولبنان والعودة لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، لكن حكومة أوباما، ومن خلال خداع العرب، تريد أن يبسط لها العرب البساط الأحمر.

من ناحية أخرى، فإن وسائل الإعلام التابعة للهيمنة الإسرائيلية تحاول دعاياتها الوصول بالرأى العام العربى إلى حالة إحباط تجاه إمكانية توقف بناء المستوطنات، ويبدو أن الحكومة الأمريكية قد عرضت على الأوروبيين - بناء على تدخلات صهيونية - أنه فى حالة قيام إسرائيل بوقف بناء المستوطنان ينبغى عليهم التصدى بفاعلية للمشروع النووى الإيرانى.

وفى هذا الصدد يقول استيفن كوهن الأمريكى اليهودى الأصل بوصفه أحد خبراء شئون الشرق الأوسط والمستشار السابق لمجلس الاستخبارات الأمريكية، أن جورج ميتشل مبعوث أوباما الخاص لشئون الشرق الأوسط يتوقع موافقة وزير خارجية إسرائيل ضمنيا على وقف بناء المستوطنات،

وأن الفلسطينيين بالتزامن مع ذلك سيذعنون للتفاوض مع إسرائيل، بينما ستعلن دول الخليج (الفارسى) والدول العربية أنها مستعدة للعب دور الوسيط فى تلك المفاوضات، وأنها ستطبع علاقاتها مع إسرائيل، كما أضاف كوهن " تطبيع العلاقات فى البداية يعنى إنشاء مكتب رعاية مصالح مشترك فى بعض الدول الإسلامية والأفريقية ودول الخليج الفارسى".

ويمكن القول إن تصريحات كوهن الذى يحظى بمنصب مرموق داخل حكومة أوباما قد عكست أكثر من ذى قبل أهداف إسرائيل الحقيقية والساحة المحيطة بالبيت الأبيض.

"آرون ميلر" أيضا من الصهاينة المتشددين بالولايات المتحدة الأمريكية، تحدث بشأن مؤتمر سيعقده الرئيس أوباما أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠٩ يطلق عليه مدريد بلاس، مضيفا أنه مؤتمر يطرح فى الغالب مشروع سلام يعتمد على ثلاث نقاط رئيسية هى:

استئناف المباحثات مع إسرائيل، على الصعيد السورى - الفلسطينى - الإسرائيلى، وكذلك استئناف العلاقات الرسمية المشتركة بين إسرائيل والدول العربية.

الاتفاق مع نتانياهو على وقف بناء المستوطنات فى مناطق دون ما تم تخطيط بنائه من مستوطنات فى حقبة الحكومات الإسرائيلية السابقة.

البدء فى إقامة مكاتب لرعاية المصالح الإسرائيلية فى الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية أو البحرين.

ميلر الذى لديه وجود فاعل فى مركز فودرف ويلسون، أكد أيضا أنه تم إقرار مثل تلك النقاط الرئيسية فى المؤتمر، الذى لم يتأكد بعد مكان انعقاده، بينما يقول دبلوماسيون غربيون إن روسيا وفرنسا لديهم نية استضافة مثل هذا المؤتمر.

من ناحية أخرى، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو أن حكومته لا تنوى وقف المشروعات الاستيطانية التى تم إقرارها مسبقا الأمر الذى سيضر حتما بخريطة الدولة الفلسطينية القادمة فى حالة نجاح الجهود الأمريكية، خاصة أن تلك المستوطنات منتشرة ومتداخلة فى قلب حدود المناطق الفلسطينية.

فى تلك الأثناء ينبغى التساؤل بشأن شرعية القرارات التى تتخذها السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس إذا ما توافقت مع المؤتمر المزمع عقده أكتوبر القادم، وإذا ما كانت تلك القرارات لصالح الشعب الفلسطينى أم لا؟، وهل تدرك الحكومة الأمريكية مدى رفض الشعب الفلسطينى لتلك القرارات التى قد تطيح بالحد الأدنى من حقوقه. وهل لدى الرئيس الأمريكى الشجاعة على مخاطبة اليهود كما هو معلن، ومواجهتهم بشأن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية، وبشأن حتمية وقف النشاط الاستيطانى؟

تحديد مدى فعالية العقوبات على إيران

Determining the Effectiveness of Sanctions on Iran -12/10/2009

باتريك كلاوسون ومهدي خلجي

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

في أعقاب كشف الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن وجود منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم في إيران، سوف تظل العقوبات خاضعة للمناقشة على نطاق واسع إلا إذا أحرز تقدم غير متوقع في اجتماع ١ أكتوبر في جنيف بين إيران ومجموعة "٥+١"،تركزت المباحثات حتى الآن على اتخاذ تدابير معينة، مثل فرض عقوبات على الغاز المكرر والتأمين وإعادة التأمين إلى جانب فرض عقوبات على مصارف إيرانية إضافية. ومع ذلك، ففي مثل هذا الحوار غالباً ما تغيب عن البال أهم الموضوعات الأساسية – مثل الغرض والهدف من العقوبات والأولويات بالنسبة للقيادة الإيرانية. وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، يتمثل مفتاح تحقيق النجاح في تناول هذه القضايا الأساسية والحديث عنها بوضوح، ومن ثم العمل على استخدام المبادئ التوجيهية لتحديد الإجراءات اللاحقة.

ما هي الأهداف المرجوة من العقوبات؟

إن الهدف الأساسي من العقوبات محل النظر، هو إجبار إيران على التوصل إلى حل للأزمة النووية، بالرغم من أنه قد تكون لها تأثيرات أخرى، مثل دعم الدبلوماسية الخلاقة وإبطاء البرنامج النووي الإيراني ووقف الدعم الإيراني للإرهاب. وينبغي ألا تقاس خطورة وفعالية أي عقوبة يتم فرضها على إيران بمدى الضرر التي تلحقه بها، وبدلاً من ذلك، ينبغي قياسها بنوعية الفرص التي تتيحها تلك العقوبة لحمل القادة الإيرانيين على تغيير نهجهم حيال البرنامج النووي أو لتحقيق أهداف موازية. ففي حين أن شل الاقتصاد الإيراني ليس هدفاً في حد ذاته، إلا أنه قد يصبح الوسيلة الممكنة الوحيدة لتغيير التوجّه النووي الإيراني.

لقد أظهرت الأشهر الثلاثة الأخيرة بأن للمتشددين في إيران أولوية عليا – ألا وهي البقاء في السلطة – بحيث تأتي قبل تحقيق الرفاهية للشعب الإيراني، وقد لا يتأثرون على الإطلاق من العقوبات التي تفرض تكاليف كبيرة على المواطن الإيراني العادي. لذلك، فإن العقوبات التي تهدد إحكام قبضة القيادة على السلطة هي التي من المرجح أن تؤدي فقط إلى تغيير جوهري في موقف الزعماء الإيرانيين المتصلب تجاه برنامجهم النووي. فقد تتيح مثل تلك العقوبات آفاقاً للتأثير على الأسلوب الذي يحسبون من خلاله استراتيجياتهم بحيث يكون أفضل مما قد تتيحه بعض التدابير الاقتصادية البسيطة التي توفر لأولئك الممسكين بزمام السلطة، مثل الحرس الثوري، الفرصة للاستفادة من خرق العقوبات. ومن المؤكد أن يكون هناك نقاش حول بعض الأهداف الأخرى، مثل إبطاء برنامج إيران النووي، من أجل تنويع الخطوات التي يتم اتخاذها في الوقت ذاته.

إثبات عدم نجاح السياسات المتشددة

برّر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد سياسته الخارجية بقوله إن استراتيجيته كانت ناجحة، في حين أن الفشل كان من نصيب السياسات الإيرانية السابقة التي كانت ترمي إلى التوافق مع الغرب. وفي مناقشة تليفزيونية له مع مير حسين موسوي في ٤ يونيو، قال أحمدي نجاد إن سياسة الوئام التي كان ينتهجها محمد خاتمي "قد أدت إلى إغلاق منشآتنا النووية وفرض اثنين من البروتوكولات (رارات مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات) على الأمة الإيرانية...وتم اعتماد سبعة قرارات في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وتابع قائلا: "وفي غضون سبعة وعشرين عاماً حينها كنتَ أنت، ورفسنجاني، وخاتمي، تتولون خلالها إدارة البلاد، استخدمت الولايات المتحدة سياسة تغيير نظام الحكم، ولكن الآن أعلنت أمريكا رسمياً أنها لا تملك سياسة لتغيير النظام في إيران". لقد كانت وجهة نظره بأن سياسته الخارجية كانت ذات تكلفة أقل وجلبت منفعة أكثر من سياسات إيران السابقة.

وخلال المناقشة ذاتها، قال موسوي إن السياسات الحالية "تضر بكرامة إيران، وتشوه سمعتها، وتسبب الكثير من

التوترات مع دول أخرى". وجادل أيضاً بان النتائج المترتبة على السياسات الخارجية التي ينتهجها أحمدي نجاد والتي يغلب عليها طابع التحدي سوف تكون خطيرة ومدمرة بالنسبة لإيران.

لدى الولايات المتحدة مصلحة في إعطاء الدليل بأن موسوي كان على صواب، وأن أحمدي نجاد على خطأ، عن طريق الإثبات بأن هناك ثمناً لسياسات التحدي لا بد من دفعه وأن سياسات التوافق تعود بالنفع الكبير. وقد اكتسبت هذه الفكرة أهمية خاصة في أعقاب انتخابات ١٢ حزيران/يونيو. فالولايات المتحدة ترغب في التعاطي مع إيران، لكنها في الوقت نفسه تتجنب إضفاء الشرعية على أحمدي نجاد. ويعتبر الجمع بين التعاطي (الدبلوماسي) وفرض العقوبات إحدى الطرق التي يمكن من خلالها عمل ذلك، طالما أن إيران ترفض الإيفاء بمتطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي. وينبغي عرض أي عقوبات جديدة على أنها نتيجة منطقية لسياسات التحدي التي ينتهجها أحمدي نجاد.

اتساع الهوة بين الشعب والنظام الحاكم

على مدار عشرين عاماً، ظل المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، آية الله علي خامنئي، يقول إن التهديد الأكبر للجمهورية الإسلامية يتمثل في الغزو الثقافي الغربي، الذي قد يؤدي بالنساء والشباب والمثقفين إلى إشعال ثورة مخملية (ناعمة). ومنذ انتخابات يونيو، يعرض خامنئي والجهاز الخاص به تلك الأحداث كبرهان على هذه الأخطار.

ويعتبر فرض عقوبات على انتهاكات حقوق الإنسان وسيلة فعالة لتوسيع الهوة بين الشعب والنظام الإيراني الحاكم. فقد يكون العقوبات تأثير مزدوج، حيث إن الذين يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن استمرار البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ – الذي أمر مجلس الأمن بتعليقه – هم الذين يتحملون الجانب الأكبر أيضاً من المسؤولية عن القمع في إيران. وفي حال حصول مثل تلك العقوبات على موافقة مجلس الأمن، قد يكون من الضروري أن يركز النقاش على مكافحة انتشار الأسلحة النووية من أجل ضمان الحصول على الدعم الروسي والصيني. ويمكن للولايات المتحدة وغيرها أن تسلط الضوء على الجانب المتعلق بحقوق الإنسان فور تمرير القرار.

وعلاوة على ذلك، فإنه، في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عدة مرات عقوبات تتعلق بحقوق الإنسان بدون دعم من الأمم المتحدة، كما في حالتي بورما وزيمبابوي. وعادة ما تكون هذه الأنواع من العقوبات أكثر فعالية إذا ما تم التصديق عليها من قِبَل العديد من الدول الصناعية، وهو الأمر الذي يعدّ احتمالاً في هذه الحالة. فعلى سبيل المثال، تتعالى الأصوات من كندا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران. ولكي يتم تنفيذ عقوبات على إيران لا تكون مدعومة من قِبَل الأمم المتحدة، يكاد يكون من المؤكد بأن ذلك سيتطلب حصول الولايات المتحدة على أوامر تنفيذية جديدة من شأنها التأكيد على الخطورة التي ينظر بها أوباما إلى المشكلة الإيرانية.

لقد كان الإصلاحيون الإيرانيون يخشون من أن يتبنى المجتمع الدولي فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي – وليس بسبب حقوق الإنسان. ويمكن اعتبار هؤلاء الإصلاحيين محقين تماماً، من بعض النواحي؛ فالعقوبات التي ستضمن على الأرجح الحصول على الدعم الصيني والروسي في مجلس الأمن سوف تركز على البرنامج النووي. علاوة على ذلك، تهتم أوروبا والولايات المتحدة بالأزمة النووية أكثر من اهتمامها بالديمقراطية الإيرانية. لكن هاتين القضيتين لا تنفصلان عن بعضهما تماماً. فقد يقرر المجتمع الدولي – أو الغربي فقط – بأن تلك العقوبات سوف تؤثر على التفكير الاستراتيجي لدى القادة الإيرانيين من خلال توسيع الانقسام بين الحكام المتشددين والشعب.

فرص النجاح

إن إحدى الصعوبات الكبيرة لحمل إيران على تغيير سياساتها النووية هو أن خامنئي ومساعدوه، يعتقدون على ما يبدو، بأن الغرب سيواصل العمل على الإطاحة بالجمهورية الإسلامية بغض النظر عما يحدث. ومن ناحية أخرى، يبدو أحمدي نجاد أكثر تفاؤلاً، فهو يعتقد أن المجتمع الدولي سوف يسمح لإيران بمواصلة سياساتها الحالية، ولذلك فهو يرحب بسياسة التعاطي لأنه يتوقع من الغرب الاستسلام. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الاحتمال يبدو غير مرجح.

فإذا كان النظام الإيراني على استعداد للموافقة على صفقة نووية مقبولة لدى الغرب، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها ربما يكونون مستعدين حينها للتخلي عن الحركة الديمقراطية الإيرانية. ومع ذلك، فقد لا تكون هذه النتيجة بمثابة إشكالية كبيرة بالنسبة للقضية الديمقراطية الإيرانية. فقد يكون القادة الإيرانيون بصدد قراءة الموقف بشكل صحيح: إنهم يشعرون بالقلق من أن الحوافز المقترحة من قبل الغرب، مثل تعزيز التفاعل الاقتصادي وإتاحة الفرص للإيرانيين للتعاون مع زملائهم من الغرب، هي في الواقع بمثابة حصان طروادة. وبالفعل، فإنه إذا أدى التوصل إلى حل للأزمة النووية إلى انفتاح أكبر من جانب إيران على العالم الخارجي، فقد تتمثل النتائج في تعزيز جميع العناصر في المجتمع الإيراني التي تعمل على تقويض قبضة النظام المتشدد على السلطة.

الاستشراق من وجهة النظر الإيرانية

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

الكتاب الذى أعرض ملخصا له فى هذه المقالة هو كتاب «شرق شناسى واسلام شناسى غربيان» أى (الاستشراق والدراسات الإسلامية لدى الغربيين)، ومؤلفه هو الدكتور محمد حسن زمانى، وقد طبعت طبعته الأولى فى مدينة قم عام ١٣٨٥ش = ٢٠٠٦م، ونشرته مؤسسة «بوستان كتاب»، ومؤلفه هو أستاذ جامعى حاصل على الدكتوراه فى علوم القرآن برسالة موضوعها «نقد أهم آراء المستشرقين حول القرآن الكريم».

ويهتم هذا الكتاب فيما يهتم بالتركيز على توجهات المستشرقين بالنسبة لإيران بشكل خاص، وهو عرض طيب لموضوع الاستشراق بشكل عام، ووجهات نظر المسلمين حول أهداف المستشرقين ونواياهم، وما قدموه من خدمات للمسلمين وما قدموه أيضا من خيانات وأحقاد. ويرى المؤلف أن الاستشراق مر بعدة مراحل منذ القرن السادس الميلادى وحتى الآن، كما قسم الاستشراق إلى عدة مدارس أهمها مدرسة الاستشراق الدينى التبشيرى، ومدرسة الاستشراق السياسى الاستعمارى، ومدرسة الاستشراق العلمى، ثم تحدث بعد ذلك عن مراكز الاستشراق فى الدول الغربية وميادين أنشطة المستشرقين، وأساليب عملهم وحيلهم المتنوعة. وخلص فى نهاية بحثه إلى أنه لا ينبغى النظر إلى كافة المستشرقين بمنظار واحد، كما أنه لا ينبغى إلقاء تبعة ما إقترفته جماعة منهم على عاتق الآخرين. ومن هنا قسم المؤلف مدارس الإستشراق إلى هذه الأقسام التى أشرنا إليها، وجعل المدرسة الثالثة هى التى قامت بدراسة الإسلام وعلومه بدافع البحث عن الحقيقة أو على الأقل التزود بالعلم وتطويره، وقد توصل بعض باحثى هذه المدرسة إلى عدالة الإسلام وأفضلية العلوم الإسلامية، ومنهم من إعتنق الدين الإسلامى الحنيف أو على الأقل تناوله بالتقدير والإحترام فى بحوثه ومؤلفاته.

ولا شك أن خوض غمار موضوع كالإستشراق يكتنفه كثير من الصعوبات خاصة بالنسبة لإصدار حكم قاطع على نوايا المستشرقين وبحوثهم، إلا أن المؤلف إستطاع فى كتابه هذا بحنكته البحثية إصدار هذا الحكم السابق الذى يتسم بالواقعية والمنطق.

يقسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة، وقد تناول فى الفصل الأول مصطلح الاستشراق وحدوده الجغرافية والمعرفية، والمستشرق وجنسيته. وفى الفصل الثانى تحدث عن وجهات نظر المفكرين المسلمين حول أهداف المستشرقين ونظرتهم إليهم، سواء كانت هذه النظرة حسنة أم يشوبها الشك. أما الفصل الثالث فقد تناول فيه المؤلف نبذة تاريخية عن الاستشراق ومراحل تطوره. وتحدث فى الفصل الرابع عن أهداف الاستشراق ومدارسه والتعريف ببعض مستشرقى هذه المدارس المختلفة وبعض مقتطفات من أفكارهم وآرائهم. أما الفصل الخامس فقد خصصه المؤلف للحديث عن مراكز الاستشراق فى الدول الغربية والدور الذى تقوم به وأهم الشخصيات العلمية القائمة عليها. وفى الفصل السادس والأخير يتحدث المؤلف عن ميادين ومجالات أنشطة المستشرقين وأساليبهم فى العمل، وأهم أعمالهم من ترجمات لمعانى القرآن الكريم ووضع الفهارس ودوائر المعارف وكتابة المؤلفات والمقالات والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات وغير ذلك.

شهد تاريخ العالم منذ ما يقرب من ستة وعشرين قرنا تنافسا شديدا ومتواصلا بين الشرق والغرب، ومن مظاهر هذا التنافس الذى إستمر ردحا طويلا من الزمن صراع

القوى فى القرن السادس قبل الميلاد بين الإمبراطوريتين العظميين إيران واليونان ، وفتوحات الإسكندر المقدونى الملك اليونانى الشاب الذى وصل بجيوشه وفتوحاته حتى أبواب الصين فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وإنتقال السلطة من الهخامنشيين الشرقيين إلى السلوقيين الغربيين ، ثم إلى الأشكانيين والساسانيين فيما بعد ، ومن المؤكد أن الاستشراق عند الغربيين ودراسة الغرب عند الشرقيين كانا بمثابة مصباح يضىء الطريق لكلا القوتين ، ولا شك أن هذا التنافس الذى إستمر إثنى عشر قرنا وحتى ظهور الاسلام كان يعى تماما ماهية السياسة الطبيعية والسياسات الجغرافية والإقليمية . غير أن المؤسسات السياسية الحاكمة فى الغرب والزعامة الدينية فى الكنيسة والبابا الذين إتحدوا مع بعضهم البعض بشكل أو بآخر ، أحسوا بالخطر بعد بعثة خاتم الأنبياء والمرسلين (صلعم) وبزوغ أكمل دين سماوى من أفق المشرق ، فهبوا للهجوم على الدين الاسلامى ، وفى هذه المرحلة أفرزت المنافسات مفهوما جديدا ايديولوجيا وعقائديا . ومن ثم تولى فى هذه الحقبة علماء الدين المسيحى ومبشروه عملية «الاستشراق» ، وتولى علماء الاسلام ودعاته عملية «الاستغراب» أى دراسة الغرب .

ومنذ القرن السادس عشر الميلادى أحست أوروبا ثم أمريكا من بعدها بنوع من التفوق على الشرق نتيجة تقدمها فى الصناعة والعلوم التجريبية وتميزها فى الشئون السياسية ، وبدأت إنتفاضة جديدة لإستعمار دول المشرق من الجزائر وحتى الهند وكل الدول التى تقع بينهما ، وتكفل السياسيون الإنجليز والفرنسيون والألمان والبرتغاليون والروس والأمريكيون بعملية الاستشراق . وقد إتخذت هذه العملية أشكالا مختلفة ومتنوعة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين .

وتدل كثافة حجم أنشطة الغربيين البحثية ونشرهم للكتب والمجلات ودوائر المعارف المناهضة للشعوب الشرقية والأمة الإسلامية والعلوم الإسلامية على الهجمات الشرسة ، بل الغارات العلمية والثقافية التى تعرض لها الإسلام . وفى خضم هذه الحرب الثقافية العالمية كان المسلمون وعلماؤهم ومراكزهم العلمية يجهلون أنواع الأدوات الثقافية ومحتواها ، ويعد هذا أول واجب يتركونه ويتخلون عنه .

والعجيب أن الاستشراق سعى فى القرون الأخيرة إلى تولى مسئولية التدريس والتربية الدينية للمسلمين ، فألف المستشرقون معاجم الأحاديث النبوية ومعاجم آيات القرآن الكريم والفهارس الموضوعية للآيات ، وتحقيق ونشر بعض المخطوطات ، وغير ذلك . ومن هنا إضطر المسلمون إلى الجلوس على مائدة المستشرقين العلمية فى دراساتهم الدينية الإسلامية . ولا شك أن كثيرا من علماء المسلمين قد تأثروا بما كتبه هؤلاء المستشرقون فى مقالاتهم ومؤلفاتهم ، رغم ما يعترى هذه الكتابات من أخطاء وشبهات حول الاسلام .

وعلى الرغم من أن العديد من علماء المسلمين قد درسوا هذه الأخطاء والشبهات وفندوها وصححوها ، إلا أن ما كتبوه لا يقاس بما كتبه هؤلاء المستشرقون من مؤلفات ومقالات وما أقاموه من مؤتمرات وندوات . ومن مظاهر ردود فعل المسلمين إزاء هذه الحركة الاستشراقية أن عقدت مصر فى عام ١٩٧٩ مؤتمرا لبحث هذه الهجمة الثقافية للإستشراق ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة ، وتقرر فى هذا المؤتمر تأليف موسوعة للرد على المستشرقين . كما أقيم مؤتمر آخر فى عام ١٩٨١م فى الهند لنفس هذا الغرض ، وأنشئت مراكز بحثية وعلمية فى بعض الدول الإسلامية للقيام بمهمة نقد ما كتبه المستشرقون ، ومن ذلك وحدة دراسة الاستشراق فى مركز بحوث جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، وكلية الدعوة وأصول الدين والاستشراق فى المدينة المنورة ، وقد قدمت بحوث كثيرة حول هذا الموضوع من قبل الباحثين للحصول على درجات علمية ، كما صدرت بعض المؤلفات والمعاجم وكتب نقد المستشرقين وأفكارهم فى دول أخرى فى مصر وإيران وغيرهما من الدول الإسلامية .

يبدأ المؤلف حديثه عن الاستشراق فى الفصل الأول من الكتاب بتعريف هذا المصطلح ، وإنتهى إلى وجود تعريفين له أحدهما عام والثانى خاص ، أما العام فهو يعنى مجموع جهود الغربيين العلمية التى تهدف إلى التعرف على الدول الشرقية وكل ما تضمه من قوميات ولغات وأديان وحضارات وآداب وفنون وغير ذلك ، أما التعريف الخاص فهو الذى يعنى الجهود الاستشراقية التى تنحصر فى العلوم الاسلامية التى يكتب فيها غير المسلمين . وهناك مصطلحات بديلة وضعت لتحل محل مصطلح الاستشراق نظرا لكراهية الشرقيين له . وعلى الرغم من ذلك فإن مصطلح الاستشراق ما زال رائجا ولم تتمكن الكلمات البديلة من إزاحته عن الساحة .

وفى الفصل الثانى يتناول المؤلف وجهات نظر المفكرين المسلمين حول الاستشراق وأهدافه ، فمنهم من مجد الاستشراق وأهله وجهودهم ، ومنهم من نظر إليهم نظرة ريبة وشك ، ولم يعتبروا الاستشراق سوى أداة للخيانة والخداع ورغبة الغرب فى الهيمنة على الشرق . ويذكر المؤلف بعض أقوال المفكرين المسلمين الذين أثنوا على المستشرقين وجهودهم فى خدمة العلوم الاسلامية ومن هؤلاء الدكتورة عائشة بنت الشاطىء والدكتور صلاح الدين المنجد والدكتور طه حسين وغيرهم . أما النظرة السيئة إلى الاستشراق فهى ترى أن الهدف الرئيسى من أبحاث الاستشراق يكمن فى رغبة الغرب فى السيطرة على الشرق وإضعاف الاسلام ونشر المسيحية ، ويتحدث المؤلف عن التجربة الإيرانية مع الغرب

والتى عانت منها إيران على عهد الشاه والفترة التى سبقته .

وعلى الرغم من هذا الخلاف إلا أن بعض المفكرين المسلمين يرى أن بعض المستشرقين قاموا بعمل دراسات وبحوث حول الإسلام والمسلمين بدافع البحث العلمى المحض ودون تكليف من حكوماتهم . وقد أشار المؤلف إلى كثير من خدمات المستشرقين كإحياء التراث الاسلامى ونشره ، وترجمة بعض المؤلفات من العربية أو الفارسية إلى اللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية وغيرهما ، مما أتاح التعرف على الفكر الإسلامى فى الغرب . وكذلك نشر تعليم اللغتين العربية والفارسية وغيرهما من لغات المسلمين فى الغرب ، وتقديم أنماط ومناهج جديدة للبحث العلمى ، ووضع معاجم ألفاظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، وغير ذلك .

أما عن خيانات بعض المستشرقين فتتضمن تشويه صورة الاسلام ومفاهيمه ، وتقديم الفرق الإسلامية المنحرفة على أنها جزء من أصول الدين الإسلامى ، ومحاولة إبراز نقاط الضعف عند أتباع هذا الدين ، والتشكيك فى معتقدات المسلمين ، وإثارة النعرات القومية والدينية ، أضف إلى هذا الأنشطة التبشيرية التى كان يقوم بها بعض المستشرقين .

وتختلف الآراء حول تاريخ نشأة الاستشراق فهناك من يقول بأن الاستشراق بدأ رسميا منذ القرن الثامن عشر الميلادى ، وهناك من يجعله القرن السادس عشر ، بل إن مجموعة من أمثال المستشرق رودى بارت وجوستاف دوجا تجعله فى القرن الثانى عشر وذلك عندما شاهد الغرب إزدهار الحضارة الإسلامية فى الأندلس وإنتقال علوم اليونان إلى الأمة الإسلامية ، عندئذ بدأ المستشرقون يترجمون الكتب العربية وبدأ الإستشراق يستفيد من علم المسلمين . وقد إستيقظ الغرب فى القرن الثالث عشر وشاهد أوجه التقدم العلمى والثقافى المدهشة عند المسلمين ، ومن ثم قرر البابوات ورجال الكنيسة والحكومات الغربية إتخاذ خطوات فى سبيل إستيعاب علوم المسلمين وحضارتهم وتطورهم العلمى وإرساء قواعد وأسس علمية لنهضة ثقافية وحضارية جديدة .

وبعد أن إحتلت جيوش الغرب المسيحى الأندلس الاسلامية إبان الحروب الصليبية واستولت على قاعدة حضارة العلوم الاسلامية وثقافتها دخلت مكتبة الأندلس العظيمة التى كانت تضم ما يقرب من أربعة ملايين كتاب ، وتمكن المسيحيون من نقل آلاف الكتب العربية المخطوطة إلى بلادهم وأفادوا منها ، وهى ما زالت موجودة هناك حتى الآن .

والمعروف أن الكتب التى شكلت نواة مكتبة ليدن إنما هى كتب مخطوطة مشتراه من الدول الإسلامية المختلفة . كما نقلت مكتبة الشاه عباس الكبير من اردبيل إلى روسيا على يد بارتولد المستشرق الروسى الذى عاش فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكانت هذه المكتبة هى أساس الاستشراق الذى قام فى روسيا بعد ذلك .

وإذا قمنا بعمل إحصاء لكتب المسلمين المخطوطة الموجودة فى مكتبات الغرب فإننا سنجد آلاف الكتب المخطوطة والوثائق وخاصة فى مكتبات فرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا وإنجلترا وهولندا والسويد ، وغير ذلك .

ولم يكتف المستشرقون بنقل كتب المسلمين إلى بلادهم ، بل إنهم قاموا بعد ذلك بنسبة كثير من المادة العلمية التى وردت فيها لأنفسهم بعد أن ترجموها إلى لغاتهم ، كما حدث فى ترجمة يوحنا الأسبانى لقسم المنطق من كتاب «مقاصد الفلاسفة» للغزالى التى طبعت بعد ذلك بإسمه ، وقد أخذ كثير من فلاسفة الغرب بعض أفكارهم الفلسفية من كتب فلاسفة المسلمين .

ولكن ما هى دوافع الغربيين وراء البحث حول الإسلام؟ وللإجابة على ذلك نقول أن الكنائس والحكومات الغربية عندما شاهدت أن كل الحروب الصليبية لم تتمكن من منع تقدم الثقافة الإسلامية وإنتشارها ، إضطرت إلى إتخاذ قرار بالقيام بالبحث العلمى حول الكتب والمعارف الاسلامية حتى يتوصلوا إلى سبل الدعوة ضد الاسلام عن طريق الكشف عن نقاط الضعف فيه . فأخذوا فى طبع ونشر الكتب المناهضة للإسلام بعد إنشاء المطابع اللازمة للقيام بهذه المهمة فى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا ، وكان من أوائل الكتب التى طبعت فى الغرب القرآن الكريم وبعض كتب الجغرافيا وكتب قواعد اللغة العربية والفلسفة والتاريخ وغير ذلك .

كما إهتم المستشرقون بطبع كتب التصوف والفرق الإسلامية فى محاولة للعثور على وجهات نظر متعددة وإختلافات مليئة بالغلو ونشرها فى المجتمعات الاسلامية حتى يشغلوا المسلمين بمواصلة الخلافات ونقدها والبحث فيها .

وقد إهتمت الدول الغربية الاستعمارية بمعرفة طرق وأساليب بث الفرقة بين المسلمين عن طريق خبرائها ومستشرقيها ، حيث رأوا أن إتحاد المسلمين يشكل خطرا كبيرا أمام وجودهم الاستعمارى ، ومن أهم الأدلة على دور الدافع السياسى فى بحوث الاستشراق والصلة والعلاقة الوثيقة بينهما هو تزامن نموهما معا ، وقد شهد التاريخ فى القرن التاسع عشر تحولات سياسية كبيرة فى الصلات بين الشرق والغرب ، حيث دخلت دول شرقية متعددة تحت سيطرة واستعمار دول غربية وخضعت لنفوذها ، وقد إزداد فى هذه الفترة على وجه الدقة إرسال الباحثين الغربيين إلى الدول الشرقية المستعمرة بهدف الاستشراق والدراسات الإسلامية ، وتزايدت مؤسسات الاستشراق ومراكزه فى الجامعات الغربية ، وتنامت العلاقات بين مستشرقى الجامعات وبين

وزارات الخارجية والحرب أكثر من ذى قبل فى هذه الدول ، وقد إعترف كثير من المستشرقين بالدافع السياسى الكامن وراء بحوثهم ودراساتهم .

وما أن نصل إلى القرن العشرين إلا وتجد بداية الاستشراق العلمى ، حيث كان الاستشراق قبل ذلك مغرضا وغير منصف على مدى التاريخ ، وغالبا ما كان يهدف إلى تحقيق أهداف تبشيرية واستعمارية . وتحاول جماعة من المستشرقين المعاصرين تبرئة أنفسهم من التعصب وسوء الفهم الذى وصف به المستشرقون فى القرون الماضية ويطلقون على العصر الحاضر للاستشراق «مرحلة النظرة الواقعية» . ولهذا السبب فإننا نصادف فى القرنين الأخيرين وجوها علمية منصفة فى الاستشراق من أمثال رايسكه ويوهان فوك الألمانيين وڤنسينج الهولندى وغيرهم ، ومع تقدير هذا النوع من الشخصيات إلا أن هذا لا يعنى تأييد كل وجهات نظرهم وفعالياتهم ، كما أن وجود بعض المنصفين لا يلغى وجود أغلبية مغرضة .

والواقع أنه يمكن القول بأن الاستشراق قد بدأ على يد الغربيين منذ بداية إتصال الغرب بالشرق والتعامل معه ، إلا أنه تطور ليتناسب مع ظروف كل عصر من العصور من استشراق تجارى وعسكرى إلى إستشراق علمى .

وفى الفصل الرابع من هذا الكتاب يتناول المؤلف أهداف الاستشراق ومدارسه ، ويخلص إلى أنه لا يمكن النظر إلى جميع المستشرقين من منظور واحد عند الحكم عليهم ، ويقسم مدارس الاستشراق إلى ثلاث مدارس هى :

١- مدرسة الاستشراق الدينى التبشيرى ٢- مدرسة الاستشراق السياسى الاستعمارى ٣- مدرسة الاستشراق العلمى الباحث عن الحقيقة .

كما يقوم بتعريف بعض المستشرقين من المدارس الثلاث ويذكر مقتطفات من أقوالهم التى تدل على توجهاتهم ونواياهم تجاه الإسلام والمسلمين ، ويركز على دور المراكز والمؤسسات الاستشراقية فى الغرب وما قامت به من أنشطة فى المجالات المذكورة .

وعندما يصل المؤلف إلى مدرسة الاستشراق العلمى يؤكد على وجود بحوث علمية محايدة ومنصفة فى ثنايا الجهود الاستشراقية والدراسات الاسلامية التى قام بها الغربيون ، وقد تحدث المؤلف عن مجموعتين من هؤلاء المستشرقين إحداهما قامت بدراساتها بدافع ذاتى بحثا عن الحقيقة ، والمجموعة الثانية كانت أبحاثها مصداقا للبحث عن الحقيقة ،إلا أن لديهم أقوالا فى بعض المواضع لا يمكن قبولها . ويذكر المؤلف بعد ذلك قائمة بأسماء ما يقرب من مائتى شخص من العلماء والباحثين الغربيين الذين أعلنوا إسلامهم بعد بحثهم ودراستهم للاسلام .

وفى الفصل الخامس من هذا الكتاب يتحدث المؤلف عن مراكز الاستشراق فى الدول الغربية ، ويقول بأنه لا توجد دولة غربية فى العالم إلا وبها مركز أو عدة مراكز للإستشراق تحت مسميات مختلفة ومن الممكن القول بأن فرنسا تعتبر المهد الأول للإستشراق ، ذلك لأن أوائل المستشرقين وعلماء الدراسات الاسلامية كانوا من فرنسا ، وقاموا بدور كبير فى هذا المضمار حتى القرن الأخير . إلا أنه يبدو أن الاستشراق الفرنسى كانت له مرحلتان هامتان بعد ظهور الاسلام : الأولى بعد الحروب الصليبية والثانية بعد عصر النهضة ، حيث تأسست هناك عشرات المراكز الاستشراقية وأقسام اللغات الشرقية . ومازالت فرنسا تقوم بدور فعال ونشط فى الاستشراق والدراسات الاسلامية حتى الآن .

كما قامت هولندا أيضا بدور فعال فى مجال الاستشراق ، وتعتبر ليدن أكثر الأسماء التى طبعت على أغلفة كثير من الكتب الإسلامية والعربية فى أوروبا ، وقد ساعد على إشتهارها قدم تأسيس مطبعتها وإختراع حروف الطباعة العربية فى تلك المدينة من أجل طبع مثل هذه الكتب ، وقد شهدت هولندا شخصيات بارزة فى حقل الاستشراق والدراسات الاسلامية .

وقد إشتعلت أول شرارة للاستشراق فى ألمانيا منذ القرن السادس عشر الميلادى ، وتأسست بعد ذلك جمعية الإستشراق الألمانية فى عام ١٨٤٥م ، وهى التى أسست بعد ذلك معهدا تعليميا للاستشراق فى بيروت عام ١٩٦١ حتى يتمكن المستشرقون الألمان من الشباب عن طريق الإقامة لمدة عامين أو ثلاثة أعوام فى بلد إسلامى من القيام بأبحاثهم بواقعية أكبر .

ويستمر المؤلف فى الحديث عن أهم مراكز الاستشراق فى العالم فيذكر إنجلترا والدور الذى قامت به فى مجال الاستشراق ، وكذلك الحال بالنسبة لإيطاليا وروسيا وأمريكا ، ويوضح السبب وراء تأخر الاستشراق فى روسيا الذى بدأ عام ١٨٠٤ م ويرى أن الدافع وراءه كان دافعا سياسيا .

وفى الفصل السادس من هذا الكتاب يتحدث المؤلف عن ميادين نشاط المستشرقين وأساليب عملهم وحيلهم ، وهنا يكرر ما قاله من قبل فى مطلع الكتاب من أن الإستشراق مفهوم عام يشتمل على دراسة كل خصائص البلدان الشرقية وسمات الدول والأقوام والأديان والثقافات واللغات والعادات والتقاليد والثروات الموجودة بها ، وقد إستلزم ذلك تواجدا واسع النطاق على كافة الساحات والميادين الثقافية والإقتصادية والسياسية فى بلدان المشرق .

ولتحقيق أهداف الاستشراق أنشئت مراكز وجمعيات فى الدول الغربية للقيام بمثل هذه الدراسات والبحوث كجمعية الدراسات الأسيوية فى فرنسا والجمعية الملكية للدراسات الأسيوية فى إنجلترا وجمعية الدراسات الشرقية فى

ألمانيا وجمعية الدراسات الأسيوية الأمريكية وغير ذلك ، أما المجلات ودوريات الاستشراق التى بدأت بـ «كنوز الشرق القديمة» عام ١٨٠٩م فقد تضاعف حجم مادتها العلمية وفروعها التخصصية أضعافا مضاعفة .

وقد قام المستشرقون الغربيون فى كل دول العالم الإسلامى بأداء مهامهم وتحقيق أهداف حكوماتهم الغربية التابعين لها تحت ستار أشكال مختلفة من الوظائف والمناصب كالسفراء وموظفى السفارات والملحقين الدبلوماسيين والصحفيين والسائحين والأساتذة الزائرين وغيرهم ، وتركزت جهودهم فى بداية الأمر على ترجمة معانى القرآن الكريم وتأليف معاجم لألفاظ القرآن الكريم وألفاظ الأحاديث النبوية ووضع فهارس للكتب الشرقية الموجودة بمكتباتهم . وهنا لابد من الإشارة إلى قيامهم بسرقة بعض المخطوطات الإسلامية وإختيارهم المغرض لبعض مؤلفات المسلمين المعيبة لطبعها ونشرها ، ومن هنا إهتم المستشرقون بنشر كتب الفرق الاسلامية المنحرفة كالقاديانية والبهائية كما إهتم الروس بشكل خاص بالترويج للطائفة الأخيرة .

ومن الأنشطة التى قام بها المستشرقون أيضا تأليف دوائر المعارف ومن أهمها دائرة معارف ليدن الإسلامية وقد ترجمت إلى لغات إسلامية مختلفة كالعربية والتركية والفارسية مع إضافات تكميلية أو إصلاحية فى بعض الأحيان ، كما أنشئ العديد من معاهد ومراكز تعليم اللغتين العربية والفارسية وغيرهما من اللغات الشرقية ، ونحن نرى الآن مراكز وأقساما علمية فى كل الجامعات الأوروبية والأمريكية تدرس هذه اللغات وتهتم بها ، وبطبيعة الحال لا يمكن النظر إلى كل هذه المراكز نظرة تحمل شيئا من التفاؤل وإعتبار أن عملهم هذا يحمل الخير فى طياته من باب حسن الظن وأن الدافع لديهم هو تحصيل العلم ونشره وتقديم خدمات إلى أمم الشرق ، وهذا لا ينفى بطبيعة الحال أن البعض منهم يقوم بتحصيل هذه العلوم بمثل هذا الدافع .

ويذكر لنا المؤلف نموذجا من المستشرقين الذين قاموا بخداع المسلمين وهو ارمينيوس ڤامبرى المستشرق المجرى الذى قام بالسياحة والتجوال فى مدن إيران وأفغانستان المختلفة ودول آسيا الوسطى وهو يرتدى زى الدراويش الأتراك كأحد المتصوفة تحت إسم مستعار هو «رشيد افندى» ، وجمع معلومات كثيرة وموثقة عن الأحوال الحقيقية الدينية والإجتماعية والإقتصادية والعادات والتقاليد والأساطير والأوضاع السياسية والعسكرية والخصائص اللغوية لسكان هذه المدن ، وقد أعد كتابا عن رحلاته هذه فى عام ١٨٦٤م .

ومن وسائل الاستشراق أيضا إرسال موظفين بوصفهم طلاب علوم دينية بهدف التعرف على الإسلام ومبادئه ، ومن هؤلاء همفر وكينياز دالجورجى وغيرهما ، أضف إلى هذا ظاهرة إعتناق الإسلام الخادعة وإطلاق أسماء إسلامية على بعض المستشرقين ، ولم يكن لهم غرض من ذلك سوى التخفى وراء ستار الإسلام ودخول مكة المكرمة للتعرف على أسرار المسلمين وأحوالهم .

ويرى المؤلف فى نهاية بحثه هذا أن هذا النشاط المكثف للإستشراق يضع على عاتق العلماء المسلمين المدافعين عن الإسلام والقرآن مهمة صعبة ألا وهى القيام بعمل بحوث متعددة تهدف إلى إحباط مؤامرات الاستشراق الغربى والدفاع عن حرمة وقدسية كافة حدود الإسلام الثقافية وإعلاء شأن الإسلام عن طريق نهضة علمية وبرامج تقف فى وجه الهجمات والغارات الثقافية والعلمية الغربية ، وتحقيق مقولة «الاسلام يعلو ولا يعلى عليه» .

شخصية العدد

عائلة لاريجاني تدعم أحمدي نجاد

■ **لبنى عبد العزيز محمود**
باحثة في الشئون الإيرانية

تولي اثنين من العائلة اللاريجانية سلطتين من مجموع السلطات الثلاث لإيران، حدث لم يكن له مثيل في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وحسب مزاح على لاريجانى الابن الثالث لهذه الأسرة فإن الأخوة اللاريجانيين الذين كانوا أبناء الحوزة والمرجعية قد دخلوا العمل التنفيذي على سبيل الصدفة.

يعود أصل عائلة لاريجانى إلى قرية «بردمه» لاريجان، على بعد سبعين كيلومتر من مدينة آمل. فهم أبناء المرحوم آية الله العظمى ميرزا هاشم آملى من الأصوليين المشهورين حيث كان من تلاميذ ميرزاى نائينى، كما استفاد ناصر مكارم شيرازي، عبد الله جوادي آملي، حسن حسن زاده آملي، محمد جيلاني، شهيد مفتح ،محقق داماد ومحمد يزدى من وجوده .

أضافت الحياة في النجف وقم واللغتين العربية والفارسية، ومعاناة السجن إلى الأب والأبناء علما ودينا، سلك الأخوة الخمسة كلهم طريق دراسات الحوزة العلمية في قم إلى جانب دراساتهم الجامعية، ماعدا باقر وفاضل اللذان اكتفيا بجزء من الدراسة التمهيدية، في حين واصل الأخوة الآخرون حتى بعد مستوى الدراسات العليا في الحوزة. ولكن تحددت علاقاتهم بالحوزة العلمية من خلال مسيرة حياتهم الخاصة.

وكما هي عائلة لاريجانى كذلك عائلة الخميني صاهروا أسر دينية مشهورة، واختاروا فتيات من تلاميذ الوالد الذي تزوج ابنة آية الله العظمى حاج سيد محسن أشرافي، أما الأبناء فقد صاهر على آية الله الشهيد مرتضى مطهري، وصاهر صادق آية الله العظمى وحيد خراساني وصاهر باقر آية الله العظمى حسن زاده آملي، وفي المقابل تزوج مصطفى محقق داماد صهره أيضاً بابنة أستاذه وصاهر أسرة لاريجانى. وكان نداً لأخوة زوجته في المناصب الرئيسية بعد الثورة، ومنها عضو مجلس القضاء العالي، رئاسة هيئة التفتيش العام للبلاد.

يبلغ محمد جواد من العمر تسعة وخمسين عاماً، وهو أكبر أبناء أسرة لاريجانى، يعتبره البعض أكثر عضو في هذه الأسرة جلبة، فبالإضافة إلى أن لنظرياته في الفلسفة والمنطق الرياضي بعض الشهرة العالمية والمحلية، خاصة بين طلاب الدكتوراه في الرياضيات، فإنه يبدو كصورة متميزة في الساحة السياسية والدبلوماسية. بعد عودة والده من النجف، وإنهاء الدراسة المتوسطة، التحق بجامعة صنعتي شريف مرتديا الزى الديني، حيث درس الهندسة الإلكترونية في هذه الجامعة، ثم التحق بجامعة بركلي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحصول على بكالوريوس الهندسة، فحصل على الدكتوراه في الرياضيات من هناك. في أواخر الستينيات شمسية كان له مقال أسبوعي في صحيفة اطلاعات، وحين بدأ المرحوم كيومرث صابري (كل آقا) المزاح السياسي في هذه الصحيفة بعد الثورة في عمود بعنوان «كلمتين كلام منطقي»، فتح جواد لاريجانى أيضاً نافذة جديدة في التحليل السياسي والدبلوماسي.

ويعد أكبر أخوة لاريجانى رائد مؤسسات البحث العلمي والاستراتيجي المهمة، ومنها مركز الأبحاث النظري للفيزياء والرياضيات ومركز أبحاث المجلس(البرلمان).

لقب محمد جواد لاريجانى بالدبلوماسي الإيراني الخفي، حيث كان نائب وزير الخارجية في عهد وزارة على أكبر ولايتي، وانتهت خلافات هذين الدبلوماسيين بخروج محمد جواد من الوزارة. وكما عمل في ساحة السياسة الخارجية، عمل في الساحة التشريعية بعضويته في مجلس الشورى الإسلامي كممثل لطهران. وكان من حماة ناطق نورى في انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ١٣٧٦ هـ.ش.١٩٩٧م

حيث استغلت الأحزاب اليسارية الانتخابات موقفه من توسيع المفاوضات الرسمية مع نيكولاس براون الذي كان من المسئولين الانجليز واتُهموه بالميول الغربية، لكنه فضح هذه الكذبة بنشر النص الكامل للمفاوضات المذكورة، وإن كان محمد جواد قد دخل من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، فبخروجه من هذه السلطة دخل السلطة القضائية.

أما الأخ الثاني فاضل فأهم اختلاف له مع أخوته أنه لم يستهدف المناصب السياسية الكبيرة، فتولى مسئولية الثقافة وتحول إلى خبير دبلوماسي هادئ، وتولى مسئولية وكيل البحث العلمي لجامعة آزاد من نهاية السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات شمسية، فعمل على الارتقاء الكيفي بمستوى هذه الجامعة. ذهب فاضل بعد ذلك إلى اتاوا مُستشارا ثقافيا لإيران لتطوير الروابط الثقافية وخاصة الثقافة الجامعية. أنهى مسئوليته العام الماضي، واليوم أتم دوره في مجالس المراكز العلمية المرجعية، وكذلك التعاون مع جامعة رسالة النور.

أما علي الأخ الثالث فقد نجح في إدارة هيئة الإذاعة والتليفزيون، ثم تولى وزارة الثقافة والإرشاد بعد عزل سيد محمد خاتمي في أواخر حكومة هاشمي رفسنجانى الأولى وبعد حوالي عامين لحكم الزعيم خامنئي. وزاد صيت علي لاريجانى بانتشار القنوات التليفزيونية من قناتين إلى سبع قنوات، تعمل أربعا وعشرين ساعة متواصلة، فضل عن زيادة قنوات الإذاعة مثل إذاعة الثقافة إذاعة الرياضة إذاعة الشباب، وتطوير القنوات المحلية بهدف تقوية مستوى الثقافات، والاهتمام بوضع الموسيقى التراثية، وتأسيس قنوات تليفزيونية خارج البلاد، وإصدار صحيفة جام جم التي أصبحت أكثر الصحف توزيعاً في البلاد في وقت قصير، وعمل على نمو العلاقات الدولية، ودعم الأعمال التليفزيونية والسينمائية بهدف إنتاج مسلسلات جيدة، وتنمية العلاقات مع المراكز الدينية خاصة الحوزة العلمية بقم، وإستدراك مستلزمات مرحلة التقنية الرقمية ووداع مرحلة الآنا لوج، وإقامة مهرجانات تليفزيونية وفنية، حيث تُشكل هذه الجهود المحاور الأساسية لعمله في الإعلام الوطني.

لم يحصل أحد من مسئولي البلاد على ثقة القيادة برقم قياسي لأحد عشر عاما لحكم الزعامة كما في سجله، حيث كان في ذلك الوقت واحدا من مندوبي الزعامة في المجلس الأعلى للأمن الوطني المجلس الذي أشار عام أربعة وثمانين شمسية إلى نجاح أمينه العام، فلديه طاقة عالية في جمع ملفات الأمن الداخلي والوطني المهمة، حيث أدار المفاوضات النووية مع الدول الكبرى بدبلوماسية جيدة، وحصل على امتيازات جديدة، ولعب دورا إبداعيا في أزمة العراق وقضايا الشرق الأوسط أمام رجال السياسة العالميين. فاستطاع نقل محور الدبلوماسية من وزارة الخارجية إلى المجلس الأعلى للأمن الوطني. وفي خريف عام ستة وثمانين شمسية، ومع كثرة الخلافات مع رئيس الجمهورية أحمدي نجاد ترك أمانة المجلس، وبعد ثلاثة شهور وبطلب مراجع التقليد بقم رشح نفسه في الانتخابات البرلمانية، وضرب رقمين قياسيين في الأكثر ترشيحاً للرئاسة في تاريخ المجلس، وأول رئيس للمجلس الذي يصل إلى رئاسة المجلس من الحوزة متجاوزا نواب العاصمة.

أما صادق لاريجانى فيبلغ ثمانية وأربعين عاما، وعُين أخيراً لرئاسة السلطة القضائية بأمر الزعيم خامنئي، وكان قد دخل الحوزة العلمية عام ستة وخمسين شمسية، ومنذ عام ثمانية وستين بعد الدراسات العليا اندفع لتدريس علم الأصول والفقه، ثم دخل عضوية الهيئة العلمية للجامعة، وما زال يُدرس بشكل منتظم في جامعة تربية مدرس في قم على مستوى الماجستير والدكتوراه علم الكلام والفلسفة التطبيقية. أضيفت رئاسة الجهاز القضائي للبلاد في سجله، علاوة على النشاطات العلمية والفقهية، وكان له الأسبقية لتمثيل أهل مازندران في مجلس الخبراء أيضا، ومنذ عام ثمانين شمسية وبأمر المسئول الأعلى للثورة عُين كأحد فقهاء مجلس الحراس. يُعد تباحثه مع عبد الكريم سروش حول القضية المشهورة «قبض وبسط» من مباحثاته المشهورة. كتب صادق لاريجانى تأليفاً وترجمة عدة كُتب منها فلسفة الأخلاق في القرن الحالي، الإنسان من البداية وحتى النهاية، جذور الإيمان، معرفة الدين، القبض والبسط في قبض وبسط آخر، واجب مشروط، لغة الدين، فلسفة الأخلاق وغيره.

باقر هو أصغر إخوة لاريجانى أخذ طريق فاضل فلم يتخذ طريق السياسة، بل وضع قدمه في عالم الطب. تولى باقر في مطلع السبعينيات شمسية وكالة وزارة الصحة في عهد وزارة علي رضا مرندى في حكومة هاشمي رفسنجاني، أما في حكومة الإصلاحات فقد عاد مرة أخرى للانشغال بأبحاثه. ورُشح للعمل في وزارة الصحة في الحكومة التاسعة ولكنه رفض. فكان حضوره ودعمه في أحد حلقات مجموعة أبحاث «الخلايا الأساسية» للطاقة النووية من جملة خدماته في ساحة العلم، وفي السنة الرابعة من فترة رئاسته لجامعة العلوم الطبية بطهران، قام ببناء أول كلية طبية على المستوى العلمي، وحصل على محبة خاصة بين الأساتذة والطلاب بالأقسام الطبية.

من الواضح أن حصول الحكومة الإيرانية الجديدة على الثقة من البرلمان، ما كان ليتم لولا إعادة تشكيل جبهة الأصوليين وإعاد تنظيم صفوفهم، بعد عقد عدد من الصفقات بين أجنحتهم المختلفة، برعاية الزعيم خامنئي، وكان على رأس هذه الصفقات المصالحة التي تمت بين الرئيس أحمدي نجاد

وعلي لاريجاني رئيس السلطة التشريعية، وبعد أن عين الزعيم الأخ الرابع صادق لاريجاني في منصب رئيس السلطة القضائية، بهدف دعم الرئيس أحمدي نجاد الذي واجه نقدا شديدا للمواجهة العنيفة التي قامت بها سلطات الأمن تجاه المعترضين على نتائج الانتخابات، وكان الجانب الآخر من الصفقة تأييد الأخ الثالث علي الذي يرأس السلطة التشريعية للرئيس أحمدي نجاد، حيث ساهم في توجيه البرلمان إلى منح الثقة للحكومة، بعد أن كان متوقعا أن يجري الصدام بين البرلمان والرئيس حول مرشحي الوزارات الحساسة، لكن لم يحدث هذا، بل تم تجاهل نقد بعض برامج المرشحين التي لم تقدم تفصيلات لخطط عمل وزاراتهم، باعتبارها منفذة لبرنامج التغيير الذي وضع من قبل، تحقيقا للمصالحة بين أحمدي نجاد ومعارضيه من الأصوليين الذين يمثلون أغلبية في البرلمان، مع وعد بالتعاون مع البرلمان عند وضع وإقرار السياسات، والأهم من ذلك الاتفاق على خطة التعامل مع الائتلاف الإصلاحي المعارض، مع تغيير شامل في السلطة القضائية ابتداء من رئيس السلطة إلى كافة القيادات، وبعد التغييرات الجذرية التي تمت في وزارتي المعلومات والداخلية، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام القومية والحزبية. ومن الواضح أن كل هذا يعني إحكام التنسيق والتعاون بين السلطات الثلاث لدعم نظام ولاية الفقيه، إيذانا ببداية انطلاق من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي.

من الواضح أن ترضية العائلة اللاريجانية الأصولية قد أسهم في دعم الرئيس أحمدي نجاد وإعادة الوحدة والتنسيق بين قيادات الأصوليين لأول مرة، وسيستمر نجاد في سياسة التقرب من الجماهير دعما لنظام ولاية الفقيه، مستغلا شعار القيادة الشعبية الدينية الذي كان قد طرحه الإصلاحيون من قبل، بما يعني استباق النظام نحو التطوير دون حاجة لهذه الحركة الإصلاحية وائتلافها المثير للفوضى، تطويرا يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبي، وتعديل اللوائح، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول في المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية. فضلا عن تغيير الخطاب السياسي للنظام.

رؤى عربية

عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة (١/ ٢)

■ لواء أ. ح متقاعد/ حسام سويلم

مما لا شك فيه أن الاضطرابات الداخلية التي وقعت في إيران أخيراً بسبب طعن قوى المعارضة الإيرانية في شرعية انتخاب أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية مرة ثانية، وما عكسه ذلك من بروز عوامل ضعف في ركائز نظام حكم الملالى القائم في إيران، رغم قوة البطش التي مارسها الحرس الثورى بسرعة لإخماد ما أطلق عليه "الثورة المخملية" في إيران، سيكون لذلك كله آثار ونتائج كبيرة على مسار الأزمة النووية الإيرانية في المستقبل القريب، سواء في بعدها السياسى المتمثل في المفاوضات المرتقبة بين مجموعة دول ٥+١ (دائمى العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) مع إيران، والخيارات الأمريكية المتاحة أمام إدارة أوباما للتعامل مع إيران، أو فيما يتعلق بفرض مجلس الأمن عقوبات جديدة مشددة على إيران في حالة فشل المفاوضات، بل وتفعيل الخيار العسكرى الإسرائيلى المطروح على الطاولة منذ فترة، وتم وضع خططه التنفيذية والتدريب عليها، مع التحسب جيداً من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لردود الفعل الإيرانية في هذه الحالة.

وكانت أحاديث الحرب عن إيران قد كثرت خلال الشهور الأخيرة، ورغم أن حديث الحرب لا يعنى أنها ستقع حتماً، لأن الحروب لا تخاض عبر التصريحات والإعلانات السياسية، إلا أن له وظائف عدة في تصريحات الفرقاء المعنيين باحتمال وقوعها، وقد يصل الأمر عند تضخيم هذا الاحتمال - خاصة عندما تصل المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود، وتصطدم بتعنت الطرفين أو أحدهما، إلى استخدام هذا الخطر وجعله داهماً أمام الرأى العام، وتوظيفه للتغطية على مناورات سياسية قد تكون أبعد ما تكون عن هدف الحرب بحد ذاتها، بحيث يصبح حديث الحرب هذا في أحيان كثيرة إحدى وسائل التفاوض السياسى، وإحدى مظلات التنازلات والتسويات ولو مؤقتة بدلاً من أن يكون قرعاً لطبول الحرب واستخدام فعلى للسلاح والنار وإراقة الدماء والتسبب بالدمار.

مغزى التصريحات الأمريكية الأخيرة:

وقد بدأت تضخيم الموقف عندما صرح نائب الرئيس الأمريكي - جو بايدن - في ٢٠٠٩/٧/٥ لقناة إخبارية أمريكية بأن الإدارة الأمريكية ترى أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها في مواجهة التهديد الإيرانى، وأن "الولايات المتحدة لا يمكن أن تملى على إسرائيل قراراتها" بشأن ضرب المنشآت النووية الإيرانية، مضيفاً: "إن الإسرائيليين وحدهم قادرون على تحديد ما إذا كان وجودهم مهدداً، على ضوء احتمالية امتلاك إيران لقدرات نووية".

أما جون بولتون، السفير الأمريكى السابق في الأمم المتحدة، فقد نشر مقالات في الواشنطن بوست تحت عنوان "هل حان الوقت لشن هجمة إسرائيلية"، قال فيه إنه "مع عودة الملالى المتشددين وقوات الحرس الثورى الإسلامى في إيران إلى الحكم، سيصبح بدون شك، قرار إسرائيل بما إذا كانت ستستخدم القوة العسكرية ضد برنامج السلاح النووى الإيرانى في طهران، أكثر إلحاحاً من ذى قبل". ثم يمضى قائلاً: "لم يكن التهديد النووى الإيرانى محل شك أثناء الحملات الانتخابية، ولكن رفعت المقاومة التي جاءت بعد الانتخابات من إمكانية حدوث نوع من التغيير في النظام، ويبدو هذا الاحتمال بعيداً في المستقبل القريب، أو على الأقل طالما سيتطلب من إيران الانتهاء من تحقيق القدرة على تصنيع أسلحة نووية". ثم يخلص بولتون من ذلك إلى أنه "مع انعدام وجود خيار آخر مناسب، يبدو المنطق المفروض بالفعل لشن

هجوم إسرائيلى عنيداً، وبدون شك تسير إسرائيل قدماً فى عملية صنع هذا القرار .." وعن طبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من العملية العسكرية، يقول بولتون: لا يجد هؤلاء الذين يعارضون حصول إيران على أسلحة نووية إلا خياراً واحداً على المدى القريب وهو استخدام قوة عسكرية ذات هدف محدد ضد منشآت أسلحتها النووية. والجدير بالذكر أن الانتفاضة الشعبية فى إيران أيضاً تجعل من المرجح شن حملة دبلوماسية شعبية فعالة فى البلاد توضح للإيرانيين أن مثل هذا الهجوم موجه ضد النظام وليس ضد الشعب الإيرانى". وقد توقع بولتون أن توجه إسرائيل ضربتها العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية قبل نهاية العام الحالى ٢٠٠٩، وكشف عن أن أفواجاً من كبار المسئولين الأمريكيين يتوجهون لإسرائيل - أهمهم وزير الدفاع روبرت جيتس - لمنع إسرائيل من شن ضربتها، إلا أن رد إسرائيل وإن كان مهذباً إلا أنه لم يكن حاسماً، وأنه فى ضوء المماطلة الإيرانية سيتعين على إدارة أوباما أن تتخذ قراراً بنهاية هذا العام، وهو ما يعزز - فى رأى بولتون - خيار الضربة، لاسيما أن إيران مشغولة حالياً بنفسها عقب الاضطرابات الأخيرة، ولذلك فإن المفاوضات مع البيت الأبيض لا تتصدر أولوياتها وذلك رغم وجود توقيت اتفق عليه المجتمع الدولى ممثلاً فى مجموعة العشرين لحسم خيار التفاوض، كما كشف بولتون أيضاً عن خلاف مبدئى بين إسرائيل والولايات المتحدة حول جدوى الربط بين الملف النووى الإيرانى وتحقيق تقدم فى عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، كما لا يخفى الإسرائيليون خوفهم من أن يكون أوباما أول رئيس أمريكى يقبل بربط الملف النووى الإيرانى بقدرات إسرائيل النووية فى المفاوضات.

وفى خطابها أمام مجلس العلاقات الخارجية فى يوليو ٢٠٠٩ قالت هيلارى وزيرة الخارجية الأمريكية عن إيران: "لا يمكننا أن نخشى أو لا ننوى التشابك"، لكن الحكومة الإيرانية لا يزال عليها قبول يد الرئيس أوباما الممدودة، وحتى لو وافقت طهران على المحادثات، فإنه سيتعين على صناع السياسة الأمريكيين الاستعداد لاحتمال فشل الدبلوماسية، لذلك وبينما يكثر الحديث عن العقوبات الاقتصادية، فإن الإدارة الأمريكية لا تزال تضع فى استراتيجيتها للتعامل مع إيران دور الجيش الأمريكى فى الخطة (ب). وفى هذا الصدد يناقش الجنرال "تشاك وولد" فى صحيفة وول ستريت جورنال فى ٧/٨/٢٠٠٩، والعضو بإدارة المجلس الأطلنطى، دور الجيش الأمريكى فيقول: "يستطيع الجيش أن يلعب دوراً مهماً فى حل هذه المشكلة المعقدة من دون إطلاق طلق نارى واحد، والتلويح علنا بالاستعداد الجاد لشن هجوم عسكرى قد يحبذ القيام بذلك إذا أجبرت طهران على إدراك ثمن تحديها النووى عن طريق نشر قوات لنا فى المطقة، ويمكن للرئيس أوباما أن يفكر فى نشر قوات لنا فى المنطقة، مثل مجموعات حاملات طائرات قتالية إضافية وكاسحات ألغام فى مياه الخليج، كما يمكن بدء تدريبات عسكرية مع حلفاء الولايات المتحدة".

ثم يورد الجنرال وولد سيناريوهات أخرى فى حالة فشل الضغوط فى التأثير على القيادة الإيرانية، من ذلك مثلاً قيام البحرية الأمريكية بفرض حصار على الموانئ الإيرانية، وهو ما يعد شكلاً من أشكال الحرب لقطع واردات البنزين والجازولين التى تستورد إيران منها ٤٠٪ من احتياجاتها، وهو ما سيثير الطبقات الشعبية ويزيد من السخط الداخلى ضد نظام حكم الملالى القائم، لذلك يقلق هذا النظام بشدة من أى قرارات دولية قد تؤثر سلباً على الاقتصاد الإيرانى، لاسيما ما يتعلق بالاحتياجات الشعبية الرئيسية، ثم يصل الجنرال وولد إلى السيناريو الأخير فيقول: "إذا لم تجبر كل هذه الإجراءات طهران على تغيير موقفها من البرنامج النووى، وفقط بعد استنفاد كافة السبل الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية، فإن الجيش الأمريكى قادر على شن هجوم مدمر على المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية".

ويعترض الجنرال وولد على ما يقوله الكثيرون من صناع السياسة الأمريكية برفضهم الخيار العسكرى باعتباره عديم الجدوى، مفترضين أن الجيش الأمريكى محمل بما فوق طاقته، إلى جانب نقصان المعلومات الكافية حول المواقع النووية الإيرانية والمحصنة بشكل ضخم، وفى ذلك يقول: "إن الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية ستتكلف به القوات الجوية والبحرية الأمريكية، وهى غير مثقلة بمهام عملياتية فى العراق وأفغانستان، كما أن وجود القوات الأمريكية فى الدول المحاذية لإيران له عدة مزايا: منها أن لديها القدرة - خاصة القوات الخاصة وعناصر المخابرات البشرية الموجودة بالمنطقة - على التحرك بسهولة لحماية المنشآت الرئيسية، أو القيام بعمليات سرية، كما سيكون من المنطقى وضع قدرات دفاعية صاروخية إضافية فى المنطقة، وتحديث القدرات الإقليمية وجيوش الحلفاء، وتوسيع الشراكة الاستراتيجية مع دول مثل أذربيجان وجورجيا للضغط على إيران من كافة الجهات". ثم يستطرد قائلاً: "وقد يكشف الصراع المسلح عن مواقع المنشآت الإيرانية التى لم تعرف مسبقاً مع تحرك القوات الإيرانية نحوها لحمايتها، كما يمكن للمواقع النووية المحصنة جيداً تحت الأرض أن تبقى رغم القصف المتواصل، إلا أن مداخلها ومخارجها لن يمكنها البقاء".

ولا يستبعد الجنرال وولد وجود مخاطر كبيرة للعمل العسكرى فى القوات الأمريكية وحلفائها، واحتمال التفاف الإيرانيين حول نظامهم الحاكم رغم عدم استقراره، إلى جانب العمليات الانتقامية التى سيشنها الإيرانيون مباشرة

أو بالوكالة عنهم ضد القوات الأمريكية وحلفائها فى المنطقة وخارجها، بالإضافة إلى الاضطرابات التى يمكن لإيران أن تثيرها فى دول الخليج بدءاً بالعراق. كما لا يستبعد وولد سلبية أخرى للعمل العسكرى ضد إيران رغم القصف الناجح الذى سيؤدى إلى تراجع البرنامج النووى الإيرانى، إلا أن إيران بلا شك سوف تعاود استئنافه خلال بضع سنوات، وهو ما سيفرض على الولايات المتحدة وحلفائها أن تبقى أجهزتها الاستخباراتية فى حالة نقطة مستمرة لعدة سنوات قادمة حتى يمكن إعادة قصف أهداف لم تكن مكتشفة من قبل، ولضمان عدم إحياء البرنامج النووى الإيرانى.

ولكن الجنرال وولد يقيس مخاطر العمل العسكرى ويقارنها بالمخاطر الناتجة عن تبنى خيار عدم فعل أى شئ، إذا ما استمر النظام الإيرانى فى تطوير برنامجه النووى رغم جهود أوباما وقادة العالم، وفى ذلك يقول: "أننا سنواجه خطر الهيمنة الإيرانية على الخليج الغنى بالنفط، وخطر التهديدات التى ستشعر بها الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة، وتشجيع الراديكاليين فى المنطقة، وخلق تهديد وجودى على إسرائيل، وعدم استقرار العراق، ووقف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والدخول فى سباق تسليح نووى إقليمى"، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها: "إن الحل السلمى للتهديد الذى تشكله طموحات إيران النووية سيكون بالتأكيد أفضل نتيجة محتملة، لكن إذا فشلت الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية، فإن الهجوم العسكرى الأمريكى ضد إيران سيكون الخيار المتاح والمعقول".

وقد حاولت الإدارة الأمريكية التخفيف من تصريحات نائب الرئيس الأمريكى جو بايدن، حيث أكد الرئيس الأمريكى أوباما أنه مازال مصمماً على فتح مفاوضات مباشرة مع إيـران رغم اعتراضه على أعمال القمع التى مارستها السلطات الإيرانية لمظاهرات الاحتجاج على نتائج الانتخابات الرئاسية التى انتهت بفوز أحمدى نجاد بفترة ثانية. كما أرسل رئيس المخابرات الأمريكية دينيس بلير خطاباً إلى الكونجرس الأمريكى ذكر فيه أنه أبلغ وزارة الخارجية بعدم قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٣، كما نفى المتحدث باسم الخارجية الأمريكية – أيان كيلى – التفسير الإيرانى لتصريحات نائب الرئيس الأمريكى بأن واشنطن أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران أو أنها تعيد النظر فى مشاريعها لفتح حوار مع طهران. كما أكد كولين كال نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكى للشرق الأوسط أن الحكومة الإسرائيلية "لم تهدد واشنطن باستخدام الخيار العسكرى ضد إيران فى المدى القريب" مشيراً إلى أن أفق الخيار الدبلوماسى فى حالة نجاحه وقبوله من طهران، قد يفتح الباب أما تحسين العلاقة وتقليص العقوبات أو إلغائها، وفتح الباب أمام الاستثمارات، أما الخيار الثانى فهو رفض الحوار وبالتالى مواجهة عزلة دولية أكبر".

وبينما حث وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس الدول الحليفة للولايات المتحدة – خاصة الدول العربية الخليجية – على تعزيز قدراتها الدفاعية وتعاونها العسكرى – سواء فيما بينها أو مع واشنطن – لدفع طهران للتراجع عن برنامجها النووى، مضيفاً أنه لم يحن الوقت بعد للحديث عن الخيارات العسكرية، ذلك لأن الدبلوماسية لم تقل كلمتها الأخيرة، كما أن الضغوط السياسية والاقتصادية لم تمارس بعد بفاعلية من أجل إحداث تغيير فى موقف إيران، أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع إيران إذا ما تسلحت نووياً، وذلك من خلال تسليح حلفائها فى الخليج، وتوسيع نطاق مظلة الدفاع الأمريكية فوق المنطقة، وهو التصريح الذى أثار انتقادات فورية من جانب إسرائيل التى اعتبرت أنه يعنى أن الولايات المتحدة يمكن أن تقبل مستقبلاً بخيار "إيران نووية"، فى حين أنه ينبغى على واشنطن أن تعمل فقط من أجل منع إيران أصلاً من امتلاك سلاح نووى.

وقد أشار تقرير لمعهد البحوث (راند) الذى كلفه السلاح الجوى الأمريكى بوضع "تقييم دقيق للتحديات الاستراتيجية الإيرانية على مدى من ١٠ – ١٥ عاماً المقبلة، إلى وجوب أن تأخذ الاستراتيجية الأمريكية فى الاعتبار نفوذ الدور الإيرانى، ولكن دون اعتباره مسيطراً على الشرق الأوسط، وأوصى الإدارة الأمريكية "بالعمل على استغلال العقبات المقامة حالياً فى وجه الأنشطة الإيرانية المضادة، ولكن مع السعى فى نفس الوقت إلى إيجاد إمكانات التواصل. وفى تحليله لدوافع إيران وليس فقط قدراتها، خلص التقرير إلى أنه من الخطأ المقارنة بالحرب الباردة، لأن إيران ليس لديها قدرة الاتحاد السوفيتى السابق على تصدير الثورة رغم أقوالها ومواقفها، وبالتالى فإن خيارات الاحتواء التقليدية قد تخلق فى الواقع فرصاً إضافية لطهران لاستغلالها لتوسيع نفوذها، ذلك النفوذ الذى تسعى الولايات المتحدة للحد منه. كما أشار التقرير أيضاً إلى وجوب استفادة الاستراتيجية الأمريكية من التقييمات الموجودة بشأن قوة إيران ونفوذها، وهو ما لا يعنى بالضرورة أن استراتيجية الرئيس الأمريكى أوباما بالتقدم على طريق التواصل مع إيران، سوف تكفل تسوية القضايا المعلقة بينها وبين الغرب، وشرح التقرير أن "السياسات القائمة على التواصل الثقافى والأمل فى تحقيق اتفاق كبير، هى سياسات غير واقعية بدورها". وفى المقابل، يقترح التقرير اتخاذ سلسلة من التدابير الأحادية من جانب واشنطن لخفض التصعيد، ولكن مع مواصلة الجهود متعددة الأطراف فى مواجهة التصرفات الإيرانية التى تتعارض مع القوانين الدولية". كما

أوصى التقرير بتركيز مثل هذه الجهود على تصرفات بعينها، داعياً لفرض "عقوبات دولية وغيرها من الضغوط المالية" للتعامل مع الملف النووى بالتحديد، ولكن مع التواصل ثنائياً مع طهران فى مجالات المصالح المشتركة، وأيضاً مع إقامة "شبكة أمن إقليمية تضم إيران وتراعى متطلبات أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة من العرب". وحول ما يقال عن الطموحات الإيرانية فى المنطقة، أشار التقرير إلى أنه من البادى أن العديد من المسئولين فى النظام الحاكم يعتبرون إيران قوة إقليمية لا غنى عنها، لكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن تصبح بؤرة ثورية مهيمنة. وشرح التقرير أيضاً أن الدعم الذى تستند إليه إيران فى المنطقة سواء من قبل جماعات أو شعوب دول تحكمها أنظمة حليفة للولايات المتحدة ليس صلباً كما يريد المهولون تصويره.

خيارات واشنطن التسعة للتعامل مع إيران:

من المؤكد أن إدارة أوباما ستفتح حواراً مع إيران رغم ما حدث من مظاهرات ضد انتخاب أحمدى نجاد، وأن هذا الحوار بدأ بالفعل منذ أغسطس الماضى على مستوى شخصيات دبلوماسية ثانوية لا تشغل مناصب عليا فى الخارجية الأمريكية، مع مشاركة عضو بمجلس الأمن القومى هو (بونيت تلوار) أحد أهم مسئولى الملف الإيرانى فى البيت الأبيض، وإن كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن الأمل محدود جداً فى نجاح هذه المفاوضات بعد التحول نحو المزيد من التطرف فى طهران، وهنا تكمن صعوبة التفاوض معها، حيث لن تكون المفاوضات سهلة ولا سريعة، ذلك لأن أزمة الانتخابات أضعفت النظام، وجعلت إقدامه على حلول وسط مسألة أصعب، فعندما تكون قوياً لا تقلق من التنازلات والتسويات والحلول الوسط، ولكن عندما تكون ضعيفاً يكون التنازل أصعب.

ولقد أصبح من المعروف أن أوباما أرسل لخامنئى رسالة شخصية سرية طرح فيها إطار عمل للمحادثات المتعلقة بالقضية النووية التى تخضع لإشراف خامنئى، وقد أجاب الأخير على الرسالة برسالة خطية برد كان محبطاً للأمريكيين، وهذا ما أثار حفيظة حلفاء للولايات المتحدة اعتبروا أن السماح لإيران بالتفاوض حول نفوذها الإقليمى فى الشرق الأوسط يعتبر تخطياً لهم ولمصالحهم، لاسيما أن خامنئى يرى فى التقارب مع الولايات المتحدة وسيلة لاستعادة التأييد الشعبى، حيث سيصبح من يعمل على التطبيع مع واشنطن بطلاً قومياً، وإذا ما أبقى خامنئى على سعيد جليلى كمفاوض للبرنامج النووى – وهو الذى وصف بأنه المهندس الرئيسى للقمع – فإن المفاوضات ستصبح على الأرجح مضيعة للوقت، ولكن يتوقع الأمريكيون أن يمثل على أكبر ولاياتى – وزير الخارجية الأسبق ويعتبر حالياً كبير مستشارى خامنئى – إيران فى المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة، وهناك أيضاً البروفسير هاديان الذى يدعم التطبيع الكامل والتفاوض الشامل فى جميع القضايا مع الولايات المتحدة وليس فقط الملف النووى، ويعترف هاديان بأن التطبيع بين الولايات المتحدة وإيران لن يتم كلياً إلا بعد تطمين الإسرائيليين. ولذا، يرى دينيس روس – المسئول الأمريكى عن إيران فى البيت الأبيض – أن اختيار من يرأس وفد إيران فى المفاوضات مع الولايات المتحدة، هو حق أصيل للقيادة الإيرانية، ولا ينبغى أن تتدخل فيه الولايات المتحدة، ومن ثم يجب التعامل مع إيران ككيان وكدولة بدلاً من الانحياز لأحد الفصائل، وأن يتم التعامل بعقلانية لتصبح علاقة بين دولتين، بينهما خلافات ومصالح مشتركة.

ويقول كينيث بولاك – مدير الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى سابقاً، ومدير الأبحاث بمؤسسة بروكنجز – أن الخيارات الاستراتيجية تجاه إيران فى إدارة أوباما جمعت فى دراسة تم نشرها فى أغسطس الماضى، وهى (٩) – خيارات استراتيجية على النحو التالى:

أ-الخيار الأول: الإقناع

وهو خيار بناه الرئيس أوباما على سياسة العصا والجزرة، لكن إدارته فشلت لأنها لم تتحدث عن العصا، ولكن أفضل حديث عن هذه السياسة هو التعاطى مع الإيرانيين عبر المفاوضات والحوار، لكن فى هذه الاستراتيجية الحوارية يجب أن يكون الحوار تكتيكياً لاكتشاف أى علاقة يديرها الإيرانيون، وإذا قرر الإيرانيون أنهم يريدون علاقات أفضل مع الولايات المتحدة فعندها ستتحول المفاوضات من تكتيكية إلى استراتيجية، والبديل هو التحول إلى استراتيجية أخرى. والمتطلب الأكبر لهذه الاستراتيجية الدعم الدولى الذى لا يمكن أن تنجح بدونه، خاصة أنه خلال الاضطرابات الأخيرة بطهران كانت المواقف العالمية تشير إلى غياب الدعم الكافى لإنجاح هذه الاستراتيجية.

ب-الخيار الثانى: التفاوض

ويجمع محللو السياسة الإيرانية فى الإدارة الأمريكية على أن إيران لا تتجاوب مع التهديدات على الإطلاق، وأن العصا تطيح بأى سياسة تخلق حوافز لإيران، ولذا ستبدأ الولايات المتحدة بسياسة الجزرة مع وجوب تحديد وقت لهذه السياسة. ومرجع هذه السياسة هى سياسة الصين، ذلك أن الأخيرة أدركت أن الولايات المتحدة لا تمثل تهديداً لها، لذلك حسنت موقفها تجاه واشنطن، وبالتالى اتجهت لتحسين العلاقة. والمشكلة أن من الصعب تجنب المتطرفين فى إيران الذين سيعلنون أن هذا الموقف الأمريكى المتصالح معها سيعتبر انتصاراً لإيران، لاسيما فى ظل طرحهم المتكرر بأن العالم الخارجى يحتاج لإيران أكثر من حاجة إيران له، وبالتالى

فإنه بصمود إيران بوجه العالم الخارجى سيتحول العالم ويقبل بشروطها. أما إذا تخلت الولايات المتحدة عن المقاطعة والعصا، فإن المفاوضات تعنى إعلان خسارة الولايات المتحدة وستستمر إيران فى تطوير برنامجها النووى ودعمها للإرهاب.

ج-الخيار الثالث: العقوبات

وسيفرض هذا الخيار نفسه إذا ما فشلت جهود أوباما لإجراء محادثات مجدية مع إيران، وأصرت إيران على المضى قدماً فى برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ورفضت فكرة إخضاع جميع منشآتها النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية، وامتنعت عن التوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة الحد من الانتشار النووى. ومن شأن طرح سيناريو العقوبات تغيير الحسابات الإيرانية بخصوص عملية تخصيب اليورانيوم، وذلك عبر منع البنوك الإيرانية من الحصول على الائتمان، واتساع نطاق العقوبات، ولحدوث ذلك كله يحتاج أوباما لإثبات أن محاولته للتواصل أكثر من مجرد كلام، وأن الدول الأخرى صارت تقترب من فكرة فرض شبه مقاطعة على إيران. وفى هذا الإطار يقترح بعض الخبراء مثلاً التعامل مع سوريا بعيداً عن الفلك الإيرانى، وتبنى نبرة أكثر براجماتية إزاء حزب الله وحماس، وتغيير حسابات المخاطر لدى طهران عبر تجريدها من أذرعها الممتدة فى المنطقة، والحديث عن تعزيز كبير للقدرات الدفاعية للحلفاء فى المنطقة، وذلك بهدف عزل وزعزعة حكومة طهران. كانت هيلارى كلينتون قد عادت للحديث عن إجراء يصيب إيران بالشلل، وهو ما لم يسمع منذ إبريل الماضى، عندما تحدثت عن العقوبات المشلة، خاصة أن فكرتها لمظلة دفاعية فى المنطقة – ستجعل إيران أقل أمناً حتى مع امتلاكها سلاحاً نووياً – قد أثارت استياء الإسرائيليين.

د-الخيار الرابع: غزو إيران

وهو خيار مرفوض من الجميع، ذلك لكونه يعتبر تكراراً لما حدث فى العراق وأفغانستان، ويستهدف هذا الخيار الإطاحة بالنظام الإيرانى وتدمير البرنامج النووى. ويرجع سبب الرفض أنه يتطلب حشد قوات أمريكية لا تقل عن نصف مليون جندى وما لا يقل عن أسطولين بحريين بهما ما لا يقل عن ٤ حاملات طائرات، و ٧ مدمرات مسلحة بصواريخ كروز، وما لا يقل عن ٦٠٠ قاذفة مقاتلة. ومن المتوقع أن تواجه هذه القوات بمقاومة شديدة من القوارب الإيرانية والحرس الثورى ومتطوعى الباسيج، الأمر الذى سيكبدها خسائر بشرية جسيمة لا تتحملها الولايات المتحدة، لا شعبا ولا حكومة. فضلا عن أن أى اعتداء خارجى سيوحد الشعب الإيرانى كله – محافظين وإصلاحيين – وراء حكومته، ويقضى على الخلافات الداخلية المستعرة حاليا بين الفريقين، والمفروض أن تستغلها الولايات المتحدة فى صراعها ضد النظام الحاكم. لذلك لا يوجد دعم أمريكى داخلى أو دولى لعملية غزو لإيران، ثم بناء الدولة الإيرانية من الأساس، لأنه خيار مكلف جداً، وقد تضطر الولايات المتحدة لوقف نزيف الدم فيه إلى استخدام أسلحتها النووية على النحو الذى فعلته ضد اليابان فى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

هـ- الخيار الخامس: القصف الجوى

وإذا كان الغزو غير مرغوب على كل الأصعدة، فإن قصفاً جوياً لأهم المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية يثير بدوره قضيتين: الأولى أن مثل هذا القصف المكثف حتى ولو تم بآلاف الغارات الجوية ضدها وبواسطة مئات من صواريخ كروز، وتم تدمير كل منشأة أو مبنى له علاقة بالبرنامج النووى والأهداف العسكرية الإيرانية، ومع افتراض تمكن الاستخبارات الأمريكية من معرفة مكان كل المنشآت النووية والعسكرية، فإن الإيرانيين سيكونون قادرين على استعادة برنامجهم النووى المدمر خلال عام إلى ٣ أعوام على الأكثر. وبالإضافة لردود الفعل السلبية الأخرى على صعيد الانتقام الإيرانى بواسطة صواريخ شهاب وقوات الحرس الثورى – خاصة وحداته البحرية- ضد أماكن الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج بما فى ذلك العراق، والبحرية الأمريكية فى الخليج، وإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط، وأيضا ضرب إسرائيل بالصواريخ شهاب، فهناك مشاكل أخرى تنبع من هذا القصف، حيث سيتعين أن تكرر الولايات المتحدة بعدة آلاف من الغارات الجوية ضد إيران كل ٣-٤ سنوات لإغلاق برنامجها النووى، وفى كل مرة على الولايات المتحدة أن تتحمل ردود الفعل الانتقامية من جانب إيران وحلفائها فى المنطقة، خاصة حزب الله، ليس فقط على الساحة الإقليمية، بل على كل الساحة الدولية، كما سيدفع هذا الاجراء المتشددين الإيرانيين لمضاعفة جهودهم لامتلاك سلاح نوى فى أسرع وقت ممكن، بمعنى آخر أن قصف المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية لن يحل المشكلة، ناهيك أنه سيكون من الصعب القيام بأى شئ آخر مع إيران، كما سيؤدى ذلك لإزالة الحصار الاقتصادى ضدها وزيادة دعمها للمنظمات الإرهابية، وبالتالى دفعها إلى مزيد من الراديكالية.

و- الخيار السادس: ترك الأمر لإسرائيل

وهو ما يعنى إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل بما يسمح لها بتنفيذ مخططاتها الموضوعة لقصف المنشآت النووية الإيرانية بدعوى أن الولايات المتحدة ليس لديها الرغبة ولا الإرادة للقيام بذلك، وتزعم أنه يوجد دول عربية كثيرة تريد ذلك. إلا أن نتائج مثل هذا السيناريو لن يختلف عن السيناريوهات السابقة سواء من حيث شمولية رد الفعل الانتقامى من جانب إيران، أو من حيث حتمية تورط أمريكى عسكرى

فى هذه العملية. فمن حيث شمولية رد الفعل الانتقامى من جانب إيران، فقد أعلن قادتها أنه سواء قامت الولايات المتحدة بمفردها بشن عمل عسكرى ضد إيران، أو قامت به إسرائيل وحدها - كما يفترض هذا الخيار- أو قامت به كلاهما: الولايات المتحدة وإسرائيل مشتركتين، فإن الرد الانتقامى بواسطة صواريخ شهاب وقواتها المسلحة وحرسها الثورى سيشمل الدولتين بمعنى قصف إسرائيل بصواريخ شهاب إلى جانب قصف الأهداف الأمريكية فى منطقة الخليج ومهاجمتها بواسطة الحرس الثورى، خاصة فى المسرح البحرى، ذلك لأن القدرات الجوية الإسرائيلية والمخصصة لتنفيذ هذه العملية لا تستطيع أن تنفذ جميع المهام القتالية التى تكفل نجاح العملية وتحقيق أهدافها ولو مؤقتا، حيث لن تستطيع القوات الجوية الإسرائيلية أن تخصص أكثر من ٢٠٠ مقاتلة حديثة ف-١٥، ف-١٦، وهو عدد لا يكفى لتدمير منشآت إيران النووية والصاروخية والعسكرية المهمة، ومراكز قياداتها وقواعدها الجوية ومطاراتها وقواعدها البحرية، والأهم من ذلك وسائل دفاعها الجوى لتأمين الهجمات الإسرائيلية أثناء تنفيذ مهامها، وهو الأمر الذى سيترتب عليه أحد أمرين: الأمر الأول أن تشارك القوات الجوية والصاروخية الأمريكية مع نظيراتها الإسرائيلية منذ البداية لضمان نجاح العملية الإسرائيلية، أو عدم المشاركة الأمريكية، وبالتالى ستكون نسبة كبيرة من الأهداف الإيرانية حية وقادرة على رد الفعل - خاصة الصواريخ شهاب - ضد إسرائيل، حيث ستقوم بقصف الأهداف الاستراتيجية الحيوية والسكانية فى شمال ووسط إسرائيل، الأمر الذى سيفرض على الولايات المتحدة حتمية التدخل لإنقاذ إسرائيل بموجب التعهد الأمريكى بضمان أمنها، ناهيك عن تعرض شمال إسرائيل لقصف صاروخى من جانب حزب الله، وجنوب إسرائيل أيضا لقصف صاروخى من جانب حماس، وهو ما سيضاعف حجم التدخل الأمريكى لإنقاذ إسرائيل.

ز- الخيار السابع: تغيير النظام بواسطة تمرد داخلى

ويوجد مثال مصغر لهذا الخيار عندما شن الإصلاحيون فى إيران ثورة مخملية ضد نظام حكم الملالى عقب انتخابات الرئاسة الأخيرة فى إيران، وتعرضت جماهير الشعب الإيرانى لأعمال قمع وحشية وقاسية من جانب الحرس الثورى ومتطوعى الباسيج، وتم اعتقال الآلاف وحصار قادة الثورة الإصلاحية، بل وتصفية بعضهم فى السجون، الأمر الذى أدى إلى خفوت هذه الثورة وإن لم تقض عليها نهائيا، بل زادتها اشتعالا فى النفوس، حيث لازالت النيران مضرمة تحت الأرض قابلة للانفجار فى أول لحظة مناسبة، هذا إلى جانب ما أحدثته هذه الثورة المخملية - رغم صغر مدتها ومحدودية نطاقها - إلى حدوث تصدع فى أركان النظام الحاكم فى إيران، سواء داخل مؤسسات صنع القرار السياسى فى إيران، أو داخل المؤسسة الدينية نفسها، وكذلك داخل الحرس الثورى نفسه، وبين الحرس الثورى والقوات المسلحة النظامية، والأهم من ذلك كله سقوط هيبة مرشد الثورة على خامنئى والطعن فى نظام ولاية الفقيه من أساسه بعد أن طعن الشعب الإيرانى فى شرعية رئيس الجمهورية أحمدى نجاد.

وهذا الخيار هو ما تراهن عليه إدارة أوباما، وأن عليها أن تشجع السخط الشعبى داخل إيران ضد نظام حكم الملالى، وتوسيع نطاقه ليشمل كل إيران، مع تكثيف العمل على تأجيج الصراعات الداخلية بين مؤسسات وأركان النظام الإيرانى، وبما يؤدى إلى نشوب انتفاضة شعبية كبرى فى جميع أنحاء إيران بعجز النظام رغم إمكاناته البوليسية والعسكرية عن قمعها كلها، وهنا تتحول القضية من التركيز على البرنامج النووى إلى القضاء على النظام السياسى الحاكم فى الداخل ومن الداخل وبمساعدات خارجية (استخباراتية ومالية وعسكرية وإعلامية)، وما يستتبع ويتطلبه ذلك من إثارة الأقليات الكبيرة فى المحافظات الحدودية ذات الاختلاف العرقية والطائفية عن النظام الحاكم فى طهران ذو العرقية الفارسية والطائفية الشيعية..وهى محافظات كردستان فى غرب إيران، وأذربيجان فى شمالها، وبلوشستان فى شرقها، وخوزستان (عربستان) فى جنوب إيران، وتقديم دعم مالى وتسليحى واستخباراتى وأمنى للمعارضين للنظام الإيرانى فى هذه المحافظات، بالإضافة لدعم المعارضة بفئاتها الإصلاحية والطلابية والمثقفين فى باقى المحافظات، بما فى ذلك جماعة مجاهدى خلق الموجودة فى العراق، وتشجيعها على نقل نشاطها إلى داخل إيران، ناهيك عن دعم قوى المعار ضة الإيرانية فى الخارج، لاسيما على الصعيد الإعلامى، وتوصيل صوتها بقوة إلى داخل إيران بكافة الوسائل، فقد نجحت ثورة الخومينى عام ١٩٧٩ بواسطة الكاسيتات التى كانت تحمل صوته من الخارج إلى داخل إيران.

ولكن - وكما ثبت خلال الاحتجاجات الأخيرة فى إيران - فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل- توقع الثورات وكيف ستنجح، وكسياسة لا يمكن القول إن إيران ستحصل على سلاحها النووى خلال ثلاث سنوات، ولذا يجب القيام بثورة مخملية خلال عامين، ولا يمكن التعويل على الثورة الداخلية فى القضاء على البرنامج النووى الإيرانى أو فى إيقافه، حيث يلتف حوله كثير من الإصلاحيين والمعارضين مع المحافظين باعتباره هدفا قوميا. ولذلك لم يكن غريبا فى خطبة الجمعة التى ألقاها خامنئى يوم ٢٠٠٩/٩/١١ أن يربط بين المحافظة على سلامة واستقرار نظام الحكم القائم، واستمرار ونجاح البرنامج النووى، ويحذر الإصلاحيون والمعارضون من محاولة تحويل إيران إلى "جمهورية إسلامية

مزيفة طبيعتها علمانية ولكن بمظهر إسلامى" معيدا إلى الذاكرة ما حدث فى ظل حكم الرئيس محمد خاتمى بين عام ١٩٩٧، ٢٠٠٥، وبزعم أن التخلى عن حقوق إيران فى المجال النووى يعنى "انهيار النظام"، واعتبر أن أى هزيمة للمحافظين تصب فى خانة المكاسب الغربية على حساب "حقوق إيران النووية". من هنا يمكننا أن نفهم مغزى إصرار خامنئى، ومعه الحرس الثورى على إعادة انتخاب نجاد رئيسا للجمهورية، رغم ضعف وسوء أدائه الداخلى خلال فترة ولايته الأولى، واعتراض قطاعات كبيرة من الشعب الإيرانى عليه، ناهيك عن تزايد عزلة إيران الخارجية بسبب سياسته الخارجية الهوجاء. لكن الإصرار من جانب المحافظين على إعادة تعيينه رئيسا للجمهورية رغم الثورة الداخلية ضده، كانت بمثابة تكليف له للاستمرار فى سياسته لاستكمال البرنامج النووى، ودعم وتقوية أذرع إيران الخارجية الممتدة فى لبنان وغزة واليمن وأفريقيا وجنوب البحر الأحمر والخليج وأفغانستان، وبما يعزز أوراق المفاوض الإيرانى مع الجانب الأمريكى عندما تستأنف المفاوضات حول البرنامج النووى الإيرانى الذى أقفلت المقترحات الإيرانية الأخيرة التى قدمت على مجموعة ٥+١ الباب فى وجه مناقشة أى شىء حول هذا البرنامج، باعتباره موضوعا من الحقوق السيادية لإيران لا ينبغى مناقشته مع آخرين، ولكن مع استعداد إيران لمناقشة هؤلاء (الآخرين فى مجموعة ٥+١) حول دور إيران الإقليمى والدولى فى حل المشاكل الإقليمية والعالمية التى تبرز أيادى إيران واضحة فى إثارتها.

وحتى إذا رغبت الولايات المتحدة فى دعم ثورة داخلية فإن النظام الإيرانى سيقمعها بشراسة، وبما قد يؤدى إلى حمامات دم، ويدفع الولايات المتحدة إلى التدخل عسكريا لإيقاف مزيد منها، وإن كان من غير الواضح لدى الأجهزة الأمنية والسياسية فى الولايات المتحدة كيف يمكن لها أن تدعم انتفاضة الشعوب الإيرانية عن بعد، وحتى لا يظهر تدخلها فى العلن وبما يؤدى بالنظام الإيرانى لاستغلال ذلك لتوحيد الشعب الإيرانى حوله بدعوى مواجهة التدخل الخارجى، وحتى لا يؤدى الدعم الأمريكى غير المباشر إلى الإساءة لقوى المعارضة والحركة الشعبية المناهضة للنظام فى الداخل.

ح- الخيار الثامن: الانقلاب العسكرى

يوجد لدى أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية - خاصة CIA - خبرة سابقة واسعة فى كيفية تدبير الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الحاكمة فى عدة دول، من بينها إيران عام ١٩٥٠ عندما نجحت هذه الأجهزة المخابراتية الغربية فى دفع الجنرال زاهدى للقيام بانقلاب عسكرى أطاح بحكومة مصدق عام ١٩٥١ بعد قيامه بتأميم صناعة البترول فى إيران، كما كان لها يد أيضا فى استضافة الخومينى نفسه فى باريس وإثارة ثورته ضد نظام حكم الشاه عام ١٩٧٩، وتوصيل الخومينى إلى طهران وتوليه السلطة.

ولكن المشكلة أن أجهزة المخابرات الأمريكية اليوم ليس لها أدوات كافية داخل إيران وقواتها المسلحة لا يمكنها أن تحقق نجاحا لأية محاولة انقلابية عسكرية يخطط لها فى الخارج. كما لا يمكنها الاعتماد على حركة مجاهدى خلق فى تحقيق هذا الهدف، ولكن المشكلة فى أن هذه الحركة ليس لها وجود كبير فى الداخل، ومن ثم فإن نجاح مثل هذا الانقلاب العسكرى يتطلب وقتا طويلا لكى يحقق النجاح المطلوب. وتحديد وقت معين للانقلاب يعتبر أمراً مستحيلا لأن على العسكريين الإيرانيين أن يقوموا بالعمل بالعسكرى الرئيسى، وعلى المؤسسة العسكرية فى إيران أن تكون هى أول من يطلق الزناد وتقرر متى وكيف يمكن ذلك، لأن عليها أن تواجه تبعات ذلك من الدخول فى مواجهة عسكرية مع قوات الحزب الثورى ومتطوعى الباسيج المكلفين بحماية النظام. وما لم تنجح أجهزة المخابرات الأمريكية فى اختراق القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثورى بعمق، ويكون لها رجالها القادرون على تحريك الأحداث طبقا لخطة مدروسة فى الخارج، وتم تخصيص الأموال اللازمة لها لشراء قادة الوحدات العسكرية فى الجهازين (الجيش النظامى والحرس الثورى) فلن يكتب النجاح لمثل هذا الانقلاب. وإن كانت المخابرات الأمريكية قد نجحت فى عام ٢٠٠٧ فى شراء أحد جنرالات الحرس الثورى ودفعه إلى الهروب إلى الولايات المتحدة عبر تركيا والاستفادة بما لديه من معلومات، وهو الحادث الذى جعل الأجهزة الأمنية الإيرانية تكثف مراقبتها لقادة الجيش والحرس الثورى فى الداخل وفى الخارج، وبالتالى صعّب على أجهزة المخابرات الغربية الاتصال بهم لإمكان تجنيدهم، وجعل هذا الأمر خطيرا جدا بالنسبة لمن تنجح هذه الأجهزة فى استقطابه.

ط- الخيار التاسع: الاحتواء

وهو الخيار الذى غالبا ما ستلجأ إليه الدول الغربية فى حالة فشل كل الخيارات السابقة، وفى هذا يقول محبذو هذا الخيار أنه إذا لم تستطع التوصل إلى اتفاق مع الإيرانيين عبر التفاوض، ولا عبر خيارات الغزو والإطاحة، فلابد عندئذ من إيجاد طريقة للتعايش معهم والحد من الأذى الممكن أن يقوموا به. وبالطبع فإن الاحتواء ممكن، لكن القضية الأكبر أن الاحتواء لن يمنع إيران من الوصول إلى القنبلة النووية، وهنا يبرز السؤال التالى: هل يمكن ردع إيران النووية؟ إن إيران لن تجرؤ على استخدام سلاحها النووى ضد أحد.. لا ضد الوجود الأمريكى فى المنطقة، ولا ضد إسرائيل لأنها تعرف جيدا طبيعة الرد عليها، وأنه سيكون نوويا وساحقا وبما يعيد إيران مئات السنين إلى الوراء، ولكن المشكلة هى فى

توظيف إيران لقدرتها النووية على توسيع نفوذها إلى المنطقة وابتزاز دولها لتحقيق الهيمنة الإيرانية عليها، سواء من خلال زيادة نفوذ الشيعة والحرس الثورى وأحزاب الله الخليجية فى دول المنطقة، وما يعنيه ذلك من نشر التشيع وإحداث انقلابات واضطرابات سياسية وعسكرية على النحو الذى تقوم به إيران حالياً فى لبنان والعراق وأفغانستان وغزة واليمن وباقى دول الخليج، وبما يهدد فعلاً مصالح الدول الغربية بعد أن تتحكم إيران سياسياً وأمنياً واقتصادياً فى هذه الدول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى النحو الذى ترى ملامحه حالياً فى التدخل والنفوذ الإيرانى فى هذه الدول بدون سلاح نووى تملكه إيران، الأمر الذى سيزداد اختراقاً واتساعاً وتدخلاً، وعلى وجه مكشوف بعد أن تمتلك إيران سلاحها النووى، حيث ستنتشر الاضطرابات والصراعات المسلحة ذات الطابع الطائفى بين جماهير السنة فى هذه الدول وجماهير الشيعة المدعومين بين إيران على النحو الذى برز فى العراق منذ عامين ويجدد مؤخراً وهدد بحرق العراق بأكمله، والتمهيد لاستيلاء إيران عليه بدءاً من جنوبه مع استكمال انسحاب القوات الأمريكية منه عام ٢٠١١. وها هو الزعيم الشيعى التابع لإيران مقتضى الصدر قد استكمل تأهيله الدينى فى مدينة قم الإيرانية، وبسرعة على غير المعتاد، حتى يمكن رفعه إلى مرتبة آية الله، ويصير منافساً لآية الله السيستانى فى حياته وخليفة له بعد وفاته، وهو ما سيؤدى إلى نقل المرجعية الدينية الشيعية من النجف إلى قم، وسيكون ذلك مستوى من التبعية يضع العراق بشعبه وثرواته فى أيدى ملالى إيران، وهو وضع لن ترضى عنه جماهير الشعب العراقى، ولا حتى الشيعة منه، ويشعل ثورة عارمة فى العراق بين أتباع الصدر (جيش المهدى الذى تقويه إيران) ومعارضيه من الشيعة والسنة الأكراد، ويؤهل لتحقيق السيناريو الأخطر وهو تقسيم العراق إلى دويلات منفصلة شيعية وسنية وكردية، بل وأكثر من ذلك لتعدد الطوائف والعرقيات هناك، ويؤدى على تدخل قوى إقليمية أخرى - مثل تركيا - فى المنطقة لتحقيق أهدافها وأحلامها القديمة بدعوى الدفاع عن الأقليات التابعة لها. وهذا السيناريو المتوقع فى العراق مرشح لتكراره بسبب التدخل الإيرانى فى دول عربية أخرى مثل لبنان واليمن وأفغانستان، بعد أن نجحت إيران فى دفع حركة حماس للانفصال بغزة عن الضفة الغربية جغرافياً وسياسياً، وهى أعظم خدمة قدمتها إيران وستقدمها لإسرائيل.

دمج الخيارات

ويعتقد مسئولون أمريكيون أن هناك الكثير من الأمور غير المتوقعة من جانب إيران، فلذا من المهم دمج بعض هذه الخيارات مع بعضها بعضا. فرغم الرد السلبى لإيران على المقترحات الأمريكية - الأوروبية، وتجاهلها تماما مطلب إيقاف التخصيب، فقد كان الرد الأمريكى والأوروبى على ذلك هو قبول التفاوض والجلوس مع الإيرانيين بشكل مباشر لمعرفة حقيقة نواياهم، وإلقاء الكرة فى ملعبهم. لذلك ستبدأ المفاوضات كما هو متوقع فى نهاية سبتمبر أو أوائل أكتوبر، وستطالب مجموعة دول ٥+١ إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن بإيقاف عمليات التخصيب وإخضاع منشآتها النووية لتفتيش خبراء الوكالة الدولية للطاقة النووية، والتوقيع على البروتوكول الإضافى الذى يقضى بذلك، مقابل حزمة الحوافز السياسية والتقنية والاقتصادية التى سبق أن قدمتها دول هذه المجموعة. وفى المقابل ومن جانبها ستصر إيران على حقها فى تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، وإن كانت ستسمح بإخضاع بعض منشآتها النووية - وليس كلها - لتفتيش الوكالة الدولية، مع تخفيض معدلات التخصيب أو تجميدها مؤقتاً ولفترة محدودة، وذلك مقابل تسهيل المواقف الأمريكية فى العراق وأفغانستان ولبنان، والحصول على ضمانات أمريكية بعدم التدخل فى شئون إيران الداخلية أو تهديد النظام الحاكم فيها، وتطبيع كامل للعلاقات، والإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة، وتسليم جماعة مجاهدى خلق المعارضة الموجودة فى العراق، ومشاركة إيرانية كاملة فى وضع منظومة الأمن الإقليمى، خاصة ما يتعلق بمنطقة الخليج، والعراق على وجه الخصوص.

ولأن الجانب الأمريكى والأوروبى فى المفاوضات سيكون مدركاً مسبقاً لحقيقة الأهداف الإيرانية فى استمرار عمل برنامجها النووى حتى يحقق أهدافه العسكرية، والاستراتيجية الإيرانية فى اللعب على عامل الزمن وإطالة أمد المفاوضات حتى يحقق البرنامج النووى أهدافه، وإن كان من الممكن التوقف عند مرحلة استكمال تخصيب كميات اليورانيوم اللازمة لتصنيع سلاح نووى أو أكثر ولكن دون إنتاجه الفعلى، حيث إن المعرفة والوسائل التقنية لإنتاجه متوافرة، ويمكن تصنيعه فى زمن محدود عندما يصدر القرار بذلك وتتاح الظروف السياسية والاستراتيجية له، كما فعلت وتفعل كوريا الشمالية التى سبق وأن أزالت كاميرات المراقبة من مفاعلاتها النووية، وطردت مفتش الوكالة الدولية للطاقة، واستأنفت إنتاج البلوتونيوم، بل وأجرت تجربة نووية وتجارب صاروخية عندما قررت ذلك مع أول تردد من جانب مجموعة الدول الست فى إمدادها بالوقود، غير عابئة بتحدى مجلس الأمن وقراراته، فإن إيران من المتوقع أن تمارس نفس السيناريو الكورى فى الوقت الذى يناسبها. لذلك فإن سياسة الإقناع عبر المفاوضات يمكن دمجها بالسياسات الأخرى مثل العقوبات وغيرها، خاصة أن مجموعة دول ٥+١ تدرك أن هناك فى إسرائيل من يراقب عن كثب سير وتطور هذه المفاوضات، وما ستسفر عنه من نتائج بالنسبة للمصلحة

والأمن الإسرائيلى، لذلك فإن أيدى مجموعة دول ٥+١ ليست حرة فى أن تقبل ما تطلبه إيران منها، ولكنها مقيدة بما يمكن أن تقبله أو ترفضه إسرائيل، لذلك فإن إسرائيل ستكون دائماً هى الغائب الحاضر فى المفاوضات التى ستجرى مع إيران، والشبح الذى يقف خلف مفاوضى هذه المجموعة عندما يتفاوضون مع إيران، لأن عدم تحقيق نتائج هذه المفاوضات للشرط الأساسى الذى تطلبه إسرائيل وهو إيقاف عمليات التخصيب بشكل كامل ونهائى، يعنى رفض إسرائيل لها، وبالتالى استمرار سيرها فى طريق الخيار العسكرى وتفعيله، لذلك يخشى الإيرانيون أن تكون السياسة اللينة التى تبديها مجموعة ٥+١، ما هى إلا واجهة للذهاب فى النهاية للمجتمع الدولى الممثل فى مجلس الأمن، والقول "إننا حاولنا كل شئ مع إيران ولكنها لم تتجاوب معنا، ولم يبق غير خيار العقوبات ثم الخيار العسكرى أو تغيير نظامها. لذلك فإن الأمل محدود جداً فى نجاح المفاوضات القادمة، كما أنه محدود أيضاً فى أن توافق روسيا والصين على أية مشروعات قرارات جديدة تقدم لمجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة على إيران، وهو ما يدفع إسرائيل نحو الإسراع فى تفعيل خيارها العسكرى، خاصة مع التحول نحو المزيد من التطرف فى طهران. كما يدفع فى نفس الوقت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأوروبية نحو تكثيف أنشطتها التحتية فى إيران لدعم المعارضة فى الداخل والخارج، وتوسيع وتعميق الخلافات بين أقطاب النخبة الحاكمة هناك، والعمل على استقطاب عناصر فاعلة فى القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثورى وبما يؤدى إلى تفعيل خيار الانقلاب العسكرى السابق الإشارة إليه. هذا إلى جانب سعى واشنطن إلى تحييد الموقف الروسى من النزاع مع إيران، ومنع موسكو من استخدام حق الفيتو لعرقلة صدور قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات إضافية على إيران، وذلك مقابل الاستجابة للمطالب الروسية بشأن إيقاف نشر عناصر الدرع الصاروخية الأمريكية فى أوروبا الشرقية، وإطلاق يد روسيا فى بلدان صديقتها الخلفية فى القوقاز حيث جورجيا وأوكرانيا.

ويعتبر محللون للسياسة الأمريكية تجاه طهران أن دعوة أوباما للحوار مع طهران وقبول التفاوض مع الإيرانيين رغم ردهم السلبى على مقترحات مجموعة دول ٥+١، أنها مجرد آلية تستهدف فى المقام الأول زعزعة تماسك النظام الإيرانى، حيث تتواكب الضغوط الأمريكية مع ما يطفو على السطح من تناقضات وصراعات بين أقطاب النخبة الإيرانية بمن فيهم رجال الدين والمتشددين وقادة الحرس الثورى وقادة الجيش النظامى. هذا إلى جانب الصراع الدائر بين كل هؤلاء والإصلاحيين والطلبة والعناصر الناشطة فى الطبقة الوسطى والمثقفين وتجار البازار فى الجانب الآخر، وهو ما يعنى سقوط عدد كبير من الثوابت السياسية فى النظام الإيرانى، وهو ما يجب على أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأوروبية أن تستغله، ولا تضيع الزخم الذى أحدثه فى إضعاف النظام الحاكم فى إيـران خلال الآونـة الأخـيرة. كما يرى هؤلاء المحللون أنه يجب على السياسة الأمريكية والأوروبية أن تستغل نقطة الضعف هذه فى السعى لعرقلة السياسة الإيرانية وتوجهاتها تجاه دول المنطقة، وذلك بقطع أذرع إيران الممتدة فى بلدان الخليج والعراق ولبنان وسوريا وأفغانستان وغزة واليمن .. وغيرها من الدول، وهو ما بدأ يشعر به حلفاء إيران فى المنطقة (سوريا، وحزب الله، وحماس) من تغيير وضعف فى الدعم الإيرانى لهم، وتخوف من توقف هذا الدعم والمساندة الإيرانية لهم إذا ما تدهورت الأوضاع الداخلية فى إيران نحو الأسوأ، أو كانت هذه الدول والمنظمات الحليفة لإيران ضحية تسوية بين إيران والولايات المتحدة تفرض على الأولى عدم التدخل فى شئون الدول العربية والإسلامية الأخرى، وتقيد نفوذ حلفاء إيران فى المنطقة.

كما لا يمكن لإدارة أوباما أن تتجاهل فى مفاوضاتها مع إيران، موقف صقور الحزب الجمهورى المساندين لإسرائيل فى الكونجرس، والذين يشجعون ويطالبون بضرورة وضع الخيار العسكرى دائماً على مائدة التفاوض مع إيران، وإشعار الإيرانيين بجدية هذا الخيار وإمكانية تفعيله إذا ما أصروا على موقفهم المتعنت من قضية التخصيب. بل لقد ظهر فريق من الصقور فى واشنطن يشككون فى قدرة السبل الدبلوماسية أو العسكرية فى حل المشكلة استناداً إلى انعدام الثقة فى إمكان إقناع طهران حتى لو قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها حوافز ضخمة لها أو حتى لو كثفت عقوباتها، فضلاً عن اقتناعهم بعدم جدوى الضربة العسكرية فى تحقيق أهدافها المرجوة المتمثلة فى القضاء على البرنامج النووى الإيرانى، بل على العكس فإنها ستزيد قوة وشرعية النظام الإيرانى فى حال ما استطاع إجهاضها. ولهذا فإن هذا الفريق من الصقور الأمريكيين يدعون إلى استغلال واستثار أحداث التمرد الشعبى الأخير فى إيران، بطرق الحديد وهو ساخن، وذلك بالعمل الجاد على إسقاط النظام الإيرانى بذاته، وذلك حماية للمصالح والأهداف الأمريكية فى المنطقة، وما يتعرض له الوجود الأمريكى فيها من تهديدات مستمرة بسبب الدعم الإيرانى لحركات التمرد فى العراق وأفغانستان ولبنان ودول الخليج، فضلاً عما يشكله من تهديد للحليف الإسرائيلى. ومن ثم فإنه فى نظرة هؤلاء الصقور الأمريكيين أن الحل الأمثل لحماية المصالح الأمريكية فى المنطقة هو إسقاط حكم الملالى فى طهران. ويستند هذا الفريق من الصقور الأمريكيين فى رأيه إلى أن النظام الإيرانى حتى وإن أبرم اتفاقاً مع الولايات المتحدة فلن يلتزم به، وسيستمر فى تقويض المصالح

٩٤

الأمريكية فى المنطقة حتى يتحقق له هدف الثورة الخومينية فى تصديرها إلى باقى دول المنطقة وبسط الهيمنة الإيرانية عليها، وذلك بالطبع على حساب المصالح والأهداف الأمريكية، وبما يشكل أخطر تهديد للأمن القومى الأمريكى. وفى رأى هذا الفريق من الصقور الأمريكيين أن إسقاط النظام الإيرانى يمكن أن يتحقق من خلال ثلاث وسائل أساسية: أولاً - دعم الانتفاضات والثورات الشعبية والمخملية، وثانياً - مساعدة الأقليات والجماعات المعارضة للنظام، ثالثاً - مساندة وتخطيط انقلاب عسكرى ضد النظام القائم، وذلك على غرار الثورات المخملية والملونة التى اندلعت فى أوروبا الشرقية فى أواخر ثمانينيات القرن الماضى التى أطاحت بالعديد من الحكومات الشيوعية آنذاك.

وعن إمكانية تدعيم الولايات المتحدة للحركات الشعبية فى إيران، فإنه ينبغى استغلال سوء سلوك النظام الحاكم فى إيران حيال تعامله مع القضايا الداخلية، وانخفاض شعبيته بالنظر لسوء إدارة الاقتصاد والعجز عن مكافحة الفساد وتضاؤل الشرعية الدينية بسبب رفض بعض أقطاب النظام فكرة "ولاية الفقيه" إلا أن التنبؤ بالمدى الزمنى لأحداث مثل هذه الثورة الشعبية يعتبر صعباً بالنظر لقيام الحرس الثورى لسرعة قمع الانتفاضات الشعبية، هذا إلى جانب صعوبة إيجاد شركاء محليين لأن النظام الإيرانى يعمل بصورة منظمة كوحدة واحدة مما يزيد من قوته فى مواجهة معارضيه، وإن كان الأمل يظل قائماً فى أن تؤدى عمليات القمع التى يمارسها النظام ضد قادة الثورة الشعبية الأخيرة إلى نتائج عكسية تتمثل فى زيادة حدة غضب وثورة الجماهير الإيرانية واندفاعهم فى انتفاضة شعبية عارمة وساخطة على النظام يعجز الحرس الثورى عن مواجهتها خاصة إذا ما نشبت فى وقت واحد على الساحة الإيرانية بكافة، ومع اعتبار التيار الإصلاحى "قاطرة التغيير المنتظر" إلى جانب دور المثقفين فى إضعاف مصداقية النظام وشرعيته، بالإضافة إلى دور الطلبة والعمال ومنظمات المجتمع المدنى والتى تمثل القوام الرئيسى لأى ثورة شعبية.

فإذا ما اقترنت الثورة الشعبية مع دعم الولايات المتحدة للأقليات العرقية والطائفية والتى تخوض حرباً شرسة مع النظام الإيرانى منذ قيام الثورة الخومينية، لاسيما الأكراد فى الشمال والعرب فى خوزستان، حيث إن تحالف تلك الجماعات مع مثلهم من القوى المعارضة للنظام، كالمجلس القومى للمقاومة الإيرانية وجناحها العسكرى، وجماعة مجاهدى خلق، فإنهم سيمثلون عنصراً بالغ الخطورة على استقرار النظام السياسى الإيرانى، إلا أن تغذية مثل هذه التمردات الداخلية بواسطة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة سيحتاج إلى فترة زمنية ليست قصيرة، وذلك لأسباب تتعلق بالتنظيم واختيار القادة واكتساب الخبرات المختلفة اللازمة للتعامل مع المواقف المختلفة. إلا أن هذا الزمن اللازم لتحريك قوى الشعب الإيرانى ضد النظام الذى يحكمه من الممكن أن تتضاءل إذا ما واكب هذا السيناريو السعى لتشجيع انقلاب عسكرى ضد النظام، باعتبار أن المؤسسة العسكرية تملك الأدوات القادرة على عزل الحكومة، وهى أدوات لا تملكها الجماعات المتمردة الأخرى. إلا أنه رغم ذلك فإن مسألة الانقلاب العسكرى تواجه مصاعب أبرزها ما يمكن أن يطلق عليه "عملية تسييس الجيش" وإعطائه دوراً أكبر على الساحة الإيرانية مما يقلل فرص سعيه لإحداث انقلاب باعتباره أحد المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، فضلاً عن وجود جهاز استخباراتى أمنى صارم لمراقبة أفراد القوات المسلحة الإيرانية سواء النظامية أو الحرس الثورى. يزيد من صعوبة سيناريو الانقلاب العسكرى صعوبة الاتصال بقادة الجيش والحرس الثورى لعدم وجود بعثة دبلوماسية أمريكية فى إيران، أما إذا نجح الانقلاب العسكرى فإنه سيعطى مؤشراً جيداً على مرحلة جديدة من التعاون بين النظام الناشئ وواشنطن.

أما استراتيجية الاحتواء إذا ما فشلت السبل الدبلوماسية فى إقناع طهران بالتخلى عن برنامجها النووى، أو عدم قدرة الولايات المتحدة على تصفية النظام وإسقاطه، أو عدم اتخاذ قرار الضربة لأى سبب من الأسباب تخوفاً من ردود أفعال إيرانية مدمرة - على طريقة هدم المعبد على كل من فيه - وعجز الولايات المتحدة عن منع إيران من امتلاك تكنولوجيا تمكنها من صنع سلاح نووى، فإن على السياسة الأمريكية أن تعمل على منع إيران من إثارة القلاقل خارج حدودها عبر إضعافها وبناء علاقات قوية ووطيدة مع دول جوارها، ومد المظلة النووية الأمريكية لتشمل هذه الدول، حتى تسهل عملية احتواء إيران ومراقبتها، وذلك عبر استراتيجية خماسية الأبعاد تعتمد على خمسة محاور هى: أولاً- تحجيم إيران عسكرياً بالتأكد من عجزها عن استخدام قوتها العسكرية فى مواجهة أى دولة، وثانياً - ردعها استراتيجياً من خلال عدم استبعاد امتلاك طهران قدرات نووية، ولكن الاستعداد لردعها فى حالة امتلاكها سلاحاً نووياً، ثالثا - إضعافها اقتصادياً للحيلولة دون تطويرها ترسانة عسكرية. رابعاً - عزلها دبلوماسياً عبر إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة والقوى العظمى الأخرى - روسيا والصين - للضغط على إيران اقتصادياً وعسكرياً. خامساً - مكافحة الإرهاب باعتبار أن عزلة طهران ستجعلها تتجه لإقامة علاقات قوية مع الجماعات الإرهابية لكسر عزلتها، وبالتالى على الولايات المتحدة الاستمرار فى مكافحة الإرهاب كجزء لا يتجزأ من سياسة احتواء إيران. وتعتبر العقوبات أقوى أدوات احتواء إيران وأكثرها فعالية، حيث تتضمن حظر مبيعات الأسلحة،

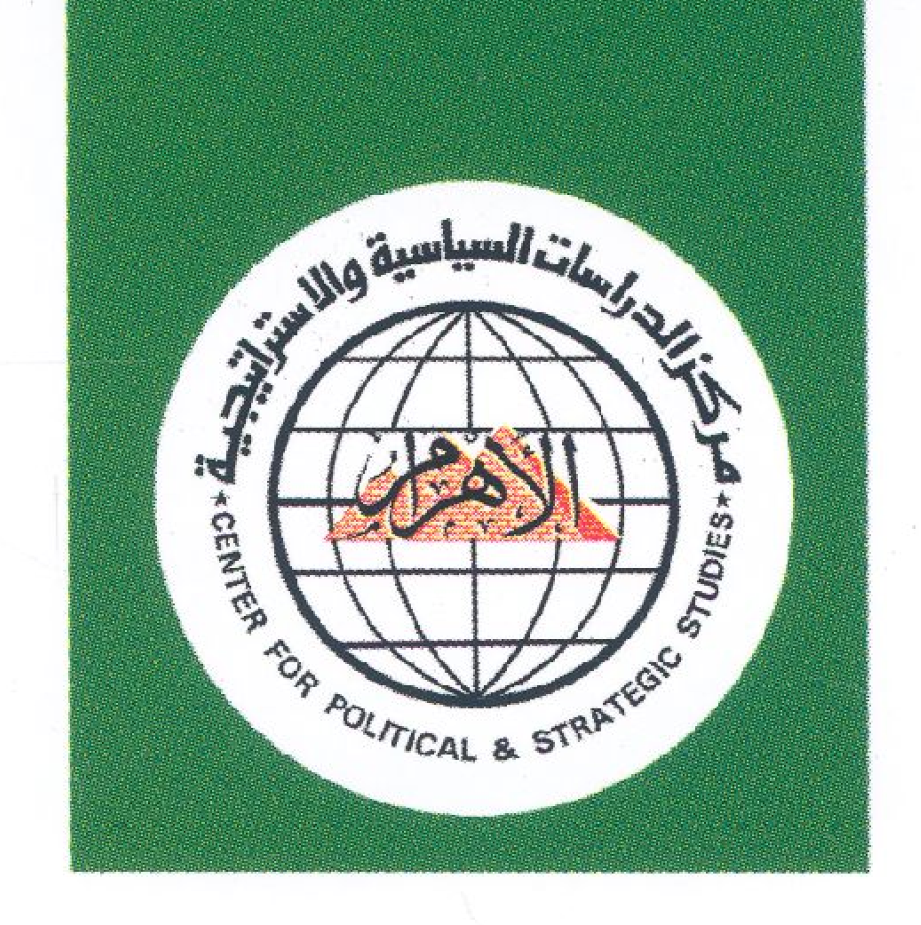
وحظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، ووضع قيود على العمليات التجارية والمالية والاستثمارات الإيرانية لإضعافها اقتصادياً. هذا بالإضافة لفرض قيود على سفر الإيرانيين للخارج وخطوطهم الجوية، مع فرض مزيد من القيود على مصادر العملات الصعبة التى تستخدمها فى شراء الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب فرض قيود على بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية لاسيما البترول والغاز الطبيعى اللذين يمثلان مصدرين بالغى الأهمية للدخل القومى الإيرانى.

الملف النووى الإيرانى بين أوباما وناتنياهو:

ليس خافياً على أحد أن القضية النووية الإيرانية كانت من الأسباب الرئيسية وراء إصرار القوى اليمينية المتشددة فى إسرائيل على تولى بنيامين ناتنياهو رئاسة الوزارة رغم عدم فوز حزبه (الليكود) بالأغلبية، وفوز حزب (كاديما) بأغلبية ضئيلة، إلا أن قوى اليمين المتشدد اعتبرت أن ناتنياهو هو الأقدر على مواجهة ضغوط الإدارة الأمريكية فى عهد أوباما، سواء فيما يتعلق بعملية السلام أو البرنامج النووى الإيرانى، لذلك حمل ناتنياهو معه خلال أول زيارة له لواشنطن فى النصف الثانى من مايو ٢٠٠٩ لائحة مشتريات سياسية تقوم على ثلاث ركائز: ضرورة تصدى الولايات المتحدة بقوة للبرنامج.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر